جامعـــــــة الخـــليـــــل
كلية الدراسات العليا

سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-1961

إعداد الطالب
"محمد منذر" حافظ اسحق الشرباتي

بإشراف
د. عماد رفعت البشتاوي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل .

2014

جامعـــة الخـليل
كلية الدراسات العليا

سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-1961

إعداد الطالب

"محمد منذر" حافظ اسحق الشرباتي

نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء بتاريخ 7 / 1 / 2014 م الموافق 6 ربيع الأول لسنة 1435 هـ وأجيزت .

أعضاء لجنة المناقشة

1- د. عماد البشتاوي	مشرفاً ورئيساً	التوقيع .....
2- د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم	عضواً خارجياً	التوقيع .....
3- د. عبد القادر الجبارين	عضواً داخلياً	التوقيع .....

الإهداء

إلى والديّ، أطال الله بقاءهما

إلى زوجتي وولَدَيَّ

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ".

لذا فإنني انطلاقاً من هذا الحديث النبوي الشريف ، أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور عماد البشتاوي ، الذي أشرف على رسالتي هذه ، وأمدّني بتوجيهاته ونصائحه القيّمة ، ولأعضاء لجنة المناقشة لتكرّمهم بمناقشتها .

وإنني أعرب عن امتناني وتقديري لكل من ساعدني في هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ : محمد شاهين ، الذي دقق الرسالة تدقيقاً لغوياً والأستاذ محمد خليل المناصرة الذي ساعدني في ترجمة بعض الوثائق والأستاذ الشاعر يوسف محمد الحروب ، الذي دقّقها تدقيقاً نهائياً وختامياً .

فهرس المحتويات

الإهداء	ب
الشكر	ت
فهرس المحتويات	ث
الملخص باللغة العربية	خ
المختصرات	ذ
المقدمة	ر
التمهيد	2
الفصل الأول : السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية ، ونشوء قضية اللاجئين	
أولا : السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية	10
• لجنة الأمم المتحدة لفلسطين (UNPC)	10
• مشروع الوصاية الدولية المؤقتة على فلسطين	15
• الاعتراف بالدولة اليهودية	19
ثانيا : نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	23
• مفهوم الطرد والتهجير للسكان في الفكر الصهيوني	23
• اللاجئون : أعدادهم ، وتوزيعهم الجغرافي	29
ثالثا : موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين 1948 م	36

• تفاقم مأساة اللاجئين	36
• جهود الوسيط الدولي الكونت برنادوت	40
• قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194	51
الفصل الثاني : السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين 1949م -1952م	
أولا : دور الولايات المتحدة في دعم جهود الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين	58
• لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين	58
أ- مؤتمر لوزان 1949م	61
ب- بعثة المسح الإقتصادي	70
ج- مباحثات نيويورك وجنيف	75
د- مؤتمر باريس	82
• وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	87
أ- تأسيس الأونروا	87
ب- مشروع بلاندفورد لعودة اللاجئين وتوطينهم	90
ثانيا : المشاريع الأمريكية لعودة اللاجئين وتوطينهم	97
• موقف الولايات المتحدة من عودة اللاجئين	97
• خطة ماكجي لتوطين اللاجئين	102
الفصل الثالث : سياسة إدارة إيزنهاور تجاه قضية اللاجئين 1953م -1961 م	
أولا : السياسة العامة تجاه الشرق الأدنى وفلسطين	110
ثانيا : دور الولايات المتحدة لحل مشكلة اللاجئين	113

• جهود فوستر دلاس 1953 – 1955 م	113
• مشروع جونستون	121
• مشروع (عملية) ألفا	128
• مبدأ آيزنهاور	133
ثالثا : بعثات الكونغرس الاستقصائية	139
• بعثة سميث – بروتي عام 1953	139
• بعثة همفري 1957	142
• بعثة البرت غور 1959	145
• بعثة وليام فلبرايت 1960	147
رابعا : موقف الولايات المتحدة من جهود الأمم المتحدة	150
• دور الأونروا ومشاريعها	150
• مشروع همرشولد عام 1959	158
• لجنة التوفيق	161
الخاتمة	172
الملاحق	178
المصادر والمراجع	190
الملخص باللغة الانجليزية	205

الملخص

تعد قضية اللاجئين محوراً من محاور القضية الفلسطينية الجوهرية لما تمثله من قيمة كبيرة من حيث الشكل والجوهر ، إذ يشكل اللاجئون الفلسطينيون حوالي 60% من مجموع الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها ، سواء كانوا يعيشون في مخيمات ، أو في المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها ، وتأخذ قضيتهم بعدًا قانونيًا ودَوْليًا بموجب قرار رقم 194 على الرغم من رفض إسرائيل الاعتراف به وتنفيذه .

أما من حيث الجوهر ، فتشكل قضية اللاجئين لبَّ الصراع على أرض فلسطين ، وهو ما ترجمته إسرائيل منذ قيامها وحتى يومنا هذا ، بسياستها القائمة على طرد السكان ، ومنع عودتهم منذ عام 1948م ، وما زالت هذه السياسة مستمرة إلى اليوم في القدس ، والجليل والنقب (مخطط برافر 2013م) ، وتستهدف هذه السياسة تغيير التركيبة السكانية في فلسطين وذلك لخلق وقائع سكانية جديدة تفرض الطابع والأغلبية اليهودية على أرض فلسطين مستغلة كل الظروف لتنفيذ هذه السياسة : كعامل الوقت ، والدعم الأمريكي ، والتراخي العربي عن المطالبة الجدية والفاعلة لتطبيق القرارات الدولية الخاصة بفلسطين .

لا شك أن دراسة المواقف الدولية من قضية اللاجئين تستحق دراسات معمقة ، وعلى وجه الخصوص مواقف الدول الكبرى المؤثّرة والفاعلة في الأمم المتحدة والسياسة الدولية . وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على سياسة الولايات المتحدة منذ عام 1948م – 1961م . لأنها عملت ومنذ نشأة قضية اللاجئين على الاستحواذ على مهام اللجان الدولية ، أو توجيهها لتتطابق مع السياسة والمصالح الأمريكية ، وعلى فرض رؤيتها لحل قضية اللاجئين .

ولفهم أعمق لتلك السياسة ، كان لا بدّ من إلقاء الضوء على تنامي مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، وتبنيها المشروع الصهيوني في فلسطين ،

وقد مثل دعمها لمشروع تقسيم فلسطين واعترافها بإسرائيل بداية لترابط تلك المصالح مع وجود إسرائيل وأمنها . ورافق هذا الدعم تجاهلٌ أو إنكارٌ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، والبقاء على أرضه . لذلك تبنّت الولايات المتحدة عرض عودة 100 ألف لاجئ وإعادة توطين أكثرهم في الدول العربية .

وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد ترومان وحتى عهد آيزنهاور ، على انتهاج مسارين متوازيين لحل قضية اللاجئين : المسار الأول تولته الرئاسة ووزارة الخارجية مباشرة لاقتراح حلول لقضية اللاجئين ، مثل مقترحات ترومان ، وجونسون، ودلاس وراسك ، أما المسار الثاني فكان من خلال الأمم المتحدة ، كجهود برنادوت ، ولجنة التوفيق ، وجوزيف جونسون . وكانت جميع هذه المبادرات تقوم على عودة عدد محدود من اللاجئين ، ودفع التعويضات لبقية اللاجئين وتوطينهم في الدول العربية .

وقد انهارت جميع هذه المحاولات بسبب إصرار الولايات المتحدة على عدم تأييد حق العودة لجميع اللاجئين ، وتوطين غالبية اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة العربية وخارجها . كما فشلت تلك الجهود بسبب عدم ممارسة أي ضغط جدي على إسرائيل يلزمها بتطبيق القرار 194 .

المختصرات

CIA : Central Intelligence Agency

Doc. : Document

Edit. : Editor

FRUS : Foreign Relations of the United States

IO : Bureau of International Organization Affairs , Department of State

ME : Middle East

NE : Near East

NE : Division of Near Eastern Affairs , Department of State

NEA : Office of Near Eastern and African Affairs , Department of State

NSC : National Security Council

Org.: Organization

UAR : United Arab Republic

UN : United Nations

UNPC : United Nations Palestine Commission

UNPCC : United Nations Palestine Conciliation Commission

Unispal : United Nations Information System on the Question of Palestine

المقدمة

- **أهمية الموضوع**

تشكل قضية اللاجئين إحدى القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية ، نظراً لأبعادها الإنسانية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية . فهي تمثل قضية شعب اقتُلع أفراده من قراهم ومدنهم لإحلال مجموعة "سكانية غريبة" واستعمارية محله ، لا تنتمي لهذه الأرض أو لمحيطها العربي في عملية تمّت بموافقة دولية وبصورة غير شرعية ، وتنطبق عليها المقولة التي قيلت بحق تصريح بلفور : " أعطى من لا يملك لمن لا يستحق " ، وقد جرت عملية الطرد والتهجير تحت سمع وبصر الدولة المنتدبة ، والأمم المتحدة ومراقبيها .

وما زالت قضية اللاجئين تشكل عقبة أمام أية تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي لأنّ الفلسطينيين ما زالوا يتمسّكون بتطبيق قرار رقم 194 ، وبإعطاء كافة اللاجئين حق الاختيار الحرّ بين العودة والتعويض أو التوطين والتعويض . بينما يصرّ الإسرائيليون على التنصّل من القرار 194 ويطرحون رؤيتهم للحل النهائي لمشكلة اللاجئين من خلال توطين غالبية اللاجئين في الدول العربية ، مع عودة عدد رمزي إلى إسرائيل على أن يتمّ ذلك من خلال التسوية السلمية الشاملة والنهائية . كما أنها تحاول فرض الاستيطان في الضفة الغربية كأمر واقع لمنع عودة اللاجئين إليها ، ومن خلال تهويد منطقة الجليل والقدس ، وكان مشروع "برافر 2013م" الجديد لتهويد النقب نموذجاً لهذه المشاريع .

ولا يعتبر الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين العائق الوحيد أمام حل مشكلتهم ، بل كان لدور الولايات المتحدة – منذ عام 1948م وحتى الآن – إسهامٌ سلبيٌّ في هذه القضية ، وكان آخرَه مشروعٌ قدمه السيناتور الجمهوري مارك كيرك نيابة عن 30 نائباً في الكونغرس عام 2012م

لإحصاء اللاجئين ، وتحديد من يمكن اعتباره نازحاً من الأراضي المحتلة وإسرائيل في محاولة لتقزيم قضية اللاجئين ، وتصفية الأونروا .

وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين منذ عام 1948م ، أي مع نشأة قضية اللاجئين وحتى عام 1961م ، أي مع انتهاء جهود الولايات المتحدة الفعلية لحل قضية اللاجئين . فمشروع الكونغرس الجديد له خلفية تاريخية تعود لحقبة الخمسينيات والتي حاولت فيها الولايات المتحدة التخلص من عبء "مشكلة اللاجئين" ، وفكّ الارتباط معها وتصفية الأونروا لفرض توطين اللاجئين في الدول العربية كأمر واقع .

وهذا لا يعني بالقطع إغفال مواقف الدول الأخرى أو الأمم المتحدة من هذه القضية ، لأن سياسة الولايات المتحدة لا تدار بمعزل عن المؤثرات الداخلية والخارجية ، إلا أنه كان لها دورٌ رئيس في صياغة مبادرات لحل قضية اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال لجان الأمم المتحدة .

- **فرضيات البحث**

تعاظم دور الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العالم ، وأخذت على عاتقها بملىء الفراغ الذي ترتب على ضعف فرنسا وبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط . وإذا كانت الولايات المتحدة هي الدولة الاولى التي اعترفت بقيام دولة اسرائيل ، وعملت على تثبيت كيانها ودعمها اقتصاديا وعسكريا ، فان سياستها تجاه القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين لن تتسم بالنزاهة والحيادية – حسب النظرة العربية على الأقل – . كما إنها لن تدعم أي حل أو مشاريع تعطي جميع اللاجئين حق العودة .

كما جاء هذا البحث للإجابة عدة تساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين ، وهي :

1- هل تعاملت الولايات المتحدة مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من منظور إنساني أو سياسي ؟

2- هل تؤيد الولايات المتحدة حق العودة لجميع اللاجئين أم عودة جزئية ؟ ولماذا ؟

3- ما الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تحكم تلك سياستها تجاه تلك القضية ؟

4- ما المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة لحل مشكلة اللاجئين ؟

5- ما هو مدى تمايز الإدارات الجمهورية والديمقراطية في التعاطي مع مشكلة اللاجئين ؟

6- هل كان لموقف الدول العربية والظروف التي مرت بها دور في التأثير على تلك السياسة ؟

- **سبب اختيار الموضوع**

يحظى موضوع اللاجئين الفلسطينيين بأهمية خاصة في دراسات التاريخ الفلسطيني والعربي ولا تقل أهميته عن قضيّتي القدس والحدود ، فقد نالت مسالة حقوق اللاجئين من ناحية القانون الدولي وحقوق الإنسان إشباعا من حيث البحث والدراسة . أما موقف الولايات المتحدة السياسي منها ، فلم يحظ باهتمامٍ كافٍ ، إذ اقتصرت أكثر الدراسات على دراسات جزئية ، أو عامة كما سيرد ذكرها في الدراسات السابقة .

ومن جهة أخرى ، فالولايات المتحدة دولة عظمى ، لها علاقات مع جميع الأطراف في المنطقة ، ولها مصالح ونفوذ لديهم ، ومن هنا ، يمكن لها أن تدفع قضية اللاجئين نحو الحل، أو التجميد ، أو الإلغاء ، وذلك حسب أدوات الضغط التي يحركها كل فريق ، سواء كان الفريق العربي أو الإسرائيلي .

- **منهجية البحث**

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي والمنهج الوصفي ، معتمدًا على الوثائق الأساسية والأولية المتعلقة بالموضوع من مصادر متنوعة وخاصة وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، مراعياً تسلسل الأحداث قدر الإمكان ، وذلك للحفاظ على وحدة الموضوع وترابطه . وقام الباحث بإعداد جداول إحصائيات لتسهيل عرض المعلومات وتحليلها ، مع بيان مصدر تلك المعلومات إذا ظهر أي تضارب بينها.

ولكي لا تثقل النصوص بالتواريخ – لكثرتها – ، فقد وضعت في الهامش مع توثيق النصوص المأخوذة من مجلدات وزارة الخارجية الامريكية . وللتنويه فان المقصود بالولايات المتحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية .

- **الدراسات السابقة**

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة ، وهي :

1- Rahinsky , Herbert , **United States Foreign Policy and The Arab Refugees** , New York University , 1971

وهي بحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة نيويورك عام 1971م ، حيث تناول في الفصلين الأول والثاني ، نشأة الحركة الصهيونية حتى إعلان إسرائيل عام 1948م ، والقومية العربية منذ بداية القرن العشرين ، أما الفصول 3-7 ، فقد تناول فيها مشكلة اللاجئين منذ عام 1948م – 1970م معتمدًا على الوثائق والمواقف التي كانت متاحة للباحثين آنذاك ، فعلى سبيل المثال لم تكن وثائق وزارة الخارجية الامريكية لعام 1948 حول الشرق الأوسط متاحة للباحثين قبل عام 1976 ، أما وثائق عام 1958 -1960 فتم نشرها عام 1992 .

2- سيسالم ، سمير حلمي ، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947م – 1977م** . وهي بحث لنيل درجة الماجستير من الجامعة الاسلامية – غزة 2005م .

وقد تعرض الباحث فيه للمشاريع الأمريكية الخاصة بالتسوية السلمية لفلسطين منذ مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين عام 1937م ، وحتى مشروع كارتر عام 1977م ، وقد تطرق للمشاريع الخاصة باللاجئين 1949م – 1963م كقضية جزئية في الفصل الثالث من البحث . معتمدا على وثائق جامعة الدول العربية والوثائق ، ومذكرات بعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية وعدد قليل من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، وبشكل اساسي على المراجع والدوريات مثل : مشاريع التسوية لمنير الهور ، الفلسطينيون والولايات المتحدة لمحمد شديد .

3- رُبى الأصبحي ، **قضية اللاجئين الفلسطينيين : دراسة تحليلية للمشاريع الدولية الخاصة بقضية اللاجئين 1948م – 1963م** ، وهي بحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة دمشق عام 2000م. وقد تناولت فيه الباحثة المشاريع الدولية مثل : لجنة التوفيق حتى عام 1953 وخطة جونستون 1953م لتقسيم المياه ، ومشروع جونسون 1961 ، كنماذج للجهود الدولية لحل قضية اللاجئين ، دون ابراز الدور الأمريكي فيها بشكل واضح ، كما ركزت على قضية الصراع على مصادر المياه حتى عام 1948 في الفصل الأول ، والجزء الاكبر من الفصل الثالث ، مما قلل من فرصة الربط والتركيز على ربط مشروع جونستون بقضية اللاجئين ، ومن جهة أخرى اعتمدت على وثائق متنوعة لتغطي تلك الدراسة ومنها بشكل جزئي وثائق وزارة الخارجية الأمريكية .

4- فاتن الزّماعرة : **السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948م – 2000م** وهي رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة القدس عام 2011م . وقد تناولت فيها الباحثة السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين ، وركزت فيها على دور الأونروا ، والمفاوضات بين السلطة

الفلسطينية وإسرائيل الخاصة باللاجئين بعد عام 1994 ، ولم تتعرض لفترة إيزنهاور ، ولم تعتمد الباحثة على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية لتغطية الفترة الممتدة بين 1948-1967 كما اعتمدت على عدد كبير من المراجع في أغلب رسالتها.

وتتميز هذه الرسالة باعتماد الباحث على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالشرق الاوسط بنسبة تصل إلى 85% لتحقيق هدفين أساسيين : نقل المعلومة من مصدرها الأساسي وتحليلها ، وإبراز سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين كجزء من سياستها تجاه المنطقة العربية كما اعتمد الباحث على مصادر متنوعة أخرى سيتم تفصيلها لاحقا.

- **فصول الرسالة**

قسم الباحث الرسالة إلى ثلاثة فصول ، قدم لها بتمهيد يبيّن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، ودورها في مشروع تقسيم فلسطين وصدور قرار التقسيم رقم (181).

وتناول الباحث في الفصل الأول السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية، ونشوء قضية اللاجئين ، حيث بيّن فيه دور الولايات المتحدة في لجنة الأمم المتحدة لتطبيق قرار 181 وما تلاه من اعتراف بالدولة اليهودية بعد الإعلان عنها بوقت قصير . ثم بين فيه نشوء قضية تهجير الفلسطينيين وطردهم كعملية منظمة لها جذور فكرية ومحاولات تطبيقية عملية سبقت عمليات الطرد الكبرى إبان حرب 1948م ، وما تلاها من جهود برنادوت لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، وإعادة اللاجئين ، والتي أسفرت عن تبني الجمعية العامة للقرار رقم 194.

أما الفصل الثاني ، فقد تم تخصيصه لسياسة الولايات المتحدة تجاه قضية اللاجئين بين عامي 1948م -1952م ، إذ شهدت هذه الفترة نشاطًا كبيرًا للولايات المتحدة لحل قضية اللاجئين من خلال الأمم المتحدة ، خاصة لجنة التوفيق ، التي عقدت عدة مؤتمرات واجتماعات في لوزان

ونيويورك ، وجنيف ، وباريس في محاولة منها لحل تلك القضية . وكذلك شهدت إنشاء الأونروا كمنظمة دولية تُعنى بإغاثة اللاجئين وتشغيلهم ، وكثمرة لخطة ماكفي ، وتوصيات بعثة المسح الاقتصادي .

وفي الفصل الثالث ، استعرض الباحث سياسة إدارة إيزنهاور 1953م – 1960م ، حيث تصدّر وزير الخارجية دلاس محاولات التسوية السلمية في الشرق الأوسط وحل "مشكلة" اللاجئين ، ورافقته جهود جونستون لإيجاد حلول لتقاسم مياه نهر الاردن ، وكذلك زيارات اندرسون السرية والتي عرفت باسم "مشروع ألفا " ، وإعلان الرئيس إيزنهاور مبادئ التسوية في الشرق الاوسط ، وبعثات الكونغرس ، التي استمرت حتى عام 1960م . وتضاءل دور الأمم المتحدة ، اذ جُمّدت جهود لجنة التوفيق ، بينما استمرت الأونروا في أداء دورها الإغاثي للاجئين .

وكانت الخاتمة لبيان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ، وتلاها قسم خاص بالملاحق حوى بعض الوثائق التي استند إليها الباحث .

- **المصادر والمراجع**

تقسم المصادر التي اعتمد عليها الباحث إلى نوعين :

أولاً – المصادر الأساسية ، ومن أهمها :

1- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، التي جمعت في مجلدات حملت اسم Foreign Relations of the United States (FRUS) ، وتنبع أهميتها من كونها مصدراً يبين كيفية صناعة السياسات العامة والخاصة تجاه دول العالم ، ويظهر ذلك من خلال المراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية وسفاراتها في الدول العربية ، وبين الوزارة ومكتب الرئاسة ، ووثائق دوائر وزارة الخارجية المسماه ورقة تقدير الموقف (Position Paper) ، وكذلك وثائق دائرة شؤون الشرق

الأدنى ، ودائرة شؤون المنظمات الدولية . ووثائق مجلس الأمن القومي ، ووكالة الاستخبارات الأمريكية ، وبعض مراسلات وزارة الخارجية مع الكونغرس .

وقد حصل الباحث على مجلداتها الورقية التي تغطي الفترة بين 1948 – 1960 ، أما فترة ما بعد عام 1961 فقد اعتمد الباحث على موقع (http://history.state.gov) التابع لوزارة الخارجية الأمريكية .

2- وثائق الكونغرس : اعتمد الباحث على جزء من وثائق الكونغرس الموجودة في مجلدات وزارة الخارجية ، والجزء الآخر من الوثائق صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس كتقرير بعثة سميث – بروتي .

3- وثائق الامم المتحدة : لعل من أهمها كتاب قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947م – 1974م ، للمحرر جورج طعمه ، الذي ضم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن الخاصة بلجنة التوفيق والأونروا .

واعتمد الباحث على وثائق الامم المتحدة من موقع الامم المتحدة للوثائق الخاصة بفلسطين http://unispal.un.org/ ، الذي يضم وثائق لجنة التوفيق ، والأونروا .

4- وثائق جامعة الدول العربية ، ومنها كتاب (اللاجئون الفلسطينيون ، بيانات وإحصاءات) وقرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين 1945م – 1961م ، والتي ضمّت مجموعة من الوثائق الخاصة بقضية اللاجئين ، وموقف الجامعة من المشاريع الأمريكية لتوطين اللاجئين .

ثانياً – مصادر أخرى :

1- مذكرات ، من أهمها مذكرات ترومان ، ويوميات شاريت ، ومذكرات ماكدونالد ، أول سفير أمريكي في إسرائيل ، ومذكرات محمود رياض .

2- أوراق الرؤساء العامة : (Public Papers of the Presidents) ، التي تضم وثائق خاصة بالرؤساء الأمريكيين ، كتصريحاتهم ومؤتمراتهم الصحفية .

3- الوثائق المجمّعة : وهي عبارة عن كتب جمع فيها محرروها وثائق خاصة بالقضية الفلسطينية مثل : القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947م – 1994م لتريز حداد ، ووثائق فلسطين : مئتان وثمانون وثيقة مختارة 1839م – 1987م لحسين العودات .

واستعان الباحث بعدد من المراجع باللغتين العربية والإنجليزية ، وعدد من الأبحاث والمقالات الواردة في الدوريات ، وكذلك بمجموعة من الأخبار المتعلقة بتلك المرحلة من صحف صادرة في تلك الفترة ، مثل صحيفة الدفاع ، وفلسطين والأهرام .

- **صعوبات البحث**

واجه الباحث بعض الصعوبات ، ولعل أهمها كان ترابط مشكلة اللاجئين مع التسوية السلمية الشاملة وما يتفرع عنها من قضايا ، كالحدود ، ومسألة القدس ، والصراع على مصادر المياه التي دفعت الباحث في بعض الأحيان إلى الاستطراد . والصعوبة الأخرى التي واجهها الباحث هي كثرة المؤثرات على قضية اللاجئين ، كالأحداث التي شهدتها الدول العربية ، مثل : العدوان الثلاثي على مصر ، ومحاولة السوفيت الاستفادة من عدم استقرار الشرق الأوسط في مدّ نفوذه في المنطقة .

ومن الصعوبات الاخرى ، هي لغة الوثائق الأصلية ، حيث استعان الباحث بزملائه في ترجمة بعض الوثائق ، والرجوع الى المعاجم الخاصة بالمصطلحات السياسية .

التمهيد

كان لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا كبيرا في تطور الأوضاع في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية . وتجسد ذلك في دعمها للهجرة اليهودية غير المقيدة إلى فلسطين ، وتأييدها لقرار تقسيم فلسطين ، واعترافها بالدولة اليهودية .

فقد كان اشتراكها في الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في سياستها تجاه الشرق الأوسط [1] نظرا لبزوغ نجمها باعتبارها زعيمة للعالم الغربي بعد تدهور مكانة بريطانيا وفرنسا [2] ، وتحملها مسؤولية المحافظة والدفاع عن مناطق النفوذ الغربية في منطقة الشرق الأوسط ، التي تمتاز بموقع جغرافي استراتيجي ، ولثرواتها الطبيعية الهائلة ، خاصة الثروة النفطية ذات الأهمية الحيوية للعالم الغربي [3].

كما أدت الحرب العالمية الثانية إلى بروز نظام دولي جديد ، ثنائي القطبية ، واشتداد التنافس والصراع بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ودخولهما فيما عرف آنذاك بالحرب الباردة ، التي شهدت تنافسا بين المعسكرين للسيطرة على المواقع الاستراتيجية في العالم ومن ضمنها فلسطين . واستخدم كل طرف وسائل وأساليب لقهر المعسكر الآخر [4]. وتخوفت الولايات المتحدة حينها من قيام تحالف بين الحركة القومية العربية والاتحاد السوفيتي بسبب الدعم البريطاني والأمريكي للمشروع الصهيوني الاستعماري [5].

لذا عملت الولايات المتحدة على وضع خطط لمجابهة هذا التحدي ، حيث وضع جورج كنان (George Kennan)[6] مبادئ وأسس سياسة الاحتواء (Policy of Containment) عام 1947 ، التي تقوم على احتواء الضغط السوفيتي على مؤسسات العالم الحر باعتماد قوة موازية لذلك الضغط ، وتوجيهها بالعمل اليقظ والبراعة إلى سلسلة من النقاط السياسية والجغرافية

([1]) تطلق وزارة الخارجية الأمريكية مصطلح الشرق الأوسط على تركيا واليونان وايران والدول العربية .
FRUS 1951 , VOL.5 , 51 (Footnote)

([2]) هلال ، علي الدين ، **أمريكا والوحدة العربية** ، 47-48

([3]) أبو جابر ، كامل ، **الولايات المتحدة الأمريكية** ، 13 ؛ Spenser , E.A , **The United States** , 24

([4]) سليمان ، ميخائيل ، **فلسطين والسياسة الأمريكية** ، 94-95

([5]) **FRUS 1945 , VOL.8** , 725-726 (Telegram from the Charge in Iraq – Moose , to the Secretary of State , Aug. 23 , 1945)

([6]) دبلوماسي أمريكي تدرج في عدة مناصب في وزارة الخارجية ، حيث عمل سفيرا للولايات المتحدة في موسكو والبرتغال ، ثم شغل منصب رئيس هيئة التخطيط السياسي . عرف عنه كمختص في الشؤون السوفيتية ، وذاع صيته بعد أن وضع نظرية عرفت باسم سياسة الاحتواء .
Uebelhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years** , 286-287

المتغيرة باستمرار [1]. وجعلت الهدف الرئيس للسياسة الأمريكية هو منع انتصار العقيدة السوفيتية [2].

وفي غمرة هذه الأحداث والتحولات ، نجحت الحركة الصهيونية في استثمار عدة عوامل لصالح مشروعها الاستعماري في فلسطين ، وهي :

1. نقل الحركة الصهيونية أنشطتها إلى الولايات المتحدة بعد عقد مؤتمر بلتمور (Biltmore) في نيويورك عام 1942 ، حيث طالبوا بريطانيا بالاعتراف بحق اليهود في الهجرة غير المشروطة إلى فلسطين ، تحت رعاية وتنظيم الوكالة اليهودية . وأن يسهم العالم الحر في حل مشكلة اليهود عن طريق تأسيس دولة لهم في فلسطين [3].

2. التأييد الأمريكي الرسمي والشعبي لمطالب الحركة الصهيونية ، حيث أيدت المنظمات البروتستنتية ادعاء الحركة الصهيونية بأن فلسطين هي أرض الميعاد وهي ملجأهم [4] وكان وزير الخارجية الأمريكي تشارلز هيوز (Charles Hughes) قد اتخذ موقفا مبكرا في تفسير عبارة " الوطن القومي اليهودي " الواردة في تصريح بلفور ، بأنها تعني إقامة دولة يهودية في فلسطين . وأبلغ ذلك إلى آرثر بلفور (Arthur Balfor) شخصيا في رسالة عام 1922 . ويعتبر ذلك أول تصريح رسمي في الولايات المتحدة بشأن الدولة اليهودية [5].

كما اتخذ الكونغرس الأمريكي في 19 كانون أول 1945 قرارا موحدا ، دعا فيه إلى إقامة كومنولث [6] ديمقراطي لكل السكان القاطنين في فلسطين ، بغض النظر عن العرق أو

([1]) كنان ، جورج ، **الدبلوماسية الأمريكية** ، 148 .

([2]) أبو جابر ، كامل ، **الولايات المتحدة الأمريكية** ، 11

([3]) تايلور ، آلان ، **مدخل إلى إسرائيل** ، 87-88

([4]) الحسن ، يوسف ، **البعد الديني في السياسة الأمريكية** ، 47-48 ؛ قدري ، قيس ، **الصهيونية وأثرها** ، 61

([5]) سليمان ، ميخائيل ، **فلسطين والسياسة الأمريكية** ، 75

([6]) كلمة انجليزية (Commonwealth) تعني الخير العام ، ويقصد بها اصطلاحا ، تنظيم سياسي تشترك فيه عدة دول أو عدة ولايات ، لتحقيق مصالحها المشتركة ، ويطلق عادة على الكومنولث البريطاني ، كما يطلق على الكومنولث الاسترالي . زيتون ، وضاح ، **المعجم السياسي** ، 277 (مادة كومنولث)

العقيدة مع كامل الحقوق لكافة سكانه ، وكذلك دعا إلى فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى الحد الأقصى من قدرة البلاد الاستيعابية [1].

3. استغلال التعاطف الأمريكي مع أزمة اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية للضغط على بريطانيا من أجل رفع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وقد عبر الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) في رسالة إلى إيمانويل سيلر (Emanuel Celler) – عضو مجلس الشيوخ الأمريكي – بأنه لن يحيد عن البند الخاص بفلسطين في برنامج الحزب الديمقراطي ، في إشارة إلى البرنامج الإنتخابي لعام 1944 ، الذ نص على " فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة ، ولاستعمار يهودي ، واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى انشاء كومنولث يهودي ديمقراطي فيها [2].

كما جاءت توصية اللجنة الأمريكية الحكومية لتقصي شؤون اليهود في أوروبا عام 1945 ، مطابقة لهذه السياسة ، اذ حثت على ترحيل اليهود النازحين من ألمانيا والنمسا والبالغ عددهم 100 ألف من معسكرات التجميع في أوروبا ، وتسهيل دخولهم ألى فلسطين ، بحجة أنها من أكثر المناطق ملاءمة لهم [3].

وبعد فشل مؤتمر لندن 1946–1947 [4] في التوصل إلى اتفاق بين العرب والحركة الصهيونية ، توجهت الأنظار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتخذ قراراها بشأن القضية

---

(1) **FRUS 1945 , VOL.8** , 841-842 (Memorandum Prepared in the Department of State , (Undated) ; Gellner , Charles , **The Palestine Problem** , 115-116

(2) الخلف ، جميل ، **دور الولايات المتحدة الأمريكية** ، ص117–118 ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك/ الأردن 2005. ؛ جامعة الدول العربية ، **الوثائق الأساسية في قضية فلسطين** ، **المجموعة الأولى** ، 342 .

(3) طربين ، أحمد ، فلسطين في خطط الصهيونية ، 239

(4) عقدت جلسات مؤتمر لندن على مرحلتين عام 1946م –1947م ، حيث دعت بريطانيا إليه مندوبي الدول العربية والوكالة اليهودية ، بعد فشل جهود اللجنة الأنجلو – أمريكية في لتوصل إلى حل سياسي ، وقد عرضت فيه مشاريع متضاربة ، وحاول بيفن عند ختام المؤتمر عرض مشروع تبقى فلسطين بموجبه تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات ، مع إعطاء العرب واليهود حكماً ذاتياً محلياً في مناطق معينة حسب الأغلبية ، ويكون للمندوب السامي صلاحيات واسعة ، مع السماح بهجرة 96 ألف يهودي في أول عامين ، ثم ينظر بشأن قدرة فلسطين الاستيعابية ، ثم ينتخب مجلس تأسيسي بعد مضي 4 سنوات ، وإذا حصل اتفاق بين ممثلي العرب واليهود ، تقام دولة مستقلة دون تأخير ، ولكن المشروع رفض من العرب واليهود ، وقد حمّل بيفن ترومان مسؤولية فشل المؤتمر بسبب تصريحاته حول ضرورة فتح باب الهجرة لليهود . ومن الجدير ذكره أن=

الفلسطينية ، حيث لم ينجح العرب في إدراج مطالبهم على جدول أعمال الجمعية العامة ، والتي تضمنت إنهاء الانتداب البريطاني ووقف الهجرة اليهودية ، وإعلان استقلال فلسطين [1].

كما شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة عرفت باسم الأونسكوب (UNSCOP) ، ضمت في عضويتها دولا صغيرة [2] ، عُهِد إليها مهمة جمع الحقائق حول القضية الفلسطينية ، وسماع الشهود من جميع الأطراف المعنية بالقضية ، على أن ترفع توصياتها في موعد لا يتجاوز الأول من أيلول من عام 1947 ، لإتاحة الفرصة لأعضاء الجمعية اتخاذ القرار المناسب بشأنها [3].

وفي أثناء مداولات اللجنة ، طالب أعضاء الكونغرس المؤيدون للصهيونية وزارة الخارجية والرئيس ترومان بإصدار تصريح يؤكد سياسة الولايات المتحدة السابقة ، في محاولة للتأثير في أعمال اللجنة ، ولكن جهودهم باءت بالفشل ، إذ امتنع وزير الخارجية الأمريكية مارشال ، عن إصدار أيّ تصريح رسمي قبل أن تصدر اللجنة الأممية توصياتها [4]. وأكد ترومان في 5 حزيران 1947م على أنه لن يدلي بأي تصريح يتعلق بهذه القضية الحساسة ، وطالب في الوقت

=هناك مؤتمرا آخر عرف باسم مؤتمر لندن لعام 1939 ، حضره مندوبون عم عرب فلسطين ، والسعودية ومصر والعراق ، والوكالة اليهودية ، لبحث توصيات لجنة وود هيد للتقسيم ، وتوصيات الكتاب الأبيض 1939

ينظر للمزيد عن مؤتمر لندن 1946 : الحكومة البريطانية ، **تاريخ فلسطين السياسي** ، 64-65 ؛ مصطفى ، أحمد ، **بريطانيا وفلسطين** ، **37-50** .

ينظر للمزيد عن مؤتمر لندن 1939 : الحكومة البريطانية ، **تاريخ فلسطين السياسي** ، 43

(1) الحسيني ، أمين ، **مذكرات** ، 309

(2) كان الاتجاه العام داخل الأمم المتحدة أن تتألف اللجنة من الدول الكبرى ، لكن بريطانيا والولايات المتحدة أصرّتا على أن يكون أعضاؤها من الدول الصغيرة والمحايدة ، والتي ليس لها مصالح خاصة.

مصطفى ، أحمد ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، 64.

(3) شكلت لجنة الأونسكوب (United Nations Special Committee On Palestine) ، بموجب القرار 106 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أيار 1947 م ، وتتألف من ممثلي 11 دولة ، وهي : الهند وإيران ، ويوغوسلافيا ، وأستراليا ، وكندا ، وغواتيمالا ، وهولندا ، والبيرو ، والسويد، والأورغواي، وتشيكوسلوفاكيا. طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة 1947-1974** ، 3/1-4.

(4) ستيفنس ، ريتشارد ، **الصهيونية الأمريكية** ، 247

ذاته مواطنيه بعدم اتخاذ أيّ موقف يمكن أن يؤدّي إلى تدهور الأمن في فلسطين حفاظاً على السلم العالمي ، ومصالح الولايات المتحدة [1].

وبعد ان انجزت اللجنة مهمتها قدمت توصياتها على شكل مشروعين في 12 آ ب 1947 عرف الأول باسم مشروع الأقلية ، وقد قدمته كل من : يوغسلافيا ، والهند ، وإيران ، ويقضي بإقامة دولة فلسطينية فيدرالية تتألف من كيانيْن : عربيّ ، ويهوديّ ، تكون القدس عاصمتها ويكون للحكومة الفدرالية صلاحية الإشراف على قضايا هامة كالأمن ، والعلاقات الخارجية والهجرة ، والنقد ، بينما تعطى الصلاحيات المحلية كالتعليم ، والصحة ، وإدارة الشؤون الاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي في كلا الكيانين [2].

أما المشروع الثاني والذي عرف بمشروع الأكثرية ، فقد أيده ثمانية أعضاء من لجنة الأونسكوب [3] ، وهو يقوم على أساس تقسيم فلسطين إلى دولتين مع وحدة اقتصادية بينهما ووضع القدس تحت الوصاية الدولية ، مع السماح لـ (250) ألف مهاجر بدخول فلسطين إلى الطرف اليهودي ، على أن تمنح كلتا الدولتين الاستقلال بعد عامين كفترة انتقالية [4].

اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية [5] موقفاً أولياً من المشاريع المقترحة ، عارضت فيه فكرة التقسيم من أساسها ، فقد اعتبر لوي هندرسون (Loy Henderson) أن قرار التقسيم يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة ، وأن بلاده ليست ملتزمة لليهود بإنشاء دولة لهم ، وأن نص تصريح بلفور لا يتضمن العمل على إنشائها [6] ، وعدد وزير الخارجية جورج مارشال مخاطر قيام هذه

---

(1) **FRUS 1947, VOL.5**,1101-1102 (Editorial note referring to the memorandum prepared in the Department of State , June 4, 1947).

(2) فرسخ ، عوني ، **التحدي والاستجابة** ، 832.

(3) وهم ممثلو الدول التالية : غواتيمالا ، وهولندا ، والبيرو ، والسويد ، والأورغواي ، وأستراليا ، وكندا وتشيكوسلوفاكيا. طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة 1947–1974** ، 16/1.

(4) قدري ، قيس ، **الصهيونية وأثرها** ، 92.

(5) أبدت وزارة الدفاع الأمريكية المخاوف نفسها ، وقد جلب لها موقفها هذا نقداً لاذعاً في الصحف والمجلات الأمريكية بوصف أن اليهود ليسوا ضحايا العرب وبريطانيا ، بل هم ضحايا الزمرة العسكرية بقيادة فورستال الذي يستقى معلوماته من لوي هندرسون (مدير دائرة شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية).
أبو كشك ، عبد الكريم ، **الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط** ، 85.

(6) كتن ، هنري ، **قضية فلسطين** ، 47–48.

الدولة كنتيجة للتقسيم ، وحددها بعدم قدرة الولايات المتحدة على إقامة تحالف مع العرب بالإضافة إلى فتح المجال أمام السوفيت للتغلغل في الشرق الأوسط ، وتعريض إمدادات النفط للخطر ، هذا فضلاً عن انتهاك قرار التقسيم لحقوق العرب الفلسطينيين [1].

إلا أن وزارة الخارجية أحست بعدم قدرتها على معارضة مشروع التقسيم حتى النهاية ، لذا أصدرت مذكرة لمندوبها في الأمم المتحدة في 30 أيلول 1947 ، توصيه بدعم مشروع الأغلبية في المجلس وحددت له الخطوط العامة التي يتوجب عليه اتباعها ، وتمثلت بالمساعدة على صدور قرار حول المشكلة الفلسطينية في الجلسة الحالية للأمم المتحدة ، لتمكن طرفي النزاع من التوصل لاتفاق من خلال الأمم المتحدة . وحفاظا على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأدنى ، يجب أن لا يظهر القرار وكأنه مشروع أمريكي [2].

عارضت جامعة الدول العربية مشروع الأغلبية ، لأنه ينتهك حقوق العرب ، ومبادئ الأمم المتحدة التي تؤكد على حق تقرير المصير [3] ، وفي المقابل ، جهدت الحركة الصهيونية في حشد التأييد الدولي لمشروع الأغلبية ، لكنها واجهت عقبة امتناع الرئيس ترومان [4] عن إبداء أي ضغط ضغط تجاه الدول في سبيل الحصول على تأييدها للقرار ، فقررت الوكالة اليهودية استخدام حلفائها في الولايات المتحدة للضغط على الدول المعارضة للتقسيم [5].

فالفلبين كحالة تظهر مدى الضغط السياسي الأمريكي من أجل إجبارها على تأييد التقسيم الذي ساهم فيه السفير الأمريكي في لندن ، جوزيف لينتون (Joseph Linton) ، واثنان من قضاة المحكمة العليا ، و25 عضواً من مجلس الشيوخ بزعامة روبرت واغنر (Wagner Robert)

([1]) روبينبرغ ، تشيريل ، **إسرائيل ومصلحة أمريكا** ، 37–38.

([2]) **FRUS 1947, VoL**.5, 1166.(Memorandum Prepared in the Department of State , Titeled U.S Position With Respect to the Question of Palestine , Sept. 30, 1947).

([3]) عبد الهادي ، مهدي ، **المسالة الفلسطينية** ، 98.

([4]) يبدو أن التدخل الوحيد الذي قام به ترومان ، بعد اقتراح مشروعي الأقلية والأكثرية ، كان يأمر مندوب الولايات المتحدة على الإصرار على إدخال منطقة النقب وخليج العقبة ضمن حدود الدولة اليهودية بعد أن اجتمع به وايزمان وأقنعه بضرورة حصولهم على أرض النقب البور ، ليعملوا على زراعتها وتطويرها ، وبأهمية حصولهم على منفذ بحري على البحر الأحمر يكون موازياً لقناة السويس لمعرفتهم المسبقة بأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

Radosh , Allis , **Asafe Haven** , 264.

([5]) أبو جابر ، كامل ، **الولايات المتحدة الأمريكية** ، 77.

وغيرهم من الشخصيات التي رهنت علاقات الفلبين بالولايات المتحدة بموقفها من التقسيم ، ما دفع الرئيس الفلبيني إلى تأييد التقسيم [1].

كما استُخدم الضغط الاقتصادي لتغيير موقف ليبيريا من مشروع التقسيم ، بمساعدة من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ستتينوس ، الذي سخّر علاقاته بمدير شركة فايرستون للإطارات والذي أعلن أنّ شركته لن تقوم بأية استثمارات جديدة في ليبيريا إذا لم تتراجع عن موقفها المعارض [2] وهذا الموقف لستتينوس يتناقض مع تحذيراته لترومان عام 1945 من أهداف الصهيونية وطموحاتها عندما كان وزيراً للخارجية ، ما يدل على تبدل مواقفه ، ونجاح الحركة الصهيونية في استقطاب شخصيات أمريكية لها مكانة مؤثرة في الساحتين الأمريكية والدولية .

بمثل هذه الضغوط ، وبمؤازرة رسمية من الولايات المتحدة ، استطاعت الحركة الصهيونية تمرير مشروع التقسيم في 29 تشرين ثاني 1947 ، حيث صوّت إلى جانب القرار 33 دولة ، من أبرزها : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . وعارضه 13 دولة من أبرزها : الدول العربية والهند واليونان . وامتنعت عن التصويت 10 دول كان من أبرزها : بريطانيا ، ويوغسلافيا والأرجنتين. وبهذا القرار ، تم تقسيم فلسطين إلى دولتين : دولة عربية ، ودولة يهودية ، مع قيام اتحاد اقتصادي بينهما ، وإعطاء القدس مكانة خاصة ، إذ تبقى تحت الإدارة الدولية لمدة 10 سنوات [3].

من الأهمية بمكان ايراد هذا العرض الموجز ، لأهم المحطات في تاريخ فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية ، ودور الولايات المتحدة فيها ، كمدخل يساعد في فهم وتفسير السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في المراحل اللاحقة والعوامل المؤثرة فيها .

([1]) Radosh , Allis , **Asafe Haven** , 264 ؛ ليلينتال ، ألفرد ، **ثمن إسرائيل** ، 56.

([2]) Radosh , Allis , **Asafe Haven** , 271 ؛ تايلور ، آلان ، **مدخل إلى إسرائيل** ، 141.

([3]) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة 1947–1974** ، 1/4–16 (قرار الجمعية العامة رقم 181).

الفصل الأول

السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية ونشوء قضية اللاجئين

أولا : السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية

ثانيا : نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

ثالثا : موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين 1948م

أولا : السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية

*** لجنة الأمم المتحدة لفلسطين (UNPC [1])**

شُكلت هذه اللجنة بموجب قرار التقسيم رقم 181 ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد ضمّت في عضويتها مندوبين من خمس دول من أعضاء الجمعية العامة ، وهي: بوليفيا والدنمارك ، وبنما ، والفلبين ، وتشيكوسلوفاكيا. وترأس اللجنة كارل ليسكي (Karel Lisicky) من تشيكوسلوفاكيا ، بينما عُهِد لرالف بانش (Ralph Bunche)[2] بمنصب سكرتير اللجنة[3].

وتُظْهِر تركيبة اللجنة أنّ صفقة ما عُقِدت بين الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لكي تتجنب كلتا الدولتين المشاركة المباشرة في اللجنة ، مع إبقاء الباب مفتوحاً لهما للتأثير في أعمالها من خلال رئيسها وسكرتيرها.

وقد كُلّفت بالاستلام التدريجي للمهام الإدارية والأمنية في المناطق التي تنسحب منها سلطة الانتداب البريطانية ، والقيام بخطوات تمهيدية لتطبيق التقسيم ، كتعيين الحدود بين الدولتين وحدود مدينة القدس ، وإنشاء مجالس مؤقتة للحكومة المؤقتة فيهما ، وإنشاء لجنة لإرساء أسس الاتحاد الاقتصادي ، والتمهيد لإجراء انتخابات ديمقراطية في الجمعيات التأسيسية لكل دولة منهما وفقاً للوائح محددة تمهيداً لمنحهما الاستقلال.[4]

---

(1) United Nations Palestine Commission

(2) سياسي وأكاديمي أمريكي حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة هارفارد 1934 ، عمل في وزارة الخارجية ، وفي الأمم المتحدة بين العامين 1940م - 1960م ، شارك كعضو في اللجان التي اقترحت تقسيم فلسطين وتطبيقه ، وعمل مساعداً للوسيط الدولي فولك برنادوت (Folke Bernadotte) ، واستمر في عمله بعد اغتيال الوسيط الدولي وساهم في التوصل إلى اتفاقيات الهدنة عام 1949م بين الدول العربية وإسرائيل

(3) Uebelhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years** , 69-70
FRUS 1948, VOL.5,2/540.(Editorial Note on UNPC Established)

(4) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 6/1.

اصطدمت اللجنة منذ بدء عملها بموقف بريطانيا الذي عرقل مهمّتها ، فقد احتفظت لنفسها بحق إدارة فلسطين حتى موعد انتهاء انتدابها رسمياً ، ولم تسمح للّجنة بدخول فلسطين حتى الأول من أيار[1]. ويبدو أن هذا الموقف اتُّخذ بعد اجتماع عقد في مطلع عام 1948م ، وكشف فيه وزير خارجية بريطانيا ، أرنست بيفن ، لوزير خارجية الولايات المتحدة ، جورج مارشال عن معلومات تشير إلى اهتمام حكومة شرق الأردن بالجزء العربي من فلسطين [2]، ورغبتها في التوصل إلى اتفاق مع اليهود للحد من تدهور الأوضاع فيها . وبناء على ذلك ، اقترح بيفن سياسة تحفظ المصالح الأنجلو– أمريكية في المنطقة ، وذلك بتنسيق جهود الحكومتين بما لديهما من تأثير عند الأطراف المتصارعة من أجل التوصل إلى تسوية [3].

حاول بانش أن يلتفّ على الموقف البريطاني ، فاقترح فكرة تُسَرِّع تنفيذ قرار التقسيم عن طريق إنشاء مليشيا يهودية تابعة للوكالة اليهودية ، تكون نواة لجيش الدولة اليهودية ، لكنّ رئيس اللجنة رفض اقتراحه ، لأنّ من واجب اللجنة تأسيس المجلس الحكومي المؤقت قبل إنشاء المليشيا المسلحة ، ورفضت بريطانيا ذلك لأنه تضمّن طلباً لإنهاء حظر السلاح عن فريق واحد ، ما هدّد بازدياد حدّة الصراع[4] .

---

(1) شطناوي ، عبد الرحيم ، **قراءة في الوثائق الأمريكية** ، شؤون فلسطينية ، 183، حزيران 1988، 80.

(2) ترجع اهتمامات الملك عبد الله بفلسطين إلى فترة أسبق ، حيث عرض على وود هيد – رئيس اللجنة التي اقترحت تقسيم فلسطين عند زيارته للأردن عام 1939 ، خطة يعلن بموجبها الملك عبد الله ملكا على فلسطين والأردن ، مع اعطاء اليهود نوع من الحكم الذاتي في مناطق مختارة ، ويمثلون في البرلمان والحكومة حسب نسبة اعدادهم ، وحصر الهجرة اليهودية ، وإنهاء الانتداب بعد مدة عشر سنوات من بدء توحيد القطرين .
محافظة ، محمد ، **العلاقات الاردنية الفلسطينية** ، 88-89

(3) **FRUS 1948, VOL.5,**2/533-536 (Memorandum from British Embassy to the Department of State , about conversation between Mr .Bevin and Marshall on Dec. 17, 1947).

(4) http://unispal,un.org (Summary Record of the 26 Meeting of the UNPC,A/AC.21/SR .26,Jan.29,1948).

تفاوتت الآراء في الولايات المتحدة [1]حول لجنة الأمم المتحدة لفلسطين ، فمن جهة ، رأى كلارك كليفورد (Clark Clifford) – مستشار ارئيس ترومان – ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا من أجل السماح الفوري لدخول اللجنة إلى فلسطين ، وأن تؤمّن لها دعماً مالياً ، وعسكرياً وبشرياً ومادياً ، وأن تدعم طلبها في مجلس الأمن لتشكيل مليشيا يهودية وعربية ، وإنهاء العمل بقرار حظر السلاح ليتسنّى لها دعم المليشيا اليهودية لإحداث توازن في القوى في المنطقة [2] ، بينما أقرّ بأنّ لجنة الأمم المتحدة غير قادرة على أداء مهامّها بدون دعم عسكري ،

---

(1) يقصد هنا اختلاف الآراء بين دوائر صنع القرار في الحكومة الأمريكية ، **كوزارة الدفاع** التي أنشأها ترومان عام 1947م ، لتوحيد فروع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ، حتى يتسنى تحقيق استراتيجية دفاعية شاملة وأنشأ هيئة الأركان المشتركة للتنسيق بين فروع القوات المسلحة ، وإسداء النصح لوزير الدفاع ورئيس الدولة بصدد الاستراتيجية العسكرية واعداد الميزانية لفروع القوات الأمريكية .

وأنشأ **مجلس الأمن القومي** (National Security Council) عام 1947م لتقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتصلة بالأمن القومي ، ويضم في عضويته كلاً من : الرئيس ، ونائبه ، ووزيري الدفاع والخارجية ، ومدير وكالة المخابرات المركزية ، ورئيس هيئة الأركان المشتركة .

وأنشئت في العام نفسه وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency) ، التي يعين الرئيس مديرها بعد مصادقة مجلس الشيوخ ، وتقوم الوكالة بثلاث وظائف رئيسة هي : تنسيق كافة المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية التي ترد وزارتي الخارجية والدفاع ، أو التي تجمعها عبر شبكتها المنتشرة في أرجاء العالم ، وتحليل هذه البيانات ، وتقييمها ، وتقديم استنتاجاتها للرئيس ومجلس الأمن القومي .

أما **مكتب البيت الأبيض** ، الذي يضم مستشاري الرئيس في حقول متعددة هي : السياسية ، والاقتصادية والعلمية ، والإعلامية ، والعسكرية ... إلخ ، وعادة ما يكونون من أصدقاء الرئيس المقربين ، أو ممن ساعدوه في الحملة الانتخابية ، وحازوا على ثقته ، وتكون مهمتهم تنسيق أنشطة المكتب ، وإعداد الخطابات الرئاسية ، وتحديد محاورها بحسب الأولويّات السياسية ، وتنسيق العلاقات مع الكونغرس ، وحماية صورة الرئيس إعلامياً من حملات الأحزاب الأخرى والصحافة .

ولا شك أنّ **وزارة الخارجية** هي المختصة بتنظيم علاقات الولايات المتحدة الخارجية ، ورعاية مصالحها ، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، وتقوم هيئة التخطيط السياسي والدوائر المختصة ، كدائرة شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا ، ببلورة سياسة الوزارة بعد إقرارها بالتعاون مع مجلس الأمن القومي ، ووكالة المخابرات المركزية ، ووزارة الدفاع . ويسهم سفراء الولايات المتحدة المنتشرون في دول العالم والمنظمات الدولية في رسم هذه السياسة عن طريق تقاريرهم الدورية ، ومؤتمراتهم التي تعقد في إسطنبول ، أو القاهرة لتقييم سياسة وزارتهم ، وتطويرها . وقد اعتمد الباحث على وثائق وزارة الخارجية التي تشمل : مراسلاتها ، ووثائق وزارة الدفاع ، ووكالة المخابرات المركزية ، وهيئة التخطيط السياسي ، ووثائق الكونغرس في بعض الأحيان ، والتي أشار اليها إما في المتن ، أو في الحاشية لبيان كيفية صناعة القرارات المتعلقة بقضية اللاجئين ، واختلاف الآراء بين دوائر صنع القرار الرسمية ، والتعديلات التي تطرأ على هذه السياسات وفق ما تقتضيه الظروف .

ينظر : إلويتز ، لاري ، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية** ، 187- 189 ، 293- 294.

(2) **FRUS 1948 , VOL. 5** , 2/688-689 (Memorandum by the President's Special Counsel – Clifford , Mar.6 , 1948)

باستثناء القدرة على إقامة دولة يهودية ، بسبب الإعلان البريطاني عن تقديم موعد إنهاء الانتداب إلى 15 أيار. [1]

لكنّ اللجنة لم تصل إلى القدس طوال فترة عملها ، وكادت أن لا تتمكن من إجراء مشاوراتها في مكتبها في نيويورك ، وأصبح عملها متعذراً في ظل بدء الانسحاب التدريجي لقوات الانتداب من فلسطين ، الأمر الذي أدّى إلى تدهور الأمن فيها ، حيث بلغ عدد القتلى 869 شخصاً وعدد المصابين 1909 شخصاً في الأشهر الثلاثة التي تلت صدور قرار التقسيم [2] ما دفع مجلس الأمن إلى تبنّي قرار رقم 186 في 14 أيار عام 1948م ، ذلك القرار الذي عُيّن بموجبه الوسيط الدولي فولك برنادوت[3] لإحلال الهدنة في فلسطين ، وإيجاد تسوية سلمية للوضع فيها ، وأُعفيت بموجب هذا القرار لجنة الأمم المتحدة لفلسطين من الاستمرار في ممارسة مسؤولياتها[4].

مع اقتراب موعد إنهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين ، اشتدّ الجدل داخل الولايات المتحدة حول قرار التقسيم ، فقد أكدت تحليلات هيئة التخطيط السياسي[5] على مدى الإرباك والتسرّع في دعم قرار التقسيم دون الأخذ بمخاطر فقدان أمريكا لمكانتها في الشرق بسبب معارضة العرب للتقسيم ، وتعريض مصالحها النفطية خاصة في المملكة العربية السعودية للخطر وقطع إمدادات النفط عن أوروبا ، مما يعطي للسوفيت وحلفائهم فرصة التدخل في الصراع ، ومدّ نفوذهم في

---

(1) **FRUS 1948 , VOL.5** , 2/ 751-751 (Memorandum by the Director of the Office of United Nations Affairs (Rusk) to the Secretary of State , Mar. 22 , 1948) .

(2) الأمم المتحدة ، **منشأ القضية الفلسطينية** ، 40/2 (منشورات الأمم المتحدة 1978).

(3) Folke Bernadotte (1895-1948) : هو أحد أمراء الأسرة الملكية السويدية ، ترأس الصليب الأحمر السويدي ، وأشرف على عملية تبادل الأسرى بين بريطانيا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وكُلف بمهمة الوساطة نظراً لخبرته في هذا المجال ، وقد اغتالته عصابة شتيرن الصهيونية في القدس في 17 أيلول 1948م. عبد الهادي ، مهدي ، **المسألة الفلسطينية** ، 122 .

(4) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** , 1/16-17.

(5) Policy Planning Staff : أنشأها وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال عام 1947م ، وترأسها جورج كنان (George Kennan) لخبراته في العلاقات الأمريكية – السوفيتية والحرب الباردة ، وعهد الى الهيئة اقتراح سياسات لمواجهة التطورات على الساحة الدولية ، وفي كل دولة تقريباً ، وإعادة النظر في السياسات المتبعة لتقييمها ، وتعديلها ، وتحديد الخطوات الواجب اتباعها على الصعد السياسية ، والاقتصادية والعسكرية . Acheson , Dean , **Present at the Creation** , 214 .

المنطقة ، لذا ، أوصت بعدم قيام الولايات المتحدة بأية خطوة إضافية بشأن تقسيم فلسطين ، بما في ذلك معارضة إرسال قوات أمريكية للمنطقة ، أو إنهاء حظر توريد السلاح وإذا تطلب الأمر التخلي عن قرار التقسيم ، واعتباره غيرَ عملي ، وغيرَ مرغوب فيه ، وإعادة المسألة إلى الجمعية العامة.[1]

أما صامويل كوبر (Samuel Kopper) ، من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية ، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث اعتبر قرار التقسيم غير قابل للتطبيق وعلى الولايات المتحدة البحث عن حلول عملية مثل : الوصاية المؤقتة ، أو الدولة الفيدرالية مع هجرة غير مقيّدة ، مع عدم تحمل الولايات المتحدة مسؤولية دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين كي لا تكون مسؤولة عن الفوضى في الشرق الأدنى ، أو مواجهة تنامي العداوة لها[2] وقد رفضت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة إرسال قواتها عسكرية إلى فلسطين إذا أنفلتت الأوضاع فيها [3]. وبالمقابل كان الرئيس ترومان يتعرض لضغوط مستشاريه والمؤيدين للحركة الصهيونية أمثال : أوسكار إيونج (Oscar Ewing) ، ودافيد نيلز وغيرهم لمواصلة تأييد التقسيم ، وتأسيس الدولة اليهودية.[4]

---

(1) **FRUS 1948, VOL.5**,2/550-554. (Report by the Policy Staff on Position of the US .With Respect to Palestine , Jan. 19 , 1948) .

(2) **Ibid** , 2/563-566 (Memorandum by Samuel Kopper of the Near Eastern and African Affairs – NEA , Jan. 17 , 1948.)

(3) Truman , Harry , **Memoirs** , 2/162 .

(4) Radosh, Allis , **Asafe Haven** , 288.

مشروع الوصاية الدولية المؤقتة على فلسطين

برّر مساعد وزير الخارجية الأمريكية (لوفت Robert Lovett) ، تراجع الوزارة عن تأييد تقسيم فلسطين بسبب استحالة قيام مجلس الأمن بفرض التقسيم بالقوة ، لأنّ ميثاق الأمم المتحدة لا يخوّله القيام بهذه الخطوة . وحفاظاً على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، اقترح أن تقدّم بلاده مشروعاً لفرض الوصاية على فلسطين بتفويض من الأمم المتحدة ، ليكون بديلاً لنظام الانتداب حيث توضع القدس تحت وصاية الدول الكبرى ، وهي : الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا[1] . وقد نال هذا الاقتراح دعم مجلس الأمن القومي الأمريكي لمنع التدخل السوفيتي في فلسطين بأي شكل من الأشكال ، ومنع الدول العربية من غزو فلسطين.[2]

وعندما بدأت وزارة الخارجية بإعداد الاقتراح ، اشترط ترومان عدم عرض أيّ مقترح على مجلس الأمن يمكن أن يفسّر بتراجع الولايات المتحدة عن موقفها المؤيد للتقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو مجلس الأمن .[3] وقدم مندوب الولايات المتحدة مشروع قرار بتاريخ 19 آذار إلى الجمعية العامة نص على ما يلي : " بما أنه بدا واضحاً أن قرار الجمعية العامة (181) الصادر في 29 تشرين ثاني عام 1947م ، لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه ، فإنّ المجلس يوصي بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت رعايته ، وأن تصدر تعليمات إلى لجنة الأمم المتحدة لفلسطين لتوقف جهودها وأن يدعا العرب

---

(1) **FRUS 1948, VOL.5**,2/617-618 (Draft Memorandum by the Director of the Office of UN Affairs – Subject , Shift to New Position on Palestine , Feb. 11 , 1948).

(2) **Ibid** , 2 / 624-625 (Memorandum by policy Planning Staff ,Feb. 11 , 1948) , **Ibid** , 2 / 631- 632 (Draft Report Prepared by Staff of NSC , Feb. 17, 1948)

(3) **Ibid** , 2 / 645 (President Truman to the Secretary of State , Feb. 22, 1948) .

واليهود إلى إجراء هدنة في فلسطين ، ويطلب من بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين." [1]

وقد عارضت بريطانيا المشروع في أثناء المناقشات ، وأعلنت أنها لن تشارك في أية لجنة دولية لفرض الوصاية على فلسطين[2] ، بينما أعلن فارس خوري – مندوب سوريا في مجلس الأمن – عن استعداد جامعة الدول العربية مبدئياً للتعاون مع أي مقترح يؤدي إلى إلغاء قرار التقسيم ، ووقف الهجرة اليهودية ، ويدعو للمحافظة على وحدة فلسطين ككيان عربي ، وكانت الهيئة العربية العليا أكثر حذراً في الترحيب بالمشروع ، لأنها تخوّفت من نوايا الولايات المتحدة ، هذا ، فضلاً عن اعتبار نظام الوصاية شكلاً من أشكال الاستعمار تحت مظلة الأمم المتحدة[3].

أما الوكالة اليهودية ، فقد رفضت اقتراح الوصاية ، لأنّ من شأنه تأجيل إقامة الدولة اليهودية أو منعها ، وطالبت الوكالة اليهودية الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة اليهودية بحلول 15 أيار 1948م [4]

واتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً معارضاً لمقترح الوصاية ، حيث اتهم المندوب الروسي أندريه غروميكو (Andrei Gromyko) الولايات المتحدة بالسعي للمحافظة على مصالحها النفطية الخاصة ورغبتها في تحويل فلسطين إلى قاعدة عسكرية استراتيجية مشتركة مع بريطانيا بحجة المحافظة على الأمن والنظام فيها. [5]

ومن أجل دعم مقترح الوصاية ، سارع ترومان إلى طمأنة رئيس الحركة الصهيونية ، حاييم وايزمن (Chaim Weizman) ، وتعهد له بأن لا تتغير سياسة الولايات المتحدة على المدى الطويل وأوضح

---

(1) العودات ، حسين ، **وثائق فلسطين** ، 181-182.

(2) جريدة فلسطين ، **مناقشات مقترح الوصاية** ، العدد 3-6855 ، 4 آذار 1948، الصفحة الأولى.

(3) الحسيني ، محمد أمين ، **مذكرات** ، 461-462.

(4) العودات ، حسين ، **وثائق فلسطين** ، 310.

(5) Radosh , Allis **, Asafe Haven** , 311.

لـه أنّ الوصـاية ليست بديلاً ، ولا رفضاً لقرار التقسيم ، بل هـي جهود إضـافية لخلق ظـروف مناسبة لتأسيس حكـم ذاتـي للعـرب واليهـود فـي فلسـطين ، ولمعالجـة حالـة الفـراغ الأمنـي الـذي سينشـأ عنـد انسحاب بريطانيا في 15 أيار ، في الوقت الذي لم يستطع فيه مجلس الأمن تنفيذ قرار التقسيم [1] .

استطاعت الولايات المتحدة تمرير مشروع قرار الوصـاية فـي الجمعيـة العامـة فـي شـهر آذار ، مـا شجّعها على طرح مشروع مفصل في الجمعية العامة بتاريخ 20 نيسان عام 1948 [2] ، وقد تضمن المسائل التالية:

أ- وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

ب- تعيين مجلس الوصاية الدولي حاكماً عاماً للبلاد ، وتكون له صلاحيات عسكرية ومدنية.

ت- تكوين حكومة للبلاد مكونة من : الحاكم العام ، ومجلسين حكوميين ، وهيئة قضائية ، وأخرى تشريعية تكون عضوية مجلس الشيوخ والنواب فيها لمدة ثلاث سنوات.

ث- الهجرة اليهودية : إما أن تترك للحاكم العام صلاحية تحديد قدرة البلاد الاستيعابية ، أو أن يسمح بهجرة اليهود المشردين لمدة عامين فقط.

ج- انتقال الأراضي : يضع الحاكم العام نظاماً يكفل حرية بيع الأراضي وشرائها دون المساس بحق أحد .

ح- مستقبل البلاد السياسي : هناك اقتراحان :

1- يعمل الحاكم العام على توصّل العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها. فتنتهي الوصاية ، أو

2- يظل نظام الوصاية سارياً لمدة ثلاث سنوات ، يتقرر في نهايتها نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء.[3]

وقامت وزارة الخارجية الأمريكية بمحاولة إقناع بريطانيا بالمشاركة في الجهود الدولية لإرساء هدنة فـي فلسـطين ، وإنشـاء حكومـة طـوارئ فيهـا ، وذلـك لتفويـت الفرصـة علـى الاتحـاد السـوفيتي للتـدخل ولمنـع فشـل مشـروع الوصـاية فـي مجلس الأمـن ، وحذّرت بريطانيـا مـن عواقـب فشـل المشـروع ، لأن

---

(1) Truman , Harry **, Memoirs** , 2/163.

(2) أيوب ، سمير ، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني** ، 4/137-138.

(3) **نفسه** ، 4 / 138

استمرار القتال في فلسطين يعرّض أمن أوروبا للخطر ، ويمكن أن يثير حالة من الاستقطاب الدولي لدعم أطراف الصراع ، [1] لكنّ المندوب البريطاني في الأمم المتحدة أعاد تأكيد سياسة بلاده القائمة على إنهاء إدارتها المدنية والعسكرية في فلسطين بين 15 أيار والأول من آب وأنها لن تقوم بأي عمل عسكري لا يحظى بموافقة فريقي الصراع ، باستثناء بذل الجهود لفرض الهدنة بينهما في إطار جهود الأمم المتحدة[2].

أما ما يخصّ الدول العربية ، فقد أبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية ، عبد الرحمن عزام السفير الأمريكي في القاهرة عدم ضرورة المشروع ، وهو يستبدل سلطة الانتداب بنظام غير فعال ويُظهر استمرار دعم الولايات المتحدة لإقامة دولة يهودية في فلسطين ، وعلى النقيض من ذلك رأت الوكالة اليهودية أنّ المشروع يتجاهل تأسيس دولة يهودية في فلسطين.[3]

ومع اقتراب 15 أيار ، أعدّ جون هورنر (John Horner) ، المستشار القانوني في بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، دراسة حول إمكانية تطبيق خيار اتحاد الجزء العربي من فلسطين مع شرق الأردن ، وقد رفضته وزارة الخارجية لأنه يتعارض مع قرار التقسيم . وحاول هورنر إقناع رؤسائه بمزايا هذا الاقتراح ، كونه مقبولاً لدى اليهود ، والملك عبد الله ، وبريطانيا ولا يتناقض مع قرار التقسيم ويمكن تحقيق الوحدة الاقتصادية بين شرق الأردن والدولة العربية والدولة اليهودية في فلسطين والاعتراف بقيام دولة يهودية في فلسطين.

---

(1) **FRUS 1948 ,VOL.5 ,** 2/ 805 – 807 (The Acting Secretary of the State to The Embassy in UK, Apr.9 ,1948)

(2) **Ibid** , 2/839 (The Acting Secretary of the State to The Embassy in UK, Apr.21, 1948)

(3) **Ibid** , 2/832 (The Secretary of Defense – Forrestal , to the Secretary of the State , Apr. 19 , 1948)

ولتجاوز معارضة الدول العربية بعضها بعضاً كالسعودية ومصر وسوريا ، يمكن طرح المشروع في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة لضمان قبول بريطانيا بدخول القوات الأردنية لاحتلال الجزء العربي من فلسطين ، وتتعهد الولايات المتحدة بدعم المشروع سياسياً لإعطائه الصفة القانونية ، وتقديم دعم اقتصادي لكلتا الدولتين[1].

- **الاعتراف بالدولة اليهودية :**

ساد الخلاف بين موظفي وزارة الخارجية ومستشاري الرئيس في الاجتماع الذي عقد في 12 أيار 1948م [2] لمناقشة الوضع في فلسطين بعد انسحاب بريطانيا . فقد اقترح (لوفت) أن تدعم الولايات المتحدة مشروع إنشاء لجنة ثلاثية مكونة من : الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبلجيكا لإدارة فلسطين بعد الانسحاب البريطاني. ولكنّ مستشار الرئيس ، كليفورد ، اقترح مواصلة الرئيس في دعم قرار التقسيم والاعتراف بالدولة اليهودية. وقد حسم الرئيس الجدال بين لوفت وكليفورد حول مخاطر الاعتراف بالدولة اليهودية ، حيث قلل من تأثيرات هذا الاعتراف على الوضع في فلسطين[3].

وبعد إعلان بن غوريون قيام دولة اسرائيل في 14 أيار 1948 ، أصدر الرئيس بياناً مقتضباً أعلن فيه أن الولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة لدولة إسرائيل كأمر واقع[4]. وقد برر ترومان خطوته [5] بأنه مع تطبيق قرار التقسيم وإن كان ليس كما يرغب بطرق سلمية ، حيث قامت دولة إسرائيل على

---

(1) **FRUS 1948 , VOL.5 ,** 2/898-901 (Memorandum – Future of Palestine , May 4 , 1948)

(2) كان من بين الحضور من وزارة الخارجية : وزير الخارجية ، جورج مارشال ، ونائبه ، روبرت لوفيت (Robert Lovet) ، وروبرت ماكلنتوك (Robert Meclintok) من دائر شؤون الأمم المتحدة ، أما من مستشاري الرئيس وموظفي البيت الأبيض ، فكان كلارك كليفورد ، ودافيد نايلز. **FRUS 1948,VOL.5** , 2/972-976

(3) **FRUS 1948,VOL.5,** 2/972-976 (Memorandum of conversation by Secretary of State May 12 , 1948)

(4) **Public Papers of the Presidents**, Harry S.Truman 1948, Document No.100, 258.

(5) يرى بعض الباحثين أنّ دوافع ترومان لدعم قيام الدولة اليهودية في فلسطين متعددة ، منها الشخصية ، حيث كان قارئاً للكتاب المقدس ، ومؤمناً بحق اليهود في فلسطين ، ومن جهة أخرى ، كان متعاطفاً مع الأقليات التي خضعت للاضطهاد لا سيما اليهود. أما سياسياً ، فمنذ اليوم الأول لتسلمه الحكم ، واجه ضغوطاً لتوفير الملاذ

المناطق التي يسيطر اليهود عليها ، وحيث يرغبون بالعيش والدفاع عنها. ولقطع الطريق على وزارة الخارجية التي قد تعرقل الاعتراف بإسرائيل ، اتخذ قراره بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد 11 دقيقة من إعلان قيامها ، ثم كلف وزارة الخارجية بإبلاغ وفدها في الأمم المتحدة لتعميم اعترافه في الجمعية العامة .[1]

واعترف الاتحاد السوفيتي بإسرائيل رغبة منه في إنهاء النفوذ البريطاني في فلسطين ، وأملاً في أن تصبح الأحزاب الشيوعية اليهودية في إسرائيل حليفة له لمنافسة النفوذ الأنجلو – أمريكي في المنطقة[2] ، بينما تأخر الاعتراف البريطاني حتى 28 كانون الثاني عام 1949م ، والذي اعتبر مسألة وقت حتى ينجلي الموقف ، وتثبت إسرائيل أنها قادرة على العيش والدفاع عن نفسها. [3]

رفضت جامعة الدول العربية في مذكرة وزعتها على ممثلي الدول الأجنبية في 15 أيار قبول استمرار العدوان الصهيوني ، الذي أدى إلى تهجير ما يزيد على 250 ألف فلسطيني، وأكدت حقها . بوصفها منظمة إقليمية . في التدخل في فلسطين لحفظ الأمن والنظام ، والدفاع عن أهلها وحقوقهم بعد الانسحاب البريطاني [4] ، لكنّ جامعة الدول العربية لم تصمد في وجه الضغوط والتهديدات الأمريكية بفرض عقوبات على الدول العربية بموجب البند 39 من الفصل السابع[5] لميثاق الأمم المتحدة إذا لم توقف هجومها على إسرائيل ، وتقبل بالهدنة ، ووقف إطلاق النار الذي بدأ في 11 حزيران ولمدة

الآمن لليهود في فلسطين ، وكان بحاجة للأصوات اليهودية لكسب معركته الانتخابية في الوقت الذي لم يكن فيه للصوت العربي أي وزن انتخابي.

(1) Christison, Kathleen, **Perceptions of Palestine** , 62 -63
Truman, Harry, **Memoirs**, 2/164-165

(2) Jansen , Michael, **The United States** , 78

(3) إبراهيم ، رشيد ، **الدفاع عن حيفا**، 138 .

(4) **نفسه** ، 143-144.

(5) تنص المادة 39 من الفصل السابع على أنه في حال قرر مجلس الأمن وقوع تهديد للسلم ، أو إخلال به ، أو وقوع أعمال عدوانية ، فإنه يوصي بالعمل وفقاً لأحكام المادة 41 من الميثاق ، والتي تقضي بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ، أو العمل وفقاً للمادة 42 ، والتي تقضي باتخاذ إجراءات عسكرية ضد الطرف المعتدي.
www.un.org/ar/Douument/chater (موقع الأمم المتحدة باللغة العربية- مواد ميثاق الأمم المتحدة).

شهر من أجل إتاحة الفرصة أمام الوسيط الدولي للقيام بمهامه ، بعد أن قدم برنادوت تطمينات للعرب وأصر على عدم قيام أي طرف بأعمال من شأنها تعزيز موقعه العسكري ، ومنع تدفق الاسلحة لطرفي النزاع [1] .

يبدو أنّ الولايات المتحدة ـ منذ الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" ـ أرست سياسة قوامها ، منع انفلات الصراع العربي الإسرائيلي ليصبح صراعاً دولياً يهدد مصالحها ، ودعمت جهود الوسيط الدولي في التوصل إلى تسوية سلمية ، لذلك أوصت هيئة الأركان المشتركة بعدم السماح بالتدخل العسكري السوفيتي ، أو تدخل حلفائه في المنطقة ، وعدم تورّط القوات الأمريكية في هذا الصراع والذي من شأنه إلحاق الضرر بمكانة الولايات المتحدة وبمصالحها [2] . ولم تأخذ في اعتبارها أنّ قيام دولة إسرائيل سيترتّب عليه إلحاق الضرر بشعوب المنطقة لا سيما الفلسطينيين ، والذي تمثل باحتلال أراضيهم ، وتهجير أكثرهم ، وحتى تحذيرات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع من إنشاء إسرائيل والاعتراف بها ، كانت مرتبطة بمدى الضرر الذي سيلحق بمصالح الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة .

ومن جهة أخرى ، تجاهلت إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، ومالت نحو دمج القسم العربي من فلسطين مع الأردن ، وجعل القدس عاصمة الاتحاد تحت قيادة الملك عبد الله ، ووعدت بدعم هذه الدولة في الأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بها إذا وافق العرب على إقامتها [3].

لذلك رفضت الولايات المتحدة دعوة أحمد حلمي ، رئيس حكومة عموم فلسطين ، لها بالاعتراف بحكومته ، إذِ اعتبرت إنشاء حكومة فلسطينية ـ في ظل الظروف الحالية ـ ضاراً لأي جهد يبذل لحل ناجح للمشكلة الفلسطينية ، وضاراً لمصالح الدول العربية ، ولعرب فلسطين ورفضت

---

(1) التل ، عبد الله ، كارثة فلسطين ، 202

(2) **FRUS 1948, VOL.5**, 2/1321-1324 (Memorandum by Secretary of Defense – Forrestal to the NSC. , Aug. 19 , 1948).

(3) **Ibid** ,2/1089-1090 (Memorandum by Deputy US Representive on the Security Council – Jussep , Subject : Final Solution in Palestine , June 2 , 1948)

ادّعاء حكومة عموم فلسطين أنها تمثل فلسطين كلها من أجل حرمان الفلسطينيين من أي تمثيل سياسي معترف به[1].

وقد ساهمت عدة أطراف في إجهاض قيام حكومة فلسطينية ، كالولايات المتحدة ، وبريطانيا والأمم المتحدة ، ولا يعفي ذلك القيادة العربية والفلسطينية من المسؤولية ، لعدم استعدادهم لملء الفراغ بعد انسحاب بريطانيا ، على الرغم من مطالبة بعض القادة الفلسطينيين أمثال : هنري كتن وإبراهيم رشيد لإقامة الحكومة الفلسطينية بالتزامن مع إعلان بريطانيا لإنهاء انتدابها ، فجاءت خطوة إعلان حكومة عموم فلسطين متأخرة في ظل سيطرة إسرائيل على حوالي 77% من مساحة فلسطين والتباعد الجغرافي بين الضفة الغربية والقطاع ، وتشتّت أكثر أبناء الشعب الفلسطيني. [2]

---

(1) **FRUS 1948,VOL.5**,2/1447-1448 (The Acting Secretary of State to Certain Diplomatic Offices , Oct. 2 , 1948).

(2) كتن ، هنري ، **قضية فلسطين** ، 85-87 ، إبراهيم ، رشيد ، **الدفاع عن حيفا** ،22 .

ثانياً – نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين :

إنّ ظهور مشكلة اللاجئين سنة 1948م كان نتيجة وثمرة لمقدمات وضعت منذ سنين خلت. حيث ظهرت فكرة طرد العرب من فلسطين عندما امتزجت الناحية الروحية بالناحية السياسية عند الحركة الصهيونية سعياً منها لإنشاء وطن قومي ، ودولة في فلسطين. [1] لذلك ، كان لا بد من توضيح المنطلقات الأساسية الفكرية والعملية التي أدّت إلى طرد الفلسطينيين من ديارهم.

- **مفهوم الطرد والتهجير للسكان في الفكر الصهيوني :**

أجمع المفكرون الصهاينة[2]على اعتبار فلسطين الوطن التاريخي للشعب اليهودي ، فقد وضع ثيوردور هرتزل (Theodor Herzl)[3] اللّبِنَةَ الأولى في سبيل تحقيق هذا الهدف ، لإقامة دولة يهودية في فلسطين ، سواء بموافقة الدولة العثمانية ، أو بدعم الدول الغربية ، لتكون القوة الضاربة والطليعة للحضارة ضد البربرية ، والحارسة للأماكن المقدسة المسيحية. [4] ولم يأت هرتزل على ذكر العرب معتبراً إياهم من الشعوب البربرية (الهمجية) ، التي لا حقوق لها ، أو أن فلسطين في نظره خالية من السكان كما ظن صديقه ومساعده ماكس نوردو في بادئ الأمر ، لكنّ إحساسه بالظلم الذي سيقع على العرب تلاشى أمام وهج مشروع هرتزل وأفكاره[5]. فالعرب ـ في رأيه ـ ليسوا أمة بمقياس المدنية

---

(1) سيدهم ، إدوارد ، **مشكلة اللاجئين العرب** ، 17.

(2) منهم من ينطلق من خلفية دينية توراتية مثل أحاد هعام (Ahad Ha'am) ، الذي يعتبر مؤسس الصهيونية الثقافية ، وهو يعتبر أنّ توراة موسى تدعو إلى هدف واحد هو نجاح الأمة بأسرها في بلاد أجدادها دون الاهتمام بسعادة الفرد. وهناك مفكرون آخرون أمثاله كيهودا الكلعي (Yehuda Alkalai) ، وهيرش كاليشر(Hirsch Kalischer). أما العلمانيون من أمثال ماكس نوردو (Max Nordau) ، الذي اعتبر أن الصهيونية تشكل نقطة الخلاص لليهود وليس الدين ، وهي تدعو إلى تهجير اليهود إلى فلسطين على أسس قومية واستعمارية لتجعلهم شعبًا غير طفيليّ .
جريس ، صبري ، **تاريخ الصهيونية** ، 1/127-128 ؛ المسيري ، عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود واليهودية** ، 6/145.

(3) يهودي نمساوي ، ولد عام 1860، عمل في سلك القضاء والصحافة ، من أشهر مؤلفاته كتاب الدولة اليهودية حيث عارض فيه فكرة اندماج اليهود بالمجتمعات الأوروبية ، ودعا إلى إقامة دولة يهودية كحل للمسألة اليهودية وخطوات إقامتها ، والتي تم تضمينها في برنامج مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897.
المسيري ، عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود واليهودية** ، 6/227-228.

(4) هرتزل ، ثيودور ، **الدولة اليهودية** ، 24-25.

(5) جريس ، صبري ، **تاريخ الصهيونية** ، 1/191.

الأوروبية ، وهم مجرد قبائل وفلاحين متنازعين. وبإمكان الصهيونية التفاهم معهم لصرف اهتمامهم عن فلسطين ، وإذا فشلت محاولات التفاهم ، فيمكن حينها استخدام القوة لتنفيذ البرنامج الصهيوني.[1]

وقد برّر نحمان سيركن (Nachman Syrkun) حق اليهود في الحصول على فلسطين بأن اليهود هم جزء من الحركات القومية التي تطالب بالاستقلال ، إذ يمكن تفريغ فلسطين من سكانها ليتسنّى توطين اليهود الذين تودّ الدول الغربية التخلص منهم.[2] ولما كان هذا المشروع أخلاقياً ومقدساً في رأي فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) ، فالعرب لا يحق لهم معارضته ، ويجب سحق أية مقاومة لهذا الاستعمار الجماهيري – يقوم به المدنيين – ، وقرر بأن العرب غير قادرين على إقامة دولة مستقلة ، لذلك لا يحق لهم البقاء في فلسطين[3].

وذهب خيال بن غوريون إلى تشبيه المستوطنين اليهود الأوائل بالمستعمرين في أمريكا ، وهم الذين خاضوا الحروب الضارية ضد الطبيعة الوحشية للهنود الحمر ، الذين اعتبرهم جمادات ، أو جزءاً من الحياة الطبيعية ، التي يجب على الرواد هزيمتها ، وتعديلها لتلائم احتياجات المهاجرين وخَلَصَ إلى أنه لن تتم استعادة فلسطين إلا بالدم والنار.[4]

يمكن ـ بعد هذا الاستعراض المكثف لآراء أبرز المفكرين الصهاينة ـ القول بأن قليلاً منهم من أنكر وجود العرب في فلسطين ، وأنّ من اعترف بوجودهم اعتبرهم من الشعوب البربرية الوحشية التي لا حقّ لها في معارضة الصهيونية لاعتبارات دينية وتاريخية متعلقة بفكرة أرض الميعاد ولاعتبارات أخرى عرقية تصف اليهود بالعرق المتفوق في مواجهة العرب المتأخرين ، وأخرى حضارية ، وكأن

---

(1) المسيري ، عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود واليهودية** ، 6/ 246-247.
(2) **نفسه** ، 6/ 274-275.
(3) بالومبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون** ، 28 ؛ مصالحة ، نور ، **اسرائيل وسياسة النفي** ، 29 .
(4) المسيري ، عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود واليهودية** ، 245/6.

الصهيونية رسول الحضارة الغربية في الشرق ، للاستفادة من تلاقي المصالح الغربية والمشروع الصهيوني الاستعماري في الشرق ، وعلى وجه الخصوص في فلسطين.

وإذا اعتبر أنّ مؤتمر بازل قد وضع الأسس النظرية للدولة اليهودية في فلسطين ، فإنّ تصريح بلفور عام 1917م ، قد وضع الأسس العملية لإنشاء هذه الدولة على حساب مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله ، والذي تجاهل وجوده عن عمدٍ ، واعتبر العرب طوائف لها حقوق دينية ومدنية وفي المقابل ، اعترف بحقوق (الشعب اليهودي) في فلسطين ، وعملت بريطانيا بعد احتلال فلسطين على تمكين الوكالة اليهودية من تغيير الوضع الديمغرافي [1] فيها ، والسيطرة على الأراضي بشتّى الوسائل لتأسيس كيانهم السياسي. [2]

وقد انتهز حاييم وايزمان فرصة انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م لطرح الهدف العام للحركة الصهيونية ، وهو تحويل فلسطين إلى دولة يهودية تماماً بقدر ما هي إنجلترا إنجليزية دون الإشارة بشكل صريح إلى تهجير الفلسطينيين[3] ، وعندما قدّمت اللجنة الملكية برئاسة الإيرل بيل (Earl Peel) اقتراحها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود عام 1937م ، اقترحت أيضاً أن يتم نقل أو تبادل القسم الأكبر من العرب من الدولة اليهودية إلى الدولة العربية كشرط لإنجاح التقسيم وافترضت أنّ ذلك لن يكون بصورة طوعية [4] ، لذا اقترح وايزمان أن تقوم بريطانيا[5] بمهمة طرد السكان العرب

---

[1] تشير الإحصاءات إلى التغيير الذي طرأ على الوضع الديمغرافي بين عامي 1922-1947م ، فقد كان عدد اليهود 84 ألفاً مقابل 650 ألف عربي عام 1922م ، وارتفع عدد اليهود بسبب الهجرة عام 1947م إلى نحو 600 ألف مقابل 1.2 مليون عربي . الحكومة البريطانية ، **تاريخ فلسطين السياسي** ، 7،65 .

[2] الحكومة البريطانية ، **تاريخ فلسطين السياسي** ، 6-8 .

[3] عبد الكريم ، إبراهيم ، **اللاجئون الفلسطينيون في الفكر الصهيوني** ، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين ، العدد 3 شتاء 2007، 10-11.

[4] الحكومة البريطانية ، **تاريخ فلسطين السياسي** ، 42.

[5] لم يعارض رئيس الوزراء البريطاني (أتلي) فكرة ترحيل الفلسطينيين من حيث المبدأ ، فقد صرح أمام مؤتمر حزب العمال عام 1944م أنّ الوطن القومي اليهودي لن يكون له معنى إلا إذا تمكن اليهود من تحقيق الأغلبية السكانية ، ويجب تشجيع العرب على ترك البلاد ، وتعويضهم بسخاء ، وإسكانهم في مكان ما .
مصطفى ، أحمد ، **بريطانيا وفلسطين** ، 15-16 .

، إلا أنّ وزير الدولة لشؤون الهند عارض هذا الاقتراح بسبب صعوبة إجلاء ربع مليون عربي وعارضته اللجنة الفنية التي عينتها عصبة الأمم عام 1938م [1].

وحاول وايزمان البحث عن حلول أخرى لإجلاء العرب عن فلسطين ، فحاول الاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود من خلال وسيط بريطاني ، حيث عرض على السعودية قبول ترحيل الجزء الأكبر من عرب فلسطين إلى الدول العربية ، وتوطينهم فيها مقابل مساعدة الملك عبد العزيز في إقامة الوحدة العربية برئاسته ، وإعطائه منحة مالية بقيمة عشرين مليون جنيه إسترليني ، ولكنّ الملك رفض العرض المُهين ، وغير المشرف ، ورفض مقابلة وايزمان[2].

وبذل إلياهو بن حورين (Eiahu Ben Horeen) ، مستشار المجلس الأمريكي الصهيوني للطوارئ ، جهوداً في الولايات المتحدة لوضع خطة تقضي بترحيل الفلسطينيين إلى العراق وقُدّمت للإدارة الأمريكية عام 1945م باسم "خطة هوفر"[3] ، ونُشرت في صحيفة نيويورك تلغراف[4] ، ولم تحظ هذه الخطة بالاهتمام ـ على ما يبدو ـ لمعارضة وزارة الخارجية آنذاك لتوجهات الحركة الصهيونية ، ولانشغال الإدارة الأمريكية في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء اللجنة الانجلو– أمريكية.

وعندما اتضح لزعماء الحركة الصهيونية عدم استعداد بريطانيا ، أو الولايات المتحدة للقيام بمهمة تهجير الفلسطينيين ، أخذوا زمام المبادرة لوضع الخطط اللازمة [5] للسيطرة على فلسطين وطرد

---

(1) بالومبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون** ، 20.

(2) **نفسه** ، 35.

(3) عرفت بهذا الاسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (Herbert Hoover) ، الذي ترأس الولايات المتحدة بين 1929 -1933 ، والمعروف بميوله وتعاطفه مع الحركة الصهيونية .
Gellner, Charles , **The Palestine Problem** , 112

(4) مصالحة ، نور ، **إسرائيل وسياسة النفي** ، 81.

(5) وضعت الخطة (أ) عام 1945م ، وقد بنيت على أساس أن حكومة بريطانيا العمالية تميل إلى جانب الصهيونية وتدعم حكم الأقلية اليهودية ، والذي يهدف إلى سحق الفلسطينيين . وتم هجر هذه الخطة بسبب تطور الأوضاع السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم وضعت الخطة (ب) قبيل إقرار مشروع تقسيم فلسطين لمنع أي تدخل عربي في فلسطين ، وبعد نجاح مشروع التقسيم وضعت الخطة (ج) ، وتضمنت مهاجمة المدن الفلسطينية

سكانها ، وتعد الخطة (د) ، التي وضعتها قيادة الهاجاناه في 10 آذار عام 1948م ، تطويراً للخطط السابقة ، وإفشالاً لمقترحات الوصاية الدولية ، واستعداداً لانسحاب بريطانيا في 15 أيار لضمان إنشاء دولة يهودية على الجزء المخصص لليهود وفق قرار التقسيم على الأقل ، وكان من أبرز أهدافها ما يلي :

أ- الدفاع عن النفس ضد أي هجوم تشنّه قوات نظامية ، أو شبه نظامية عن طريق تحصين التجمعات اليهودية ، وشنّ الهجمات المضادة على قواعد (العدو) ، وخطوط إمداداته داخل فلسطين وخارجها واحتلال مواقعه المتقدمة ، والسيطرة عليه.

ب- تأمين حرية النشاط العسكري والاقتصادي من خلال السيطرة على المواقع الهامة ، وطرق المواصلات.

ت- استخدام الضغط الاقتصادي من خلال حصار المدن لشلّ أية أنشطة ضد التجمعات اليهودية.

ث- تقييد حرية (العدو) من خلال احتلال مراكز المدن ، والريف داخل فلسطين.

ج- السيطرة على الخدمات والممتلكات الحكومية ، لتأمين الخدمات الحيوية داخل حدود الدولة.[1]

وحددت الخطة (د) الخطوات التنفيذية مثل : القيام بشن هجمات على التجمعات العربية الواقعة ضمن التجمعات اليهودية لمنع استخدامها كقواعد لشنّ الهجمات ضد اليهود ، وشن حملات للتفتيش وفي حال وجود مقاومة ، يتوجب القضاء على القوات المسلحة كلها ، وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة. أما القرى والمدن التي لا تُبدي أية مقاومة ، فيجب مصادرة الأسلحة والسيارات فيها واعتقال المشتبه بهم سياسياً ، ثم يتم تعيين لجنة من أهالي القرية ، أو المدينة لإدارة شؤونها تحت إشراف يهودي يتولى الأمور الإدارية والسياسية.[2]

واغتيال القيادات والنشطاء الفلسطينيين ، وتدمير مصادر رزقهم ، وقد أرفق بالخطة معلومات مفصلة عن القرى والمدن العربية ، جمعت مسبقاً لتزويد القوات المهاجمة بها.
صنبر ، إلياس ، **فلسطين 1948**، 158، بابه ؛ إيلان ، **التطهير العرقي في فلسطين** ، 37-38.

(1) Abdul Hadi, Mahdi**, Documents on Palestine**,2/2-3.

(2) **Ibid ,** 2 / 4

ولم يأخذ واضعو الخطة (د) في الاعتبار الحدود المرسومة وفق قرار التقسيم للدولة اليهودية ، إذ توسعت عملياتهم المناطق خارج الحدود التي أقرها التقسيم لكلتا الدولتين ، وأعطوا لأنفسهم الحق في حل المشكلة السكانية التي خلقت بفعل قرار التقسيم ، فقد كان من المفترض أن تكون التركيبة السكانية في الدولة اليهودية : 497 ألف عربي مقابل 498 ألف يهودي ، بينما يعيش في الدولة العربية 725 ألف عربي مقابل 10 آلاف يهودي ، ويعيش في القدس 105 آلاف عربي مقابل 100 ألف يهودي [1] .

وبناء على ذلك ، يمكن القول : إنّ قرار التقسيم ـ فضلاً عن إلحاقه الظلم بالشعب الفلسطيني وبحقوقه التاريخية والسياسية ـ قد فتح الباب أمام اليهود لتنفيذ مخططات طرد الشعب الفلسطيني لفرض تركيبة سكانية تتلاءم مع أهدافهم في إنشاء دولة يهودية . وتثبت هذه الخطط التي أعدت مسبقاً ، أنّ طرد الفلسطينيين كان يتم وفق خطط وعمليات منظمة ، تمت على مراحل [2]، وليس كما تدعي إسرائيل أنّ (هجرة) الفلسطينيين كانت من نتائج الحرب ، أو أنها تمت بدعوة من الجيوش العربية .

وعندما طرح جون هورنر مستشار ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مذكرة حول مستقبل فلسطين في بداية شهر أيار ، اقترح أن يُلحقَ الجزء العربي من فلسطين بشرق الأردن وأيّد استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لهذه الخطة لتطوير وادي الأردن من أجل إجراء تبادل سكاني بين شرق الأردن والدولة اليهودية وتوطين السكان ، كالتبادل الذي حصل بين اليونان

---

[1] حداد ، تريز ، **القرارات والمبادرات الخاصة** ، 7.

[2] تم التهجير القسري للفلسطينيين خلال حرب عام 1948 على عدة مراحل ووفقا لتطورات الحرب ، علما انها قد بدأت على نطاق ضيق بعد صدور قرار التقسيم ، ففي شهر كانون أول من عام 1947 قامت العصابات الصهيونية بتهجير سكان القرى المجاورة للمستعمرات الصهيونية ، كما حدث مع قريتي : المسعودية ، وخربة عزون، الخصاص . أما المراحل التي تم فيها تهجير الفلسطينيين فهي تسع مراحل كما حددتها جامعة الدول العربية تبدأ بشهر شباط 1948 ، وتنتهي أوائل عام 1950 ، وبعض الباحثين حددها بسبع مراحل . وأطلق على تلك العمليات مصطلح التطهير العرقي .
موريس ، بني ، **طرد الفلسطينيين** ، 66-67 ؛ غنيم ، عادل ، **قضية اللاجئين** ، 19 ؛ بابه ، إيلان ، **التطهير العرقي في فلسطين** ، 9-10
ينظر حول تصنيف المراحل وأعداد اللاجئين ، والمناطق التي هجروا منها ملحق رقم - 1

وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى . [1] وهذا هو أول اقتراح رسمي يُظْهِر بشكل واضح قبول الولايات المتحدة لفكرة ترحيل الفلسطينيين في إطار ما سُمّي "التبادل السكاني" لحل المشكلة السكانية . ويبدو أنه مقتبس من اقتراحات لجنة بيل عام 1937 ولجنة وورد هيد عام 1938 البريطانيتين .

- **اللاجئون الفلسطينيون ، أعدادهم ، وتوزيعهم الجغرافي :**

يصعب تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام 1948م ، وذلك لكثرة الجهات التي قامت بإحصائهم وتقدير عددهم داخل فلسطين وخارجها ، وبسبب تشتّتهم في أرجاء واسعة من المعمورة ورفضت بعض الدول العربية – لا سيما لبنان ـ إعطاء إحصائيات دقيقة لأعدادهم لأسباب سياسية واجتماعية ، وطائفية ، ويصعب تقديرهم أيضاً لأنهم يعيشون داخل المخيمات وخارجها ، فمنهم من هو مسجل في وكالة الغوث ، ومنهم من هو غير مسجل فيها ، وترفض الوكالة الاعتراف به [2] إذ اعتمدت تلك الوكالة أُسُساً لتسجيل اللاجئين ، استثنت بموجبها عددًا كبيرًا منهم.[3]

وقد أدّى ظهور بعض التقديرات لأعداد اللاجئين قبل توقيع اتفاقيات الهدنة وانتهاء العمليات الحربية إلى هذا التضارب ، علماً أنّ عمليات الطرد استمرت حتى عام 1951م ، فقد قدرت وزارة الخارجية الأمريكية عدد اللاجئين في كانون أول عام 1948م بـ 645–755 ألف لاجئ[4] ، وفي شهر آذار عام 1949م ، قدرتهم بـ 728 ألفاً.[5]

أما وزارة الخارجية الإسرائيلية ، فقد قدرت عددهم بين 520–556 ألف لاجئ في محاولة منها للتخفيف من حجم الكارثة ، ولإثارة اللغط حول الأعداد ، وصرف الانتباه عن المشكلة الأساسية

---

(1) **FURS 1948,VOL.5**,2/901 (Memorandum – Future of Palestine , May 4 , 1948)

(2) الصوباني ، صلاح ، **تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفي فلسطين التاريخية** ، مجلة تسامح ، العدد 19 ، كانون أول 2007، 72-73 .

(3) ومن هذه الأسس : من كان مواطناً فلسطينياً ، وفقد بيته ووسائل كسب رزقه كنتاج لحالة العداء ، وهو مستحق للمساعدة ، وأسقطت من حساباتها الوفيات ، والأشخاص الذين حرموا من وسائل عيشهم ولم يغادروا قراهم ومن وجد منهم فرص عمل في البلدان المجاورة ولا يحتاج للمساعدة ، وكذلك المهجرين الذين غادروا إلى خارج الشرق الأوسط . Sayegh, Fayez **,The Palestine Refugees**, 21-22

(4) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1697 (The Acting Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Offices , Dec. 29, 1948) .

(5) **FRUS 1949, VOL.6,** 829 (Policy Paper Prepared in the Department of State , Mar. 15, 1949).

معتمدة في تقديرها على حجج مضلّلة ، حيث استندت إلى إحصاء بريطاني للسكان في فلسطين أجري عام 1946م ، وكان عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي سيطروا عليها 726800 عربي ، بقي منهم 170 ألفاً ، فالفرق بين الرقمين يكون عدد اللاجئين الحقيقي . وادّعت أنّ برامج الإغاثة ، التي نفذها الصليب الأحمر في لبنان ، كانت لا تميّز بين اللاجئين والمواطنين اللبنانيين في محاولة لإظهار أنّ الإحصائيات الدولية غير دقيقة.[1]

وحتى الموقف الاسرائيلي لم يكن موحدًا ، فقد أقرّ والتر إتيان ، مدير عام وزارة الخارجية في أواخر عام 1950م ، بأن عدد اللاجئين يتراوح بين 726–800 ألف[2] ، وهذا التقدير يتوافق مع دراسات باحثين مستقلين ، مثل وليد الخالدي ، الذي قدَّر عدد اللاجئين بين 714150– 744150 لاجئاً ، بسبب صعوبة تقدير عدد البدو ، وأظهرت دراسته ما يلي :

عدد اللاجئين من سكان المدن هو 256016 لاجئاً.

عدد اللاجئين من سكان الريف هو 390144 لاجئاً.

عدد اللاجئين من سكان البدو هو 70–100 ألف لاجئ. [3]

أمّا بني موريس ، فيميل إلى اعتماد الإحصاءات البريطانية مع إعطاء هامش أكبر في تقدير عدد اللاجئين ليتراوح بين 600–760 ألف لاجئ[4]. بينما يؤكد الباحث سلمان أبو ستّة أنّ عدد اللاجئين كان 805000 لاجئ ، وهم سكان 531 تجمعاً حضرياً وبدوياً.[5]

ويظهر الجدول التالي مدى التفاوت في تقدير أعداد اللاجئين ، وأماكن تشتتهم (1948–1949م):

---

(1) Israel Office of Information , **Israel and The Arab Refugees** , 4.

(2) موريس ، بني ، **طرد الفلسطينيين** ، 273.

(3) الخالدي ، وليد ، **كي لا ننسى** ، 744- 746.

(4) موريس ، بني ، **طرد الفلسطينيين** ، 275.

(5) الزرو ، نواف ، **اللاجئون الفلسطينيون** ، 53 ؛ أبو ستة ، سلمان ، **حق العودة مقدس** ، 17.

المصدر	الولايات المتحدة		وزارة الخارجية البريطانية	الأمم المتحدة		
المنطقة	وزارة الخارجية	السفير ماكدونالد		لجنة التوفيق	بعثة المسح الاقتصادي	الأونروا
الضفة الغربية	225	280	320	385	280	-
قطاع غزة	230	210	210	210	200	198و2
أراضي 1948	-	-	-	-	31	45و8([1])
الأردن	85	70		100	70	506و2([2])
لبنان	105-100	100	280	130	97	127و6
سوريا	100-85	75		85	75	82و2
مصر	10-8	7	-	-	-	-
العراق	5	4	-	4	3	-
المجموع (بالآلاف)	740 - 827([3]) 875([4])	746([5])	810 711([6])	914([7])	757([8])	914و2([9])

لا شك أنّ عدد اللاجئين الهائل يشكّل مأساة حقيقية ببعدها الإنساني ، والسياسي ، والاقتصادي والاجتماعي ، لكنّ هناك وجهاً آخر للمأساة ، وهو تهجير سكان 472 موقعاً من أصل 755 موقعاً (قرى ، ومدن ، وتجمعات بدوية) عام 1948–1949م ، وما لحق بهذه المواقع من تدمير كلي ، أو جزئي ، أو إحلال للمستوطنين اليهود فيها .

---

(1) لم يدخل هذا العدد في المجموع النهائي ، لأنّ الأونروا نقلت المسؤولية عن إغاثتهم إلى إسرائيل بعد حزيران عام 1952م . (عدد اللاجئين المسجلين في 30 حزيران عام1950م) www.unrwa.org/ar

(2) يشمل الضفة الغربية والأردن.

(3) **FRUS 1949, VOL.6**,828-829(Policy Paper Prepared in the Department of State , Mar. 15 , 1949).

(4) زريق ، إيليا ، **اللاجئون الفلسطينيون** ، 24 .

(5) McDonald , James , **My Mission in Israel** , 174.

(6) موريس ، بني ، **طرد الفلسطينيين** ، 273-275.

(7) http://domino.un.org/pdfs (Observations on some of the problems relating to Palestine refugees , A/Ac.25/ W.7 March 28 , 1949).

(8) http://unispal.un.org(Final report of the U.N economic survey mission for the middle East , A/Ac.25/6, Dec.28 1949) Page 18.

(9) http://unispal.un.org .(عدد اللاجئين المسجلين في 30 حزيران 1950)

وفي رسالة إلى مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، حمَّلت وزارة الخارجية الإسرائيلية الدول العربية مسؤولية مأساة اللاجئين ، لأنها سارعت إلى إعلان الحرب على إسرائيل ، وإعطاء الأوامر للمدنيين العرب بالنزوح من مناطق القتال لدوافع عسكرية ودعائية ضدّ اليهود ، في محاولة منها للتهرب من تبعات تلك القضية.[1]

وقد تبنى السفير الأمريكي في إسرائيل ، ماكدونالد ، الرواية الإسرائيلية مع بعض التعديلات حيث حمَّل المفتي ، محمد أمين الحسيني ، وأنصاره المسؤولية عن نشر إشاعات عن وحشية اليهود ما أدّى إلى فرار عدد كبير من السكان خوفاً وهلعاً ، وحمل ماكدونالد بعض المنظمات اليهودية التي قامت بارتكاب المجازر المسؤولية ، كمنظمة الإرغون التي ارتكبت مجزرة دير ياسين في 9 نيسان عام 1948م [2] ، وعبّر عن انطباعه بعدم إمكانية اهتمام قادة إسرائيل بمشكلة اللاجئين في عام 1948–1949م ، وذلك لأسباب اقتصادية ، وسياسية ، وأكد أنه لم يكن لديهم أية خطة لطرد العرب ، وخصّ بالذكر من القادة كلاً من : وايزمان ، وبن غوريون ، وشاريت . وبالتالي فهم "لا يتحملون معجزة تطهير الأرض" ، كناية عن المصطلح الذي كان يطلقه قادة إسرائيل على عمليات التهجير.[3]

إن هذه التصريحات دفعت وزير الخارجية الأمريكي إلى توبيخ السفير ماكدونالد ، وتفنيد انحيازه إلى إسرائيل ، واقتباس رواية الإسرائيليين ومواقفهم بخصوص اللاجئين ، ليظهر إسرائيل وكأنها دولة محبة للسلام ،[4] وأوضح له في مناسبة أخرى أنّ مشكلة اللاجئين بدأت قبل 15 أيار ، أي قبل

---

(1) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1248-1249 (The Acting US Representative at the UN – Jessup , to the Secretary of State , July 27 , 1948).

(2) McDonald , James , **My Mission in Israel** , 174-175.

(3) McDonald , James , **My Mission in Israel** , 175-176 .

(4) **FRUS 1948, VOL.5,**2/1338 (The Special Representative of the US in Israel, McDonald to President Truman, Aug. 23, 1948)

اندلاع الحرب ، مستشهداً بحالتي طرد سكان حيفا ويافا في شهر نيسان على الرغم من تعهد السلطات اليهودية بضمان أمن الأقلية العربية ، وأنّ قادة إسرائيل يخطئون إن ظنوا أن بإمكانهم تجاهل هذه المشكلة المتفاقمة ، والتي أصبحت مسألة حياة أو موت ، لأنها تمس الرأي العام العالمي ، وأن عليهم الإسهام في حل مشكلة اللاجئين التي تسببوا بها.[1]

كما أن هذه الادعاءات الاسرائيلية تفقد مصداقيتها أمام ما سجله بيغن في مذكراته ، حيث كتب عن أهداف الهجمات التي كانت تقوم بها عصابات الإرغون في الأشهر التي سبقت الحرب وقال : إنها كانت ذات أهمية سيكولوجية كبرى ، وكانت تهدف إلى السيطرة على الأرض ، خاصة في مناطق القدس ، واللد ، والمثلث ،[2] ووصف قوة التدمير والهجوم على يافا في موضع آخر على أنه أدّى إلى تعطيل شبكات المياه ، والكهرباء ، والاتصالات ، وإلى ما أسماه بـ (الفرار الوبائي)[3]

وطالبت الهيئة العربية العليا ، في بيان لها في شهر شباط ، الفلسطينيين بالصمود ، وعدم مغادرة البلاد ، وحذرت من الدعاية المضللة ، التي تُبثّ لإضعاف معنوياتهم ، وحملهم على الرحيل وطالبت الدول العربية بعدم السماح بدخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا للحالات المرضيّة ، أو للطلاب الجامعيين ، واشترطت أن يحمل هؤلاء شهادات خاصة تثبت ذلك ، وتكون صادرة عن اللجان القومية التابعة لها ، لكنّ الدول العربية لم تستجب لطلب الهيئة.[4]

وإذا كانت إسرائيل تتحمل المسؤولية المباشرة عن عمليات الطرد ، فإنّ بريطانيا والولايات المتحدة تشاركانها فيها لدعمهما فكرة إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وصولاً إلى إصدار قرار تقسيم فلسطين ، والمساهمة في تغيير التركيبة السكانية فيها لمصلحة اليهود!!! وإن السلوك العسكري

---

(1) **FRUS 1948 , VOL.5 ,** 1368-1369 (The Secretary of State to the embassy in UK , Sept. 1 , 1948)

(2) **التمرد** ، 427-428.

(3) **نفسه** ، 444.

(4) الهيئة العربية العليا ، **اللاجئون الفلسطينيون ضحايا الاستعمار والصهيونية** ، 15.

البريطاني ـ بعد صدور قرار التقسيم وحتى 15 أيار ـ كان يخدم ويدعم عملية الطرد التي مارستها قوات الهاجاناه والمنظمات الصهيونية المتطرفة كما حصل في يافا ، وحيفا ، وطبريا.

أما الدول العربية ، فقد أظهر سلوكها السياسي والعسكري والإعلامي ضعفاً واضحاً في مواجهة المسألة برمّتها ، حيث رفضت قرار التقسيم وما ينتج عنه ، لكنها ـ فعلياً ـ وافقت بضغط من بريطانيا على أن تعمل قواتها في المناطق المخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم. فدخلت أفواج من جيش الجهاد المقدس ـ ضمن هذه الشروط ـ بقيادة فوزي القاوقجي بتاريخ 25\1\1948م [1] ، وتأخر دخول القوات العربية الرسمية حتى منتصف شهر أيار ، ما أعطى اليهود الفرصة لطرد ما يزيد عن 360 ألف فلسطيني[2]

ولا شك أن الدول العربية لم تكن تملك تصوراً شاملاً للمعارك وحشد ما يلزم من قوات وعتاد على الرغم من امتلاكها المعلومات عن قوات العدو من حيث العدد ، والتسليح ، والأهداف ، ففي 15 تشرين الأول عام 1947م ، وضعت اللجنة الدائمة لفلسطين في جامعة الدول العربية تقريراً توقّعت فيه قيام حكومة يهودية في فلسطين ، وسعي قواتها لاحتلال المدن الكبرى والمواقع الهامة وفرض حصار على العرب الذين يعيشون في المناطق المخصصة للدولة اليهودية ، أو القيام بعمليات قتل جماعي لدب الرعب بينهم ، لمنعهم من مهاجمة القوات اليهودية[3]، ولم يكن في تصورهم لجوء اليهود إلى عمليات طرد جماعي .

أظهرت حرب 1948 وما نتج عنها من احتلال العصابات الصهيونية لحوالي 77 % من مساحة فلسطين ، وطرد ثلثي سكانها عن تمكين دولي الحركة الصهيونية سياسيا وعسكريا ، وكشفت عجز

---

(1) التل ، عبد الله ، **كارثة فلسطين** ، 11.
(2) جامعة الدول العربية ، **اللاجئون الفلسطينيون ، بيانات وإحصاءات** ، 15.
(3) السماري ، فهد ، **وثائق المملكة العربية السعودية** ، 268.

الجانب العربي عن المواجهة العسكرية ، وبالتالي فمن غير المتوقع ان يحرز العرب أي تقدم على الصعيد السياسي في المرحلة اللاحقة ، اذا استمرت حالة التشرذم والضعف التي كانوا عليها. أما على صعيد اللاجئين الفلسطينيين فقد تشتتوا في منافي سواء بعدت عن وطنهم أو قربت ، بانتظار ما ستقوم به هيئة الأمم المتحدة من إجراءات لحماية حقوقهم وفقا للإعلان العالمي لحقوق الانسان .

ثالثاً– موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين عام 1948م :

واجهت الولايات المتحدة قضية اللاجئين في هذه المرحلة ببعديها الإنساني والسياسي في محاولة للحد من تفاقم مأساتهم ولإغاثتهم ، وساندت جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية عامة تشمل قضيتهم من خلال جهود الوسيط الدولي ، وإصدار قرار رقم 194 في أواخر عام 1948م .

- **تفاقم مأساة اللاجئين**

ساد الاعتقاد لدى وزارة الخارجية الأمريكية أنّ حل المشكلة السكانية في كلتا الدولتين ، العربية واليهودية ، سيتم من خلال إجراء عملية تبادل سكاني منظمة تحت رعاية حكومتي إسرائيل وشرق الأردن ، وبدعم أمريكي ودولي لتطوير وادي الأردن ، ولخلق فرص للعمل والتوطين.[1]

لكنّ إسرائيل كان لها مخططات جاهزة ومسبقة تهدف لاقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وتوطينهم في البلدان العربية لجعل دولتهم يهودية خالصة ، وخالية من العرب[2] ، ما دفع القائم بأعمال السفير الأمريكي في القاهرة إلى رفع مذكرة إلى وزارة الخارجية في 28 حزيران ، يؤكد فيها طرد إسرائيل لـ 300 ألف عربي ، ما يدعم الادعاء العربي بأن عملية الطرد تمت وفق مشروع ضخم يستهدف مصادرة ملكياتهم ، وتوطين المهاجرين اليهود فيها. وحذر من أن يؤدي ذلك إلى ردود انتقامية من العرب تجاه اليهود في القسم العربي من فلسطين وفي الدول العربية.[3]

لم تتدخل الولايات المتحدة في قضية اللاجئين حتى شهر آب ، لانتظار ما ستؤول إليه جهود الوسيط الدولي ، فقد قدم مساعد وزير الخارجية الأمريكي (لوفت) في شهر آب اقتراحاً نادراً للسفير

---

(1) **FRUS 1948, VOL.5**,2/901 (Memorandum of Conversation by the Secretary of State , May 4 , 1948).

(2) بالومبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون** ، 144.

(3) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1155 (The Charge in Egypt –Patterson m to the Secretary of State , June 28 , 1948)

الإسرائيلي في الولايات المتحدة ، يطلب فيه أن توافق إسرائيل على عودة (330) ألف لاجئ ، لتثبت نيّتها الحسنة ، ورغبتها في إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية ، فردّ السفير أن عودة اللاجئين تشكل خطراً أمنياً على إسرائيل ، وستتم مناقشة (قضية اللاجئين) من خلال مفاوضات التسوية النهائية مع العرب.[1]

عرض وزير الخارجية الأمريكي مارشال على محمد فوزي ، مندوب مصر في الأمم المتحدة رؤية الولايات المتحدة لحل مشكلة اللاجئين الأولية ، التي تقوم على أساسين هما : أولا – تقديم مساعدات عاجلة لإنقاذ اللاجئين وإغاثتهم ، كالمواد الطبية ، والملابس ، والدعم المالي لمنظمات الإغاثة . ثانيا– مواصلة دعم جهود الوسيط الدولي[2] السياسية لضمان التوصل لتسوية سياسية وأشار إلى أن وزارته لم تعدّ خطة واضحة بخصوص اللاجئين في ظل استمرار إسرائيل في تدمير منازلهم ، أو الاستيلاء عليها .[3]

وتلبية لطلب وزير الخارجية ، وضع مستشاره لشؤون اللاجئين مذكرة بعنوان "خطة عمل خاصة بمشكلة اللاجئين العرب" ، تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والوسيط الدولي ، والحكومة الأمريكية ، حيث أوصت بتأسيس صندوق للإغاثة يرصد له مبلغ 25 مليون دولار ، وتسهم فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ويسهم فيه القطاع الأمريكي الخاص

---

(1) **FRUS 1948 , VOL..5** , 2/ 1346 – 1347 (Memorandum of Conversation, by the Under Secretary of State – Lovett , Aug. 26 , 1948)

(2) يشار إلى أن السفير ماكدونالد كان قد رفع مذكرة إلى الرئيس (أعطي صلاحية مخاطبة الرئيس مباشرة وليس عبر قنوات وزارة الخارجية كما هو متبع) ، للتقليل من دور الوسيط الدولي وفعاليته ، حيث وصف مشكلة اللاجئين بالكارثة ، وقد بلغت حداً أصبحت فيه الأمم المتحدة والوسيط الدولي عاجزين عن تقديم المساعدات لها ، بسبب عدم ملاءمة الصلاحيات والتفويض الذي منح للوسيط مع حجم المشكلة ، واقترح أن يتولى الصليب الأحمر المسؤولية لخبرته الواسعة في هذا المجال ، وحياده الدائم.
Ibid , 2/ 1486-1487 (The Special Representative of the US in Israel – McDonald , to President Truman , Oct. 17 , 1948).

(3) **Ibid ,** 2/ 1350 – 1351 (Memorandum of Conversation, by the Secretary of State , Aug . 27, 1948)

والمنظمات الأهلية بشكل عاجل ، لأنّ مساهمة الحكومة الأمريكية تأخذ وقتاً أطول بسبب الحاجة إلى مصادقة الكونغرس على أية مساعدات.[1] واقترح أن يقوم بايرود دودج[2] (Bayrod Dodge) بتنسيق جهود الإغاثة للوكالات العربية والدولية لخبراته وثقة المجتمع العربي به ، ولم يضع المستشارون تصوراتهم حول العودة أو توطين اللاجئين.[3]

ثم بدأت ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين تظهر بحلول شهر تشرين أول في ظل متغيرات استجدت ، وهي استمرار عمليات الطرد ، وبعد أن طرح الوسيط الدولي مقترحاته الثانية في 28 أيلول ، حيث بلورت وزارة الخارجية الأمريكية مقترحاتها بخصوص صندوق الإغاثة ، مع التوسع في فئات المتبرعين ، لتشمل حكومة إسرائيل المؤقتة ، والمنظمة العالمية للاجئين ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الغذاء . وأما التوطين ، فرأت أنه عملية متلازمة مع عمليات الإغاثة ، خاصة للذين يختارون عدم العودة. ولم توضح الوثيقة الجهة التي ستتولى عمليات التوطين ، ولم تتحدث عن مصير الذين يرغبون في العودة.[4]

وعملاً بهذه السياسة ، أوعزت وزارة الخارجية الأمريكية إلى المنظمات والهيئات الدينية والمدنية لتقديم مساعدات عاجلة للاجئين من خلال الوسيط الدولي مباشرة ، ومن هذه الهيئات : لجنة خدمات الكنائس العالمية ، والصليب الأحمر الأمريكي ، والشركة العربية الأمريكية للنفط.[5] ودعمت الحكومة

---

(1) عند إقرار تأسيس صندوق خاص للاجئين في الأمم المتحدة ، رفع الرئيس ترومان توصية إلى الكونغرس لكي يوافق على مساهمة الولايات المتحدة بـ 50% من إجمالي المبلغ المطلوب ، والذي كان 29.5 مليون دولار لإغاثة حوالي نصف مليون لاجئ .

Public Papers of the Presidents ,Harray Truman 1948, 958.

(2) رئيس الجامعة الامريكية في بيروت عرف بصلاته الوثيقة مع العرب ، ومعرفته الواسعة بهم .

FRUS 1949 , VOL.6 , 806 (Foot Note).

(3) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1364-1365 (The Ambassador in UK – Douglas, to the Secretary of State , Sept. 1 , 1948).

(4) **Ibid** , 2/ 1454-1459 (Memorandum by Robert McClintock to the Acting Secretary of State – Lovett , Oct. 6 , 1948)

(5) **Ibid** , 2/ 1325 (Memorandum By Department of States to President Truman ,undated)

الأمريكية صندوق الطوارئ الدولي للأطفال في شهر آب بمبلغ 411 ألف دولار كمساعدة عاجلة لأطفال اللاجئين في الشرق.[1]

وقد وجدت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية ، في تقديم المساعدات للاجئين العرب ، فرصة لتحسين صورة الولايات المتحدة ومكانتها التي تضررت بشكل كبير ، ومن خلالها يمكن تعزيز مكانة الولايات المتحدة العسكرية ، وتعزيز أواصر الصداقة بين الشعبين العربي[2] والأمريكي.[3]

لم تكن الاعتبارات الإنسانية المحرك الوحيد الذي دفع الولايات المتحدة نحو تقديم المساعدات ولعل ذلك يظهر في الأسباب التي أشارت إليها وزارة الخارجية في مذكرة إلى الرئيس ترومان في 15 تشرين الأول ، بناء على التحذير المرسل من سفاراتها في الدول العربية ، من أن الفشل والتقصير في حملات الإغاثة سيؤدي إلى الإضرار بعلاقاتها بدول المنطقة ، التي أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أهميتها الاستراتيجية ، ووجوب توثيق العلاقات معها . لذلك أوصت وزارة الخارجية أن يستخدم الرئيس سلطته كرئيس أعلى للقوات المسلحة لتقديم معونات من مخازن الجيش الأمريكي كالقمح ، والبطانيات والأدوية ، واللوازم الطبية ، ونقلها بالسفن الحربية إلى منطقة الشرق ، بتكلفة لا تزيد عن 1.5 مليون دولار ، وتكون كافية حتى نهاية عام 1948.[4]

---

(1) **FRUS 1948 , VOL. 5** , 2/1333 (The Secretary of State to the Legation in Lebanon , Aug. 20 , 1948)

(2) **Ibid** , 2 / 1427 (The Acting Secretary of State to the Secretary of State at Paris Sept. 28 , 1948)

(3) تعرض الشعب الأمريكي لحملة تضليل من بعض الصحف والمجلات مثل The Nation , فقد حمّلت العرب مسؤولية الحرب على إسرائيل ، والهرب من فلسطين ، وبالتالي ليست إسرائيل ، لأنّ اليهود بحاجة للأرض للاستيطان واستعادة حريتهم ، ومارست الحركة الصهيونية الضغط على رؤساء الصحف والكتاب لعدم ذكر مسألة اللاجئين والعرب ، واتهمت البروفسور ميلر باروز بأنه خائن لليهود ، لنشره كتاباً بعنوان فلسطين قضيتنا واتهموا أصحاب مجلة (التايم) و(أتلنتك منثلي) بمعاداة السامية لأنهم انتقدوا سياسة بلادهم المنحازة.
أبو كشك ، عبد الكريم ، **الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط**، 89 ؛ ليلينتال ، ألفرد ، **ثمن اسرائيل** ، 198.

(4) **FRUS 1948, VOL**.5,2/1497-1480 (The Secretary of State to the Acting Secretary , Oct. 20, 1948).

ولا شك أنّ هناك عاملاً آخر دفع الولايات المتحدة للاهتمام بمشكلة اللاجئين ، وهو خطر استغلال السوفيت سوء أوضاع اللاجئين ، لبث الأفكار الاشتراكية المعادية للغرب في صفوف اللاجئين ، لذلك نشطت الولايات المتحدة وبريطانيا في تفعيل دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لإغاثة اللاجئين ، وقد قسمت المنظمات عملها بسبب الانتشار الجغرافي الواسع للاجئين وذلك كالتالي : تتولى منظمة الصليب الأحمر الدولي العمل في فلسطين وشرق الأردن بينما تتولى جمعية الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) العمل في قطاع غزة ، أما في سوريا ولبنان فيكون العمل من مسؤولية اتحاد جمعيات الصليب الأحمر.[1]

- **جهود الوسيط الدولي فولك برنادوت :**

كُلِّف فولك برنادوت بالقيام بمهام وسيط دولي بموجب القرار رقم 186 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 أيار 1948م ، وخولته القيام بالمهام التالية :

أ- استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل ضمان استمرار تقديم الخدمات الضرورية ، وتأمين حماية الأماكن المقدسة ، وإيجاد تسوية سلمية للوضع في فلسطين.

ب- التعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الأمن في نيسان عام 1948م.

ت- طلب المساعدة والتعاون – إن رأى ذلك مستحسناً – من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصفة الإنسانية وغير السياسية لضمان رفاه سكان فلسطين.[2]

بدأ برنادوت مهمته متأثراً بأفكار مسبقة عن القضية الفلسطينية ، فقد اعتقد أن الفلسطينيين لم يطوروا هوية قومية خاصة بهم ، فمن الأجدى لهم ـ في ظل الظروف الحالية ـ دمجهم مع شرق الأردن بدلاً من منحهم دولة مستقلة[3]. ومن جهة أخرى ، فقد بدا عليه التأثر بالدعاية الصهيونية بخصوص اللاجئين ، فكان مقتنعاً بأنهم تركوا ديارهم بمحض إرادتهم. غير أن قناعاته بدأت

---

(1) الهيئة العربية العليا ، **اللاجئون الفلسطينيون ضحايا الاستعمار** ، 32.

(2) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 16/1.

(3) Jansen, Michael **, The United States** , 54.

تتغير بعد زيارته لمخيمات اللاجئين في رام الله والقدس ، وسماع شهاداتهم ورغبتهم في العودة وَقُدِّم له بيان موقع من رؤساء الطوائف ، والكنائس ، والبلديات يؤكدون فيه أن عمليات الطرد تمت بالإكراه.[1]

وحاول برنادوت استكشاف موقف إسرائيل من قضية إعادة (300) ألف لاجئ عربي في اجتماع مع وزير خارجية إسرائيل ، شاريت ، عندما سأله عن إمكانية عودتهم بعد انتهاء الحرب فرد شاريت قائلاً : إنه لا مجال لمناقشة عودة اللاجئين ، وتعهد بالمحافظة على ممتلكاتهم.[2]

وبعد أن استطاع برنادوت ومستشاروه جمع المعلومات اللازمة عن الصراع القائم ، وبعد نجاحه في إحراز هدنة تبدأ بحلول 11 حزيران ، ولمدة أربعة أسابيع ، دعا زعماء العرب واليهود إلى مقره في جزيرة رودس ، وقدم لهم مقترحاته لحل الصراع القائم،[3] وطالب الجانب الإسرائيلي بالاعتراف بحق مواطني فلسطين ، الذين تركوا مكان إقامتهم الطبيعية بسبب الظروف التي نتجت عن الحرب ، بالعودة إلى منازلهم دون قيود ، وتمكينهم من استعادة ممتلكاتهم [4].

وبعد صدور توصيات برنادوت ، رفضت جامعة الدول العربية المقترحات برمتها ، لأنها تستند إلى قرار التقسيم الذي يرفضه العرب من حيث المبدأ ، هذا ، فضلاً عن اقتراحه ضمّ شرق الأردن

---

(1) العارف ، عارف ، **نكبة فلسطين** ، 1085/5.

(2) بالومبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون** ، 138.

(3) قدمت المقترحات في 28 حزيران ، وتضمنت تعديلات على قرار التقسيم ، حيث دعا إلى قيام اتحاد بين فلسطين وشرق الأردن يتألف من عضوين ، عربي ويهودي ، على أن تعين لجنة خاصة الحدود بين الطرفين ، واقترح قيام اتحاد اقتصادي تحت إشراف مجلس مركزي للدولتين ، وأن يسمح بالهجرة إلى منطقتي الاتحاد لمدة عامين وطالب بوجوب ضمان حقوق الأقليات ، وحماية الأماكن المقدسة. واقترح ضم منطقة النقب كلياً أو جزئياً للدولة العربية ، وضم الجليل الغربي كله أو جزء منه للدولة اليهودية ، وضم منطقة القدس للدولة العربية مع إعطاء ضمانات للمجتمع اليهودي.

FRUS 1948, VOL.5,2/1152-1154 (Text of Suggestions Presented by Bernadotte at Rhodes to the Two Parties on June 28 , 1948).

(4) **FRUS 1948, VOL.5,**2/1152-1154 (Text of Suggestions Presented by Bernadotte at Rhodes to the Two Parties on June 28 , 1948)

إلى الاتحاد ، وفتح باب الهجرة إلى كلتا الدولتين ، ما يحقق الأطماع الصهيونية في شرق الأردن وفي ذلك تجاهل لمطالب العرب بالاستقلال ، وبعد عن العدالة التي التزم بها برنادوت شخصياً.[1]

أما الهيئة العربية العليا ، فد اتخذت الموقف نفسه ، وقدمت مقترحات بديلة ، قوامها إبقاء فلسطين دولة عربية موحدة مع المحافظة على حقوق الأقليات . واتهم مندوب أوكرانيا في مجلس الأمن برنادوت بتجاوز صلاحياته ، والانصياع لرغبات الولايات المتحدة وبريطانيا.[2]

وجاء رد الولايات المتحدة الأولي مؤيداً للمقترحات مع التعديل ، إذ أصرت على تأييد المطالب الإسرائيلية في منطقة النقب مراعاة لمصالح إسرائيل الحيوية فيها ، وكذلك ضم يافا وحيفا بحكم الأمر الواقع ، وأكدت الولايات المتحدة على تدويل منطقة القدس بخلاف توصيات برنادوت ، مع تجاهل تام لمسألة اللاجئين!![3] وفي الجانب الإسرائيلي ، رفض شاريت مقترحات برنادوت لأنها تخالف قرار التقسيم ، الذي يلبي الحد الأدنى من طموحاتهم ، ولأنها تحد من الهجرة اليهودية وتضع القدس تحت السيطرة العربية.[4]

وفي ضوء مقترحات برنادوت الخاصة باللاجئين العرب واليهود ، أعدت بريطانيا مشروعًا لعرضه على مجلس الأمن في أواخر شهر تموز ، وتطلب فيه أن يصدر مجلس الأمن توصية إلى الوسيط الدولي لدراسة أوضاع اللاجئين العرب ، وأن يضع خطة تمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم ، وتكون قابلة للتنفيذ ، أما اللاجئون اليهود في أوروبا ، فقد وصل منهم إلى فلسطين (200) ألف ، وترى الحكومة البريطانية أن لا تتحمل فلسطين وحدها عبء حل هذه المشكلة التي

---

(1) عبد الهادي ، مهدي ، **المسألة الفلسطينية** ، 125- 127.

(2) **نفسه** ، 131.

(3) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1165-1168 (The Acting US Representative At UN – Jessup , to the Secretary of State , June 30 , 1948).

(4) Abdul Hadi , Mahdi , **Documents on Palestine** , 32-33

لم تساهم في خلقها ، وأنّ على الأمم المتحدة المساهمة في توطين ما تبقى من اللاجئين اليهود خارج فلسطين.[1]

أحرج هذا المشروع الولايات المتحدة ، فعمد مندوبها في مجلس الأمن إلى تأخير استصدار القرار وعرقلته ، لأن ذلك يضر بالولايات المتحدة وإسرائيل ، ويعطي العرب انطباعاً أن بريطانيا تدعم مواقفهم ومطالبهم ، وأن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل . مما يدفعهم إلى التصلب في مواقفهم التي بدأت تظهر في اشتراط الأمين العام لجامعة الدول العربية قبوله الهدنة مقابل وقف كامل وتام للهجرة اليهودية ، هذا ، فضلاً عن استغلال الاتحاد السوفيتي أية قضية في مجلس الأمن للتدخل في شؤون الشرق الأدنى . لذلك فضلوا طرح مثل هذه القضايا في الجمعية العامة وليس في مجلس الأمن،[2] في محاولة لمنع أي قرار ملزم بشأن القضية الفلسطينية.

ولمنع تدهور أوضاع اللاجئين العرب – في ظل المعلومات الأولية غير الكافية – اقترحت الولايات المتحدة القيام بمفردها ، أو بمشاركة بريطانيا . بخطوات بديلة تتوافق مع سياسة ترومان وتتمثل بتعاون كلتا الدولتين مع الوسيط الدولي لتقديم طلبات إلى منظمة اللاجئين الدولية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة ، للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين ، وأن تشجع كلتا الدولتين المنظمات الخيرية لتنظيم حملات إغاثة كبرى.[3] وكان هذا الاقتراح لتفويت

---

(1) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1249-1250 (The Ambassador in the Uk – Douglas , to the Secretary of State , July 27 , 1948).

(2) **Ibid ,** 2/ 1252-1253 (The Acting Representative at the UN – Jessup , to the Secretary of State , July 27 , 1948).

(3) **Ibid** , 2/ 1254/1255 (The Acting Representative at the UN – Jessup , to the Secretary of State , July 27 , 1948)

الفرصة على بريطانيا التي تسعى إلى استعادة نفوذها في الشرق ، واستمرار حصولها على التسهيلات العسكرية في البلدان العربية ، والمحافظة على جزء أو كل مصادر النفط في الشرق.[1]

اصطدمت جهود برنادوت لإعادة اللاجئين إلى ديارهم بالرفض الإسرائيلي ، وعدم جدية أو استعداد الدول الكبرى في مجلس الأمن للدفع بهذا الاتجاه ، فعمل على بلورة خطة لعرضها على مجلس الأمن ، لضمان حق جميع اللاجئين بالعودة إلى منازلهم ومدنهم إذا رغبوا في العودة ، ولما كانت هذه العودة غير قابلة للتنفيذ في ظل الأوضاع العسكرية والسياسية السائدة في فلسطين ، فقد أخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل هي : مخاوف إسرائيل الأمنية والاقتصادية والسياسية من عودة عدد كبير من اللاجئين في ظل استمرار الحرب ، ودعوة مجلس الأمن الأطراف المعنية باستمرار الهدنة والامتناع عن الأعمال العسكرية ، والأوضاع الإنسانية الحرجة للاجئين ، لذلك اقترح أن تكون عودة اللاجئين جزئية ، ووفق الشروط التالية :

1. قبول مبدأ السماح لعدد محدود من اللاجئين بالعودة إلى حيفا ويافا بدءاً من 15 آب 1948م ، بدون أن يكون لذلك أي تأثير على حق العودة للاجئين في المناطق الأخرى.
2. يمكن تمييز فئة القادرين على حمل السلاح وتأجيل عودتهم إلى فترة لاحقة.
3. يقوم الوسيط الدولي بالعمل مع المنظمات الدولية على توطين اللاجئين العائدين ، وإعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً.[2]

أراد برنادوت أن تثمر مقترحاته التي تراعي المتطلبات الإسرائيلية ، في تليين الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين ، لكنّ وزير خارجيتها رفض عودة اللاجئين بحجة أنهم سيشكلون

---

(1) **FRUS 1948 , VOL. 5** , 2/1266-1271 (The Ambassador in the UK –Douglas , to the Secretary of State , Aug. 2 , 1948).

(2) الأمم المتحدة ، **حق الشعب الفلسطيني في العودة** ، 12-13.

طابوراً خامساً معادياً ، ما جعل برنادوت يتهم قادة إسرائيل بالغطرسة مقللاً من شأن مبرراتهم كادعائهم أنهم لا يستطيعون قبول عودة اللاجئين لأسباب اقتصادية واجتماعية ، في الوقت الذي يستقبلون فيه المهاجرين اليهود من أوروبا ، ويسكنونهم في المناطق العربية كما حدث في الرملة!![1]

رفضت الهيئة العربية العليا مقترحات برنادوت الخاصة بعودة اللاجئين إلى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل ، مبررة ذلك بأنه يعد اعترافاً ضمنياً بالدولة اليهودية ، ويضع اللاجئين تحت رحمة إسرائيل التي يمكن أن تستخدمهم كرهائن ، أو تستغل عودتهم في الدعاية السياسية لتحسن صورتها ، واستغلالهم للعمل في المجالات الاقتصادية الهامشية ، ودعت إلى معالجة قضية اللاجئين بشكل متكامل ، وحثت جامعة الدول العربية على مواصلة القتال للدفاع عن فلسطين.([2])

وجدت وزارة الخارجية الأمريكية في مقترحات برنادوت بارقة أمل لحل مسألة اللاجئين فوجهت تعليمات إلى مندوبها في الأمم المتحدة ليعلن قبولها تلك المقترحات ، ورفضها الموقف الإسرائيلي ومبرراته ، لأن ذلك يبرهن على رغبتها في إحلال اليهود مكان العرب ، ويحول دون التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية برمتها ، ويعرض حياة 265 ألف يهودي في الدول العربية للخطر لذلك اقترح مارشال حل مشكلة اللاجئين العرب على مرحلتين :

أ- برنامج قصير المدى : ويتضمن قيام الوسيط الدولي بحصر أعداد اللاجئين العرب، وأماكن إقامتهم ، واحتياجاتهم ، واستبيان من يرغب منهم في العودة أو التوطين ، والتكلفة المالية لبرامج الإغاثة والتوطين ، مستعيناً بخبرات منظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية

(1) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1295-1296 (The Charge in Egypt – Pattreson , to Secretary of State , Aug. 7 , 1948).

(2) **Ibid** , 2/ 1307 – 1308 (The Minister in Syria – Keeley , to Secretary of Secretary of State , Aug. 12 , 1948)

للاجئين. وكذلك القيام بجهود لإقناع حكومة إسرائيل بقبول عودة عدد محدود من اللاجئين لأن عودة أعداد كبيرة منهم يمكن أن تؤدي إلى انهيار اقتصادها ، وتعرّض أمنها للخطر.

ب- برنامج بعيد المدى : بعد أن يضع الوسيط الدولي تقريره ، يمكن النظر في الحلول والخيارات لمشكلة اللاجئين.[1]

ت- قامت وزارة الخارجية برفع مذكرة إلى الرئيس ترومان تحمل المضمون نفسه لحثه على الضغط على إسرائيل كجزء من الجهود الدبلوماسية لضمان تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية وتوطين اللاجئين العرب واليهود في ظروف لا تخل بالأمن الداخلي للدول التي استقبلتهم.[2]

وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفيرها في إسرائيل ، (ماكدونالد) ، تحذير بن غوريون من وقوع إسرائيل في وَهْم أن الولايات المتحدة لن تعاقبها تحت أي ظرف ، وبالتالي فإن عليها التجاوب مع طلبات الولايات المتحدة ، لكن بن غوريون ردّ بأن إسرائيل لا تساوم على مسألتين : استقلالها ، وأمنها القومي . وأعلن ماكدونالد أنه يؤيد عدم السماح بعودة أعداد كبيرة من اللاجئين في ظل الأوضاع العسكرية ، خاصة وأن إسرائيل دولة صغيرة محاطة بالأعداء.[3]

وفي مناسبة أخرى ، نقل ماكدونالد رسالة لقادة إسرائيل ، أوضح فيها موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية ، وحملت في طياتها سياسة الترغيب والترهيب ، ورغبة الولايات المتحدة في رؤية إسرائيل دولة قوية ضمن الحدود التي أقرها مشروع التقسيم ، ويمكنها أيضا إعادة النظر في أمر المساعدات التي طلبتها إسرائيل إذا تهربت من التزاماتها ، لذا فإن عليها الالتزام بالهدنة والسعي إلى

---

(1) **FRUS 1948 , VOL .5** , 2/1310-1312(The Secretary of State To Embassy in UK , Aug. 14 , 1948).

(2) **Ibid**, 2/ 1331 – 1332 (Memorandum by Director of the Office of UN Affairs – Rusk , to the Under Secretary of State – Lovett , Aug. 20 , 1948)

(3) **Ibid ,** 2 / 1334 (The Secretary of State to the US Mission at Tel Aviv , Aug. 21, 1948)

مفاوضات فردية ، أو جماعية مع الدول العربية ، وقبول مبدأ مبادلة منطقة النقب بالجليل الغربي والقيام بخطوات للتخفيف من ضائقة اللاجئين.[1]

فقدم شاريت عرضاً إسرائيلياً لاستيعاب الضغط الأمريكي ، يتمثل بتوطين غالبية اللاجئين في الدول العربية ، مع قبول إسرائيل عودة عدد محدود من اللاجئين في إطار حالات جمع الشمل للعائلات ، والحالات الخاصة ، شريطة التوصل لسلام راسخ مع الدول العربية ، ومشاركة الدول العربية في دفع التعويضات.[2]

حالت هذه الشروط دون إحراز أي تقدم في مسألة عودة اللاجئين ، ولم ينجز برنادوت طوال فترة عمله سوى جمع معونات إغاثة للاجئين من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، ومصر ، ومن منظمات دولية وإقليمية ، وكانت على شكل مواد عينية ، كالقمح ، والحليب ، والخيام ، والملابس والأدوية وسيارات الإسعاف ، وغيرها من المواد الضرورية.[3]

أدرك برنادوت مدى التعقيدات التي تواجه مهمته ، فوضع تقريره الثاني في 16 أيلول، وتناول فيه القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، حيث أجرى بعض التعديلات على مقترحاته السابقة الخاصة بالقدس وإبقائها تحت الإدارة الدولية ، وتراجع عن ضم شرق الأردن إلى الاتحاد مع فلسطين ، لكنه أكد على حل الدولتين على أساس الوحدة الجغرافية والعرقية ,[4] وأخذ بعين الاعتبار ضآلة فرص تسوية القضية الفلسطينية ، فعمد إلى معالجة شاملة لقضية اللاجئين ، مؤكداً على سبب نشوء المشكلة لإنهاء أي جدل حولها ، فأكد أنها نشأت بسبب الصراع بين مجتمعين وما رافقه من إشاعات

---

(1) **FRUS 1948 , VOL. 5 ,** 2/1375-1378 (Memorandum of Conversation Prepared in the Office of the Special Representative of the US in Israel , Sept. 7 , 1948)

(2) **Ibid** , 2 / 1384 – 1386 (The Special Representative of the US in Israel – McDonald , to the Secretary of State , Sept. 9 , 1948)

(3) http://unispal.un.org. (Anex1 , Progress Report on the U.N Mediator on Palestine, A/648, Sep.16, 1948).

(4) عبد الهادي ، مهدي ، **المسألة الفلسطينية** ، 132-133.

حول أحداث حقيقية وأخرى مزعومة أدت إلى نشر الخوف والرعب ، وتخلله أيضا عمليات طرد وترحيل للسكان الأبرياء ، وعليه فإن عدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم في ظل استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين يتنافى مع مبادئ العدالة.

وقد ثبت لديه من مصادر موثوقة حدوث أعمال واسعة كالسلب ، والنهب ، وتدمير القرى بدون ضرورة عسكرية ، ما يترتب على الحكومة المؤقتة لإسرائيل المحافظة على أملاك العرب ، والتعويض عن الممتلكات المدمرة ، وقد خلق هذا التدمير مشكلة اجتماعية واقتصادية ستواجه من يختار من اللاجئين العودة إلى منزله وأرضه ، وعليه ، فإن هؤلاء اللاجئين الذي سيعاد توطينهم في إسرائيل أو الدول العربية ، سيواجهون ظروفاً وبيئة مغايرة تمكنهم من العيش وإيجاد فرص عمل ، ونمط حياة جديدة. ولكن يجب أن يضمن لهم الاختيار الحر بين العودة أو التوطين في كل الأحوال [1].

ومن الناحية القانونية ، طالب برنادوت أن تضمّن الأمم المتحدة في قرار يصدر عنها ، عودة اللاجئين العرب إلى منازلهم في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في أقرب وقت ممكن وضمانة إعادة توطينهم وتأهيلهم اجتماعيا واقتصاديا ، ودفع التعويضات المناسبة عن الأملاك لمن لا يرغب منهم في العودة ، وأن تكلف لجنة للتوفيق بموجب هذا القرار للإشراف على تطبيق ما ورد فيه.[2]

وأما الناحية الإنسانية ، فقد أوصى بمعالجتها في مسارين ، الأول : قانوني ، بقرار يصدر عن الأمم المتحدة[3] لإغاثة أكثر من (360) ألف لاجئ يعانون من أوضاع بائسة ، والثاني : وضع

---

(1) Abdul Hadi, Mahdi , **Documents on Palestine** , 2/50.

(2) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1404-05 (Progress Peport of the UN Mediator in Palestine , Extracts , Sept. 16 , 1948).

(3) أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 212 في 19 تشرين الثاني عام 1948م لإنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين برأسمال أولي قدره 29.5 مليون دولار لتغطية الإغاثة العاجلة لنحو نصف مليون لاجئ في الفترة بين كانون الأول 1948م وآب 1949م ، وطالبت المنظمات الدولية الإنسانية كمنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للاجئين ، واليونيسيف بالإسهام في جهود الإغاثة ، ومدّ يد العون.
طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 1/ 20 .

برنامج إجرائي يتألف من ثلاث مراحل : الأولى منها لمعالجة المتطلبات العاجلة ، والثانية تمتد من أيلول وحتى كانون الأول عام 1948م لحصر أعداد اللاجئين بدقة ، ودراسة احتياجاتهم ، أما الثالثة فتمتد حتى أيلول عام 1949م ، وتتشارك فيه منظمات دولية وإقليمية لتقديم الإغاثة المطلوبة.[1]

وقبل أن يعلن برنادوت مقترحاته ، تعرّض لحملة إسرائيلية اتهمته بالانحياز للعرب ، وتأييد عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وطالبت باستبداله ، إلى أن قام أفراد من عصابة شتيرن باغتياله في القدس مع مرافقة الفرنسي في 17 أيلول عام 1948.[2]

وعندما طُرِح مشروع برنادوت بعد اغتياله ، جاء الرد الإسرائيلي بقبول انتقائي للتوصيات حيث قبلت ضم الجليل ويافا للدولة اليهودية ، ومبدأ دفع تعويضات مالية للاجئين عن عودتهم ورفضت مبدأ حق العودة ، ومقترحات برنادوت الخاصة بالقدس والنقب.[3]. واتهم رئيس مجلس الطوارئ الصهيوني (سلفر) وزارة الخارجية الأمريكية بإعداد تلك المقترحات بالتعاون مع البريطانيين ، علماً أن وزارة الخارجية أوضحت أن التقرير أخذ بالاعتبار آراء كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وإسرائيل ولم تكن على علم بتفاصيله.[4]

أما رسميا ، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي مارشال تأييده لمقترحات برنادوت ، واعتبرها خطة عادلة ومنصفة ، غير أن الرئيس ترومان وصف الإعلان بالخطوة المتسرعة. ولتدارك الموقف ، قام بجمع طاقم مستشاريه ، وأعلن أنّ تصريح مارشال كان لتشجيع المفاوضات بين العرب واليهود في

---

(1) Abdul Hadi, Mahdi , **Documents on Palestine** , 2 / 71.

(2) التل ، عبد الله ، **كارثة فلسطين** ، 348.

(3) بالومبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون** ، 150-151.

(4) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1420 (the Acting Secretary of State to President Truman , Sept. 17 , 1948).

ظل عدم تطبيق قرار التقسيم بطريقة دقيقة ، وأنّ الولايات المتحدة لا يمكنها قبول مقترحات بسبب التزاماتها المعلنة في برنامج الحزب الديمقراطي.[1]

ومن الجدير ذكره أنه بعد تصريح مارشال ، استغل المرشح الجمهوري توماس ديوي (Thomas Dewey) ذلك ، وراح يروّج في الأوساط اليهودية أن الحزب الديمقراطي قد تراجع عن وعوده الخاصة بمسألة الحدود والنقب ، ما دفع ترومان إلى تأكيد التزامه بقرار التقسيم ، وأن يتم أي تعديل بموافقة إسرائيل.[2]

وعند التصويت على مشروع برنادوت في الجمعية العامة ، عارض السوفيات التقرير بشدة وحمّلوا بريطانيا والولايات المتحدة مسؤولية فشل تطبيق قرار التقسيم ، والحرب الدائرة في المنطقة وعارضوا فكرة دمج المنطقة العربية من فلسطين مع الأردن ، وطالبوا بقيام دولة عربية إلى جانب دولة يهودية.[3]

وقد أسهم تأييد بريطانيا ودعمها لتقرير برنادوت في تأجيج الخلافات مع الولايات المتحدة حيث دعمت دمج عرب فلسطين مع شرق الأردن ، وضم منطقة النقب لشرق الأردن لإبقاء منافذ حيوية لها على البحر المتوسط والبحر الأحمر.[4]

وعلى الرغم من تفهم وزارة الخارجية الأمريكية لمطالبها ، إلا أن الرئيس ترومان ومستشاريه أيدوا مطالب إسرائيل في ضم النقب ، بحجة أن المقترح الصيني – البريطاني في مجلس الأمن الخاص بانسحاب إسرائيل من النقب يعرّض مكانة الأمم المتحدة والولايات المتحدة للخطر، ويعطي الفرصة

---

(1) Truman , Harry **, Memoirs** ,2/ 166-167.

(2) ليلينتال ، ألفرد ، **ثمن إسرائيل** ، 100 ؛ بالومبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون** ، 150.

(3) **FRUS 1948, VOL.5,**2/1480 (The Ambassador in the USSR – Smith , to the Acting Secretary of State , Oct. 15 , 1948).

(4) **Ibid** , 2 / 1445- 1446 (Memorandum of Conversation , By the Director of the NEA – Satterthwaite , Oct. 1 , 1948)

للاتحاد السوفيتي لدعم الأطراف المتصارعة[1] لا سيما إسرائيل ، وذلك لمواجهة الجيش المصري في إطار الصراع السوفييتي– الغربي.[2]

أما الرد العربي ، فقد كان ضعيفاً وباهتاً ، فعلى الرغم من البيان الذي ألقاه رياض الصلح رئيس وزراء لبنان في هيئة الأمم المتحدة في 17 أيلول ، والذي رفض فيه مقترحات برنادوت الجديدة القائمة على قرار التقسيم ، والإصرار على إبقاء فلسطين موحدة ، إلا أن بيانه حمل أيضا انتقاده لروح الانقسام التي دبّت في الصف العربي بعد قبول الملك عبد الله خطة دمج المنطقة العربية من فلسطين مع شرق الأردن.[3]

- **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194**

تبنّت بريطانيا مقترحات برنادوت ، وعملت على إجراء مفاوضات ومشاورات لإعداد مُسَوّدة قرار بناء على توصيات الوسيط الدولي[4]، وقدَّم المندوب البريطاني مسودة للقرار في 18 تشرين الثاني عام 1948م ، بدأها بفقرة تمهيدية تحدد مرجعيات القرار ، وهي : قرار التقسيم رقم 181 وقرار تعيين الوسيط الدولي رقم 186 ، ومقترحات برنادوت الثانية ، وقرار مجلس الأمن رقم 62 الخاص بإقرار الهدنة في 16 تشرين ثاني عام 1948م ، ومن أهم البنود التي دار حولها الجدل مع مندوب الولايات المتحدة وحلفائه وطالبوا بتعديلها ، أو حذفها بهدف عدم إدانة إسرائيل وإلزامها بنصوص قاطعة هي :

---

(1) اهتمت وزارة الخارجية بتحليل السلوك السوفيتي خلال حرب عام 1948م ، وأثره على العلاقات الأمريكية البريطانية ، حيث استثمر السوفيت كل الظروف لمد نفوذهم في الشرق ، فعلى سبيل المثال ، دعموا مشروع لضرب العلاقات البريطانية الأمريكية ، وكان يهدف الدعم العسكري المباشر وغير المباشر لإسرائيل إلى استقطاب الدولة اليهودية لتدور في فلكهم ، ونشوء مشكلة اللاجئين خلق بيئة خصبة يمكنهم من بث أفكارهم فيها. وعليه رأت الولايات المتحدة أن الوضع في فلسطين خطر على أمنها القومي ، فاقترحت تعاوناً مع بريطانيا لكبح جماح إسرائيل في النقب ، ولمنع العرب من اللجوء إلى السوفيت. **FRUS 1948 , VOL.5** ,2/1553-1554

(2) **Ibid** ,2/1553-1554 (The Special Representative of the US in Israel – McDonald , to The Acting Secretary of State , Nov. 5 , 1948)

(3) الحلاق ، حسان ، **فلسطين في المؤتمرات العربية** ، 476.

(4) Neff, Donald, **Fallen Pillars** , 68.

- البند الأول : نوّه إلى جهود برنادوت لإحراز تسوية سلمية , والتي أدت إلى فقدانه حياته.
- البند الثاني : اعتبار تقرير الوسيط الدولي واستنتاجاته قاعدة أساسية للتسوية السلمية.
- البندين الثالث والرابع : وهما خاصان بتأليف لجنة التوفيق ، وتضم في عضويتها ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن ، وتوكل إليها صلاحيات الوسيط الدولي.
- البند العاشر : وهو خاص باللاجئين العرب ، وقد نص على ما يلي : "يجب السماح للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم (منازلهم) في أقرب وقت ممكن ، مع إعطاء التعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب في العودة ، ولمن فقد ممتلكاته بسبب أعمال السلب ، والنهب ، والتدمير...".[1]

بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها السياسيون كمندوب غواتيمالا ومندوب كولومبيا بطرح سلسلة من التعديلات الجوهرية على صياغة القرار بطريقة أشبه بلعب الأدوار ، حيث طرح مندوب الولايات المتحدة تعديلات جوهرية ، وطالب بإلغاء البند الثاني واستبدل به دعوة الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 62 ، عن طريق التفاوض المباشر ، أو عن طريق لجنة التوفيق بغية التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل العالقة بينهم. واقترح إلغاء البند رقم 10 ، واستبدل به النص التالي : "تقرر السماح للاجئين العرب الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، أن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن وتقديم تعويضات ملائمة عن الممتلكات التي فقدوها لمن يقرر منهم عدم العودة...". وقد طرحت كولومبيا التعديل نفسه للبند العاشر.[2].

(1) http://unispal.un.org. (Uk Draft Resolution. A/c.1/394,Nov.18.1948).
(2) http://unispal.un.org (U.S Amendments, A/C.1/397/Rev.1.Nov.25,1948, and, Colombia Draft Resolution, A/C.1/399).

أما غواتيمالا ، فقد طالبت بإلغاء البند الثاني ، واستبدال المقترح الأسترالي به ، والذي ينص على ما يلي : "يظهر مجلس الأمن تعاطفه مع طلب إسرائيل العضوية في الأمم المتحدة حال تقديمها الطلب ، وفيما يتعلق بالحدود ، يتم تعيينها وفق قرار التقسيم مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم." واقترحت أيضا ، إضافة إلى الفقرة العاشرة المعدلة ، أن يسمح للاجئين بالعودة في أقرب وقت ممكن وبعد تحقيق التسوية السلمية بين الأطراف المتنازعة في فلسطين بما في ذلك الدول العربية.[1]

وضع جون فوستر دلاس (John F. Dulles) ، رئيس ممثليه الولايات المتحدة في الأمم المتحدة التعديلات النهائية لمسودة القرار قبل يومين من صدوره ، مُظْهراً عزمه على إصدار قرار متوازن يحظى بقبول جميع الأطراف ، أو على الأقل عدم معارضته ، حيث شطب الفقرة التمهيدية التي تشير إلى مرجعيات القرار ، واكتفى بعبارة "الأخذ بالاعتبار الوضع الحالي في فلسطين" لتجنب ذكر قرار التقسيم وتوصيات برنادوت لاعتراض الجانب العربي عليها ، وألغى الفقرة الخاصة بطلب إسرائيل العضوية في الجمعية العامة ، لأن ظرف القرار غير مناسب لطرح هذه المسألة ، وأصر على اختيار أعضاء لجنة التوفيق من الدول الصغرى والمتوسطة بالانتخاب ، على أن تكون الولايات المتحدة مرشحة في عضويتها.[2]

وقد أثمرت الجهود الأمريكية في إصدار القرار رقم 194 في كانون الأول عام 1948م ، ومن أهم بنوده الخاصة باللاجئين البند الثاني ، الخاص بإنشاء لجنة توفيق مكونة من ثلاثة أعضاء توكل إليها مهام الوسيط الدولي ، أو أية مهام تناط بها من مجلس الأمن ، والبند الحادي عشر الخاص بعودة اللاجئين ، والذي ينص على ما يلي : "**السماح بعودة اللاجئين الراغبين إلى ديارهم ، والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل**

(1) Http://unispal.un.org (Guatemala Revised Amendment, A/C.1/398.Nov.27, 1948).

(2) **FRUS 1948, VOL.5**,2/1656-1657 (The Acting Chairman of the US Delegation at Paris – Dulles , to the Acting Secretary of State , Dec. 9 ,1948)

مفقود ، أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف ، وأن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة . وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم من جديد ، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات، والمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ."[1]

وفي دراسة أولية للقرار رقم 194 ، طلبت وزارة الخارجية من بعثاتها الدبلوماسية في الدول العربية والقدس ولندن تزويدها بانعكاسات مشكلة اللاجئين الاقتصادية والسياسية على تلك الدول . فمن الناحية الاقتصادية ، أرادت معرفة عدد اللاجئين العاملين في المشاريع الاقتصادية ، ونوعيتها ومدى تأقلم اللاجئين في تلك المجتمعات الجديدة ، سواء كانوا ريفيين ، أو من سكان المدن . وعن إمكانية استغلال توسع الصناعة النفطية في تشغيل اللاجئين ، وقدرة الدول النفطية كالعراق والسعودية على استيعاب اللاجئين. وأما سياسيا ، فقد أرادت معرفة أثر وجود اللاجئين على استقرار الدول المضيفة وموقفها منهم ، وهل لديها ميول لقبول توطينهم ؟ وما هي نسبة الراغبين منهم في العودة إلى إسرائيل أو إلى المناطق التي تسيطر عليها ؟ (خارج حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم).[2]

وتعود أهمية هذه الوثيقة إلى كونها تضمنت الملامح العامة لسياسة الولايات المتحدة المستقبلية تجاه اللاجئين ، وهذا ما أكده وكيل وزارة الخارجية (لوفت) في الوثيقة ذاتها ، إذ طلب من السفراء إبداء مقترحاتهم للمسائل التي طلبها ، وعرض الإمكانيات والبدائل ، لما لقضية اللاجئين من أثر على الأمن في الشرق الأوسط على المدى الطويل ، سواء عادوا إلى إسرائيل ، أو اندمجوا في البلدان العربية .

---

(1) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 1/18-19 .(**ينظر نص القرار في الملحق رقم – 2**)

(2) **FRUS 1948 , VOL.2** , 2/1696-1697 (The Acting Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular offices , Dec. 29 , 1948).

ويلاحظ أن الولايات المتحدة قد حققت عدة غايات بعد صدور هذا القرار ، وهي :

أ- إلغاء كافة المرجعيات القانونية كقرار التقسيم ، لجعل التفاوض والتسوية رهناً بما تحققه إسرائيل على أرض الواقع ، وما ستقبل به .

ب- قيادتها للجنة التوفيق ، أو مشاركتها كعضو كفيل لضمان مصالحها ومصالح إسرائيل .

ت- ربط عودة اللاجئين بشرط غامض وفضفاض ، وهو العيش بسلام مع جيرانهم ، وجعلت مسألة دفع التعويضات من مسؤولية الحكومات والسلطات المسؤولة لإثارة الخلاف حول الجهة المتسببة بمأساة اللاجئين ، والتي سيترتب عليها دفع التعويضات .

اعترفت إسرائيل بالقرار عام 1949م كخطوة تكتيكية لاكتساب عضوية الجمعية العامة كعضو يلتزم بالمواثيق والقرارات الدولية ، لكنها عادت وسحبت اعترافها به ، إذ اعتبرته غير ملزم وفسرت كلمة (اللاجئين) الواردة في الفقرة رقم 11 ، بأنها لا تخص الفلسطينيين وحدهم ، بل تشمل اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية ، وربط مسألة دفع التعويضات بهم.[1] ويمكن تفسير هذا الرفض لمبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، أنّ إسرائيل أرادت أن تتحلل من المسؤولية عن نشوء هذه المشكلة وتبعاتها ، وليس هذا فحسب ، ولكنها تريد المحافظة على طابع دولة ذات أغلبية يهودية.[2]

ومما يكسب هذا القرار صفة الإلزام ، أنّ الأمانة العامة للأمم المتحدة ، كلفت الدائرة القانونية بين العامين 1949-1950م ، بدراسة الفقرة 11 من القرار ، وتوصلت إلى أن حق العودة للاجئين وحقهم في التعويض غير قابل للتأويل ، ولا يقلل صدور القرار عن الجمعية العامة من إلزامه . ومما يدلل على ذلك ، اشتراط المنظمة الدولية على إسرائيل الالتزام به وبميثاق الامم المتحدة وبكافة قراراتها

---

[1] الزرو ، نواف ، **اللاجئون** الفلسطينيون ، 77-78.

[2] غازيث ، شلومو ، **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد5،شتاء ، 1995 ، 230-231.

لقبول عضويتها في الأمم المتحدة ، ما يكسبه صفة الإلزام.[1] إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذ القرار وتنصّلت منه بعد أن نالت العضوية في الجمعية العامة ، مستندة على الدعم الأمريكي,[2] ومستغلة حالة الضعف العربي ، الذي بدا واضحاً بعد هزيمة عام 1948م .

(1) حمادة ، معتصم ، **قراءة أخرى في القوة الإلزامية لقرار 194** ، مجلة تسامح ، العدد 199، كانون أول 2007 .104-103

(2) **Public Papers of the Presidents**, Harry Truman 1948, 843-844.

الفصل الثاني

السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين 1949م -1952م

أولا- دور الولايات المتحدة في دعم جهود الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين

ثانيا- المشاريع الأمريكية لعودة اللاجئين وتوطينهم

أولا– دور الولايات المتحدة في دعم جهود الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين

- **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين**

أُنشِئت لجنة التوفيق (UNPCC)[1] في أواخر عام 1948م عقب صدور قرار رقم 194 في ظل ظروف عسكرية وسياسية معقدة ، ففي فلسطين ، لم تثمر جهود الوسيط الدولي (بانش) بوضع حد للقتال الدائر فيها. وكانت إسرائيل تُصرّ على كسب أكبر قدر ممكن من الأراضي وتفريغها من سكانها[2]. مستغلة ـ في ذلك الكسب ـ انشغال الولايات المتحدة بالانتخابات والوعود التي أطلقها كلا المرشحيْن. فقد التزم الرئيس ترومان بإنشاء (إسرائيل) كدولة ديمقراطية مستقلة ذات مساحة وقوة كافية تمكّنها من الاعتماد على نفسها ، وحماية ذاتها[3] ، وفرضها كأمر واقع في المنطقة ، على أن يتم حل نتائج الصراع الناشئ بسببها من خلال الأمم المتحدة.

وهذا ما أكده ترومان في خطاب ألقاه بمناسبة بدء ولايته الثانية في 20 كانون الثاني عام 1949م ، فقد كان البند الأول من أُسس سياسته الخارجية هو دعم الأمم المتحدة ووكالاتها، وتعزيز سلطتها وتأثيرها في سبيل نشر الديمقراطية واستقلال الشعوب ،[4] ولم يكن هذا الدعم مجانياً بقدر ما كان دعماً للمصالح والسياسة الأمريكية تجاه العالم ، فمشاركتها في لجنة التوفيق كانت ضرورية لحماية مصالحها وأمنها في الشرق الأوسط ، ولم يستبعد دلاس (John Faster Dulles)[5] خيار

---

(1) اختصار لاسم اللجنة : United Nations Conciliation Commission for Palestine ، واشتهرت باسم لجنة التوفيق لفلسطين . وسيتم الإشارة إليها في البحث باسم لجنة التوفيق.

(2) **FRUS 1949, VOL.6**, 871 (Editorial note, Mar.25,1949)

(3) Truman, Harry**, Memoirs**, 2/168

(4) ومن الأسس السياسية الأخرى : مواصلة برنامج الإنعاش الاقتصادي في أوروبا ، ودعم الشعوب الحرة ضد الغزو السوفيتي والشروع ببدء برنامج يتيح للدول النامية الاستفادة من الخبرات العلمية والتقنية الأمريكية ، الذي عرف باسم برنامج النقطة الرابعة (Point 4 Program) ، وهو يهدف إلى نقل الخبرات التقنية والعلمية إلى الدول النامية ، لتطوير مواردها الخاصة واستثمارها ، وبناء علاقات تجارية معها ، وتعزيز التعاون مع زعماء العالم الحر لنشر قيم الديمقراطية ، ومواجهة الخطر الشيوعي .

Public Papers of the Presidents: Harry Truman 1949, 114 ,
Truman , Harry , **Memories** , 2/232-233.

(5) عضو في الحزب الجمهوري ، عمل خلال فترة حكم ترومان مستشاراً لممثل الولايات المتحدة في الامم المتحدة ، وتولى وزارة الخارجية خلال فترة حكم إيزنهاور من (1953-1954م).

Uebelhor, Tracy, **Presidential Profiles : The Truman years**, 154-156.

حل اللجنة ، ونقل صلاحيتها إلى الوسيط الدولي إذا أصرّ السوفيات على المشاركة فيها ، أو زيادة عدد أعضائها ،[1] لأنّ ذلك يعرّض مصالحها للخطر.

وأرادت الولايات المتحدة أنْ تجني فوائد هذه المشاركة لاستعادة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، وحل مشكلاته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، ولجذب دول المنطقة وشعوبها لمحور الولايات المتحدة في مقاومة النفوذ السوفيتي.[2] لذلك عمدت إلى حصر عضوية اللجنة بها وبتركيا ، وفرنسا ، وتم اختيار مارك إثريدج (Mark Ethridge)[3]مندوباً عنها في اللجنة، وزوّدته وزارة الخارجية برؤيتها للتسوية النهائية ، وطلبت منه التقيد بها ، وكانت كما يلي :

1- أنّ التسوية النهائية الشاملة يجب أن تُحرز من خلال التفاوض على أساس القرار 194.
2- حدود إسرائيل التي نصّ عليها قرار التقسيم رقم (181) غير قابلة للتعديل إلا إذا وافقت إسرائيل على قاعدة تبادل الأراضي.
3- يجب التقيّد بنصّ قرار الجمعية العامة رقم 194 لحل مشكلة اللاجئين.
4- أنّ الولايات المتحدة تفضل دمج العدد الأكبر من عرب فلسطين مع شرق الأردن واستيعاب بقية اللاجئين في الدول العربية التي ترغب في استيعابهم.[4]

يلاحظ أن الولايات المتحدة قد حسمت مصير قسم كبير من الشعب الفلسطيني بميلها لدمجه مع الأردن ، وبذلك تكون قد أجهضت قيام دولة فلسطينية مستقلة ، واعتبرت اللاجئين الموجودين في الأردن ، أو تحت سيطرتها جزءاً من الشعب الأردني ، وسيتم دمجهم في المجتمع الأردني في المرحلة

---

(2) **FRUS 1948 , VOL.5 ,** 2/1649 (The Acting Chairman of U.S Delegation at Paris- Dulles, Dec. 6 , 1948).

(2) **Ibid** ,57-58 (Memorandum by the political adviser of NEA – Robertson , Nov.14, 1949).

(3) صحفي أمريكي ، عينه ترومان عضواً في اللجنة ، امتاز بالنشاط والتلهّف للتوصل إلى نتائج سريعة لمهمته ، لكنه واجه عقبة عدم وضوح آليّات العمل لمهمته ، ما دفعه إلى الاستقالة في شهر تموز عام 1949م ، وخلفه بول بورتر ، الذي استقال بعد شهرين من تولي المهمة بسبب انسداد آفاق التسوية. أولييه ، جان ، **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق** ، 33.

(4) **FRUS 1948 , VOL.5** , 681-682 (The Acting Secretary of State to Ethridge, Jan.19, 1949)

التالية . كما أيدت استمرار الوسيط الدولي بانش ولجنة الهدنة في مهامّهما ، [1] بخلاف ما نص عليه قرار 194 من قيام لجنة التوفيق بمهام الوسيط الدولي وإحالة صلاحياته لها.[2]

وقد قدم إثريدج تفسيراً للفقرة 11 من قرار 194 إلى اللجنة ، كخطة عمل للاسترشاد بها وتضمنت التأكيد للدول العربية على أنها ستستوعب العدد الأكبر من اللاجئين ، وسيعود عدد أقل منهم إلى (إسرائيل) ، وأنها ستواصل تحمّل عبء إغاثة اللاجئين حتى يتم إقرار الاقتراحات الخاصة بالتوطين ، وستوحي اللجنة إلى الجمعية العامة في نيسان عام 1949م ، بإصدار قرار تكليف منظماتها بوضع برامج لتطوير الشرق الأدنى ، على أن يسبق ذلك إرسال بعثة مسح اقتصادي لحصر الاحتياجات ، ووضع الاقتراحات والخطط الخاصة بالتطوير.[3]

وساهمت وزارة الخارجية في دعم خطة إثريدج ، إذ طلبت من سفيرها في إسرائيل الحصول على موافقة إسرائيل على قرار 194 ، وإعداد تقرير يتضمن تقدير أعداد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى إسرائيل ، والطرق العملية لتنفيذ ذلك ، كما وطالبت وزارة الخارجية إثريدج أن يأخذ بعين الاعتبار في مسألة التعويضات أمرين : أنْ لا تدفع تعويضات اللاجئين للحكومات العربية بشكل مباشر بل من خلال جهة رقابية خوفاً من تبديدها ، أو فشلها في تحقيق هدف التوطين . أما الأمر الآخر ، فهو رفض موقف إسرائيل الدّاعي إلى ربط مسألة تعويضات اللاجئين بمطالبها بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت بها بسبب الحرب .[4]

---

(1) **FRUS 1948, VOL.5** ,2 /1649 (The Acting Chairman of the U.S Delegation at Paris-Dulles, Dec.6,1948).

(2) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 18/1.

(3) **FRUS 1949,VOL6**,856-857 (The Minister in Lebanon-Pinkerton, Mar.22,1949).
يلاحظ أنّ إثريدج كان يرفع تقاريره إلى وزارة الخارجية عن طريق السفراء الأمريكيين في الدول التي يزورها لأنه لم يكن موظفاً رسمياً فيها .

(4) **Ibid** , 806-807 (The Secretary of State, Acheson, to the Consulate at Jersualem , Mar. 9,1949).

وقد عقدت لجنة التوفيق عدة مؤتمرات بين عامي 1949–1952م كمؤتمر لوزان وجنيف وباريس ، وذلك لتسويه القضية الفلسطينية ، وحل المسائل العالقة ، كالحدود، وتدويل القدس واللاجئين ، وسأستعرضها فيما يلي لإبراز دور الولايات المتحدة فيها تجاه قضية اللاجئين.

أ- مؤتمر لوزان عام 1949

عقدت لجنة التوفيق لقاءات تمهيدية مع الدول العربية وإسرائيل لاستطلاع مواقف الفرقاء فتوصل إثريدج في تقريره إلى أنّ الدول العربية تعتبر مسألة اللاجئين ذات أولوية في البحث عن الحلول بسبب عدد اللاجئين الكبير (700–800 ألف) ، وظروفهم المأساوية ومخاطر استمرار هذه المشكلة في ظهور حركات ثورية يمكن أن تؤثر على استقرار الدول العربية. ولذلك ، عرضت بعض الدول العربية كمصر والسعودية استعدادها للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل إذا وافقت الأخيرة على حل مشكلة اللاجئين . لكنّ شرتوك رفض إبداء أي تنازل بخصوص اللاجئين ، ما دعا إثريدج إلى وصف موقفها بالمتغطرس والجامد. وقد طالب أن تمارس الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل وتهديدها بإعادة النظر في العلاقات معها إذا ما أصرت على عنادها ، لأنّ ذلك يمسّ مصالح الولايات المتحدة ، ويجهض العدالة والثقة بالمنظمات الدولية.[1]

وقد اعتبر إثريدج أنّ العرب قدموا تنازلاً حقيقاً بموافقتهم على الاشتراك في مفاوضات سلام شرطَ أن تقدم إسرائيل تنازلاً في موضوع اللاجئين[2]. لكنّ وزير الخارجية الأمريكي دين أشيسون (Dean Acheson) [3] ، وماكجي [4] اعتبرا مواقف الدول العربية وإسرائيل متصلبة ، وغير واقعية من

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6** , 876-878 (The Minsiter in Lebanon-pinkerton, to the Secretary of State, Mar. 1, 1949)

(2) **Ibid** , 894-895 (The Minister in Lebanon-Pinkerton, to the Secretary of State, Apr 5,1949)

(3) عمل مساعداً لوزير الخارجية بارنز (James Byrnes) عام 1945م ، وساهم في تنفيذ مبدأ ترومان لمواجهة السوفييت ولعب دوراً هاماً في نتفيذ خطة مارشال في اليونان ، وعين وزيراً للخارجية عام 1949م .
Ueblhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years ,** 2-4.

(4) اعترف ماكجي في مذكراته بقلة معلوماته حول مسألة اللاجئين عندما تولى المسؤولية كمنسق لشؤون اللاجئين في وزارة الخارجية ، ومع ذلك ، فقد أبدى انحيازاً واضحاً لإسرائيل ، اذ اتهم العرب باستخدام مشكلة اللاجئين كسلاح سياسي ضد إسرائيل في مباحثات لوزان استناداً إلى قرار رقم 194 اعتقاداً منهم أنّ ذلك سيدفع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل

مسألة عودة اللاجئين وإعادة توطينهم ، وطالب سفراء بلاده في الشرق الأدنى إجراء لقاءات مع رؤساء الوزراء ، ووزراء خارجية دول الشرق الأدنى لإيضاح موقف بلاده من قضية اللاجئين ، وجهود لجنة التوفيق ، وذلك كما يلي :

1- دعم مبدأ عودة اللاجئين الراغبين بالعودة وفق قرار 194 ، وأن تعمل حكومة الولايات المتحدة على إقناع حكومة إسرائيل بأهمية التوصل لاتفاقية مبكرة لعودة اللاجئين.

2- تتفق تماماً مع ما جاء في تقرير لجنة التوفيق الثاني في شهر نيسان ، والذي أشار إلى عدم رغبة كل اللاجئين بالعودة ، ما يتطلب التوصل إلى اتفاق مع الدول العربية لإعادة توطين اللاجئين في أسرع وقت ممكن خوفاً من نضوب موارد صندوق الأمم المتحدة للاجئين إذا أخفقت هذه الدول في التوصل إلى اتفاق مع لجنة التوفيق ، ولم تعمل على وضع خطط تيسّر عودة جزء منهم إلى إسرائيل ، وإعادة توطين الباقي في الدول العربية.

3- إن حكومة الولايات المتحدة ستقدم مساعدات مالية وتقنية ، وتشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم مساعدات مماثلة إذا أبدت تلك الدول رغبتها في التعاون مع لجنة التوفيق.[1]

وقد واصل إثريدج اجتماعاته في إسرائيل لبحث اعترافها بقرار 194 في موعد عقد المؤتمر واتفق مع بن غوريون على أن يكون اللقاء في دولة محايدة مثل إيطاليا أو سويسرا ، بدءاً من 26 نيسان. لكنّ بن غوريون رفض أن يعطي أيّ التزام تجاه مسألة اللاجئين حتى يتم التوصل لتسوية سلمية مع العرب ، وقد عرض قبول إسرائيل لقرار 194 بطريقة تجعل تطبيقه أمراً مستحيلاً ، إذ رفض البند المتعلق بتدويل القدس ، كونها عاصمة لإسرائيل ، وحمّل العرب وبريطانيا مسؤولية حدوث مشكلة

وإجبارها على إعادة اللاجئين ، منوهاً إلى أنّ الولايات المتحدة لا تملك مثل هذه القدرة . ولم يكن محقاً في هذا الرأي ، فالقدرة متوفرة ، لكنّ الرغبة غير موجودة ، لأنّ عودة اللاجئين تتناقض مع المصالح الأمريكية التي ترغب في قيام دولة إسرائيل ذات الأغلبية اليهودية . McGhee , George , **Envoy to the Middle World** , 30-32

(1) **FRUS 1949, VOL.6,** 956 -960 (The Secretary of State to Certain Dpolomatic and Consular offices, Apr 9,1949).

اللاجئين ، منوّهاً إلى اشتراط قرار 194 العيش بسلام مع جيرانهم على من يريد العودة ، وهذا لا يتحقق بسبب الكراهية ، ومبادرة العرب والفلسطينيين بشنّ الحرب على إسرائيل لذا ، فالحل الأمثل والأكثر إنسانية هو توطين اللاجئين في البلاد العربية.[1]

وفي 27 نيسان عام 1949م ، وصلت وفود مصر ، والأردن ، ولبنان ، وسوريا ، وإسرائيل إلى مدينة لوزان في سويسرا ، وقد حاولت اللجنة جسر الهوّة بين أطراف النزاع ، ولكنّ الطرف العربي أصرّ على مبدأ التفاوض غير المباشر وبوفد موحّد مع إسرائيل [2] ، على نقيض ما تطالب به إسرائيل[3]. وقد أصر إثريدج في مباحثاته مع والتر إيثان ، ممثل إسرائيل ، على أن تقدم إسرائيل مقترحات عملية لحل مسألة اللاجئين لإنجاح مباحثات لوزان ، فكرّر والتر موقف إسرائيل الرافض لعودة اللاجئين ، لكنه اقترح استعداد إسرائيل لقبول عودة الأسر المشتّتة ، ودفع تعويضات عن الأراضي المزروعة فعلياً لصندوق عام للتعويضات ، وتقديم المساعدات التقنية لتوطين اللاجئين نظراً لخبرات إسرائيل في هذا المجال.[4]

ولحسم الخلاف بين الطرفين قدمت اللجنة ورقة عرفت باسم بروتوكول لوزان (Protocol of Lausanne) ، والذي نصّ على ما يلي : "إن لجنة التوفيق تتلهف لتنفيذ أهداف قرار 194 الخاص باللاجئين على وجه السرعة ، واحترام حقوقهم ، والحفاظ على ممتلكاتهم ، وبحث مسألة عودتهم ، وقضايا أخرى ". وقد اقترحت وفود الدول العربية وإسرائيل أن تتضمن الخارطة المرفقة هذا الاقتراح ،

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6,** 902-903 (The Consul at Jerusalem- Burdett, to the secretary of state, Apr. 9,1949).

(2) شارك وفد يمثل اللاجئين الفلسطينيين انبثق عن مؤتمر عقد في رام الله برئاسة عزيز شحادة ، وعضوية نسيب بولس ، ومحمد نمر الهواري ، وحاول الوفد إجراء اتصالات مع الوفد الإسرائيلي للتفاوض باسم اللاجئين ، لكن الإسرائيليين رفضوا ذلك بحجة أنهم لا يفاوضون جهات شعبية ، وطلبوا إليهم المساعدة للتوسط بين إسرائيل والدول العربية لحل قضيتهم ، لكنّ الوفد رفض القيام بهذا الدور ، وعاد إلى رام الله ، وتم فصل محمد نمر الهوّاري لعدم التزامه بقرار المؤتمر بالبقاء كمراقب ، وعدم الاتصال بالإسرائيليين.
جريدة الدفاع ، **تجزئة قضية اللاجئين** ، العدد 4057 ، 4 تموز 1949م ، الصفحة الثانية .
عبد الهادي ، مهدي ، **المسألة الفلسطينية** ، 163-164.

(3) حمزة ، فؤاد ، **لجنة التوفيق** ، 28.

(4) **FRUS 1949, VOL.6,** 976-977 (From Etheridge to the Secretary of State , May 4,1949)

وهي تعي أن تبادل وجهات النظر مع اللجنة سيتطلب بعض التعديلات لتحقيق الأهداف المرجوّة ، وقد وقّعت الوفود على البروتوكول في 12 أيار 1949م ، ولكنّ الوفد الإسرائيلي أبدى بعض التحفظات على الورقة ، كالمحافظة على سرّيّة المباحثات ، وعدم عرضها على الصحافة ، وأنّ إسرائيل لن تفاوض سوريا حتى يتم التوصل معها إلى اتفاقية الهدنة.[1]

لم تكن هذه التحفظات العائق الحقيقي أمام التوصل لاتفاق مستقبلي ، بل كان العائق هو التفسير الإسرائيلي لنص البروتوكول وجوهره ، فإسرائيل لم تقبل بحدود التقسيم كما فهمها العرب ، بل قبلت بإرفاق الخارطة كأساس (a basis) للنقاش ، ولم تُعَرِّف الكلمة بأل التعريف (The basis). كما أن التعديلات الحدودية قد تكون بالزيادة أو النقصان ، هذا ، فضلاً عن استثناء أية مرجعية أخرى للتفاوض غير البروتوكول ، ولم يلزم أي طرف بتطبيق قرار التقسيم ، أو قرار رقم 194.[2]

تظهر المواقف والتحفظات التي أبدتها إسرائيل على بروتوكول لوزان ، أنها لم تكن راغبة في التوصل إلى اتفاق بشأن اللاجئين حسب القرار 194 ، وكان توقيعها على البروتوكول لتحقيق غايتين اثنتين هما : الحصول على دعم مالي لميزانيتها لمواجهة أزمتها المالية ، والحصول على دعم الولايات المتحدة لطلبها العضوية في الأمم المتحدة ، والتخلص من الضغوط الأمريكية بشأن اللاجئين بعد أن ربط وزير الخارجية الأمريكي موافقة بلاده على الدعم المالي والسياسي بمواقف ممثلها في لوزان.[3] ولذلك ، أعلن مندوب إسرائيل في 11 أيار 1949م ، أي قبل يوم واحد من توقيع البروتوكول بخصوص قبولها كعضو في الأمم المتحدة ، أنّ إسرائيل سوف تراعي ميثاق الأمم المتحدة ، وتعمل على تنفيذ قراراتها.[4]

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6,** 998-999 (From Etheridge to the Secretary of State, May 12,1949)

(2) Eytan, Walter, **The First Ten Years** , 60-61

(3) **Ibid ,** 943-944 (Memorandum of Conversation by the Secretary of State , Apr 25,1949).

(4) الأمم المتحدة ، **منشأ القضية الفلسطينية** ، 35/2؛ .

ومن الجدير ذكره ، أن الجمعية العامة أصدرت قرار 273 في 11 أيار 1949م ، فأصبحت إسرائيل بموجبه عضواً فيها مذكراً (أي القرار) بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، خاصة قرار 181 ، و قرار 194.

وانزلق المندوبون العرب في عروضهم ، وهذا يظهر من مقترح قُدم إلى لجنة التوفيق لمعالجة قضايا جزئية للاجئين ، حيث طالبوا بعودة مالكي بيارات البرتقال وعمالها ، وجمع شمل العائلات المشتتة ، وعودة رجال الدين ، وإلغاء القرارات المتعلقة بالاستيلاء على أملاك الغائبين والحل الفوري لمسألة الحسابات البنكية المجمدة.[1] وقد يكون ذلك رغبة منهم في إظهار المواقف الحقيقية لإسرائيل وكشف نواياها إذا ما رفضت الاستجابة لهذه المطالب الجزئية. وهذا بالفعل ما ظهر من رد إيبان على المطالب العربية ، عندما ربط بين سعي الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى إلى حل مشكلة الأقليات في الدول للتخفيف من الصراعات وعدم الاستقرار ، وبين عودة اللاجئين وما يترتب عليها من عدم استقرار ، مدعياً أن إسرائيل لم تخطط لطرد العرب ، وأنّ نزوحهم الجماعي كان بفعل الحرب ولا يمكن العودة إلى الوراء ، والسماح بعودتهم كما يصر العرب .[2]

وللخروج من المأزق الذي وصلت إليها المفاوضات ، عقد إثريدج اجتماعاً بحضور وكيل وزارة الخارجية الأمريكي ويب (Webb) ، وأعضاء في مكتب شؤون الشرق الأدنى في الوزارة مع رؤوبين شيلوح (Reuven Shiloah) والسفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة أبا إيبان (Aubrey Eban) لبحث مسألة الأراضي واللاجئين. فعرض إيبان مقترحاً حمل اسم "مشروع غزة" لحل مسألة اللاجئين حيث اشتمل على : سيطرة إسرائيل على كامل قطاع غزة مع جميع قاطنيه وموافقتها على جمع شمل الأسر المشتّتة ، التي قدر عدد أفرادها ب 50 ألف لاجيء ، وحل مسألة الحسابات البنكية المجمدة لديها والعائدة للاجئين ، وتحمل مسؤولية فقدان العرب لأراضيهم وتعويضهم عنها مع اشتراط قبول

---

(1) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 21/1.
FRUS 1949, VOL.6, 1044 (From Etheridge to the Secretary of State , May 23,1949)

(2) **Ibid ,** 1113 (The Minister in Switzerland – Vincent to the Secretary of State , June 10,1949).

العرب للمشروع ، والموافقة على حق إسرائيل في توطين اللاجئين في أماكن لا ترى فيها خطراً أمنياً عليها ، وبذلك تكون إسرائيل قد أسهمت بعودة (300) ألف لاجئ (حسب زعمه!!).[1]

رفضت الوفود العربية ولجنة التوفيق هذا الاقتراح ، وطلب الرئيس ترومان من بن غوريون الموافقة على عودة 250 ألف لاجئ دون ضم قطاع غزة ، ودون إبطاء ، فرفض بن غوريون طلبه بحجة رفض إسرائيل عودة أعدائها إليها ، وتساءل : هل سترسل الولايات المتحدة قواتها لحماية إسرائيل إذا شن العرب الحرب عليها .[2]

وضع هذا الرد إسرائيل في مأزق ، فمن جهة ، عرضت إسرائيل قبول (300) ألف لاجئ في مشروع غزة ، ورفضت الطلب الأمريكي بالسماح بعودة (250) ألفاً بدونها ، فالمسألة أصبحت السعي لحيازة مساحة أكبر من الأرض ، وهذا ما استنتجه القنصل الأمريكي في القدس باريديت (Burdett) وأوصى وزارة الخارجية بتحديد سياستها تجاه الخيارات المتاحة لمواجهة تعنّت إسرائيل : فإما أن يتم فرض عقوبات على إسرائيل لإجبارها على الانسحاب من الأراضي التي تحتلها خارج حدود التقسيم وتقبل بعودة اللاجئين ، وإما القبول بعدم عودة اللاجئين ، وإقرار حدود إسرائيل كما هي الآن ، منوهاً إلى أن التأخير في صياغة توجهات وزارة الخارجية سيؤدي إلى صعوبات في إقناع إسرائيل ، وفشل خطط توطين اللاجئين.[3]

ووجهت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة حازمة إلى إسرائيل تطالبها بقبول عودة عدد مقبول من اللاجئين ، وبالمقابل يتم توطين من لا يرغب منهم في العودة خارج فلسطين. وبالتالي فإن مسؤولية حل مشكلتهم تقع على عاتق الفريقين ، وبمساعدة الأطراف الدولية لتحمل نفقات العودة وإعادة

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6 ,** 1149-1150 (Memorandum of Conversation by Acting Secretary of State – Weeb , June 17,1949)

(2) سيدهم ، إدوارد ، **مشكلة اللاجئين العرب** ، 200 ؛ مصالحة ، نورالدين ، **إسرائيل وسياسة النفي**، 85- 86 .

(3) **FRUS 1949, VOL.6 ,** 1193 (The Consul at Jerusalem- Burdett , to the Secretary of State , July 1,1949).

التوطين . وإنّ الولايات المتحدة لا تقبل تنصّل إسرائيل ـ كعضو في الأمم المتحدة ـ من القرار 194 وحذرت كلا الطرفين من العودة إلى حالة الحرب ، أو الإضرار بالتسوية.[1] ووجهت وزارة الخارجية النقد لموقف مصر السلبي من مشكلة اللاجئين ، واعتبرت عرضها بقبول توطين من لا يرغب منهم في العودة بشرط قبول إسرائيل مبدأ حق العودة ، غير كاف لإحراز تقدم في لوزان وطالبت الدول العربية كافة أن تعيد النظر في مواقفها ، وأن تتبنى موقفاً واقعياً تجاه فلسطين.[2]

اختتمت المرحلة الأولى من مباحثات لوزان (28 نيسان – 1تموز) بإنجاز وحيد للجنة ، وهو الاتفاق على حل مشكلة الحسابات المجمدة في البنوك لدى الفريقين ، لكن إسرائيل عادت واشترطت أن يكون على قاعدة المساواة والمعاملة بالمثل ، ما أعاق تطبيق الاتفاق نظراً لضآلة مبالغ الحسابات اليهودية المجمدة في البنوك العربية قياساً بالأموال العربية المجمدة في البنوك الإسرائيلية.[3]

وقد دفعت هذه النتائج المتواضعة للجنة التوفيق وزارة الخارجية الأمريكية إلى تقييم دورها فأوصت بتعيين مندوب لها يمتاز بالخبرة والنشاط لتمثيلها في اجتماعات اللجنة في 18 تموز ، وأن يتم اختيار نظرائه في اللجنة من ذوي الكفاءة والمهارة المتساوية ، على أن يترأس المندوب الأمريكي اللجنة ، ليتسنى له مواصلة المفاوضات حول تبادل الأراضي والحدود ، ووضع مدينة القدس ومشكلة اللاجئين التي ستتم دراسة أبعادها السياسية والاقتصادية من خلال تعبئة المسح الاقتصادي التي سيتم تشكيلها.[4]

لم تؤت جهود الولايات المتحدة في دعم لجنة التوفيق ثمارها المرجوة ، فقد اصطدم مندوبها الجديد ، باول بورتر (Paul Porter) ، بعرض إسرائيلي جديد لحل مشكلة اللاجئين مُليء

---

(1) **FRUS 1949 , VOl.6 ,** 1175-1176 (The Secretary of State to the Embassy in Israel , June 24 ,1949)

(2) **Ibid ,** 1181 (The Secretary of State to the Embassy in Egypt June 25,1949)

(3) أولييه ، جان ، **لجنة الأمم المتحدة** ، 67-68.

(4) **Ibid ,** 1219-1220 (Memorandum by the Assistant of Secretary of State – McGhee , US Support PCC and Establishment ESM , July 13,1949)

بالاشتراطات التي تحول دون قبوله. حيث عرض شيلوح استعداد إسرائيل لمناقشة مشكلة اللاجئين بمعزل عن مباحثات التسوية ، وقبولها بعودة عدد محدود من اللاجئين بشرطين ، الأول : وضع خطة شاملة لعودة هذا الجزء المحدود ، وإعادة توطين الباقي في البلدان العربية بالتوازي . والآخر : أن يظهر العرب رغبتهم في السلام ، والدخول في مفاوضات مباشرة معها تحت رعاية لجنة التوفيق . لكن بورتر لم يرغب في عرض الشرط الأخير على الدول العربية بشكل رسمي ظناً منه أنه يستهدف الاستفراد بالمفاوضين العرب.[1]

وفي اليوم نفسه ، قدم السفير الإسرائيلي إيلات (Eliahu Elath) لوزارة الخارجية الأمريكية اقتراحاً تقبل إسرائيل بموجبه عودة 100 ألف لاجيء كمبادرة منها للتعاون مع الولايات المتحدة ودعم جهود مباحثات السلام في لوزان ، وكالعادة ، اشترط قبول العرب للتوصل إلى السلام مع إسرائيل لتنفيذ المبادرة . لكن وزارة الخارجية رأت أن العرض غير كافٍ ، لأن ذلك يلزم الدول العربية بتوطين 750 ألف لاجئ ، وأصرت على مطلبها بعودة (250) ألف لاجئ إلى إسرائيل[2] لإدراكها أن هدف إسرائيل من المقترحات الجديدة ، هو الرغبة في الحصول على دعم الولايات المتحدة لمطالبهم في النقب ، ونيل المساعدات الاقتصادية ،[3] ومن جهة أخرى ، فإن الرقم الذي ستعيده إسرائيل فعلياً هو 75 ألف لاجئ ، لأنها اعتبرت الـ (25) ألف متسلل من اللاجئين ضمن هذا العدد ، لذا اعتبرت هذه المبادرة جزءاً من الدعاية التي ستفشل مباحثات لوزان.[4]

أما الرئيس ترومان ، فقد اعتبر أنّ الاقتراح الإسرائيلي مُرضٍ او مفضل (Favorable) ، لكنه لا يتطابق مع السياسة الأمريكية ، لأنه لا يتوافق مع الفقرة 11 من قرار 194 ، لمحدوديته ، وغير

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6 ,** 1266, 1271-1272 (Paul Porter to The Secretary of State , July 28,1949)

(2) **Ibid ,** 1262 (Memorandum of Conversation by the Debuty of Under Secretary of State – Rusk , July 28,1949)

(3) **Ibid ,** 1272 (Memorandum by the Secretary of State , Aug 1,1949)

(4) **Ibid ,** 1319-1320 (The Consul at Jerusalem – Burdet to the Secretary of State , Aug 16,1949)

كاف لحل مشكلة اللاجئين. فعلى إسرائيل قبول عودة 230 ألف لاجئ قياساً بمشروع غزة الذي عرضته سابقاً.[1]

وصف ترومان – في رسالة إلى وايزمان– الاقتراح بأنه غير مساعد للجنة التوفيق ، مذكراً إياه بتوقيع إسرائيل على بروتوكول لوزان ، وموافقتها على القرار 194 ، وبالالتزامات التي أكد عليها وايزمان شخصياً لترومان لحل مشكلة اللاجئين بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول العربية. وحذره من مواقف حكومته التي تظهر أنها لا تتعاون مع لجنة التوفيق ، ولا تحترم تعهداتها في الأمم المتحدة.[2]

وكان الرد العربي على الاقتراح الإسرائيلي غير قاطع في رفضه ، حيث اعتبروا أنّ العرض غير مقبول لأنه محدود ، بينما يعطي قرار 194 لقرابة مليون لاجئ حق العودة إلى منازلهم ، وفنّد العرب حجج إسرائيل في عدم قدرتها على استيعاب اللاجئين لأسباب اقتصادية وأمنية باستمرار تدفق الهجرة اليهودية إليها ، وقدرة مجلس الأمن على توفير الضمانات الأمنية لها وأن إسرائيل لا تستطيع معارضة عودة اللاجئين إلى الجليل ويافا ، لأنها لا تتبع للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم. لكنهم أبدوا استعدادهم لمناقشة الاقتراح كأساس لحل مشكلة اللاجئين بعد أن توضح إسرائيل أين سيتم توطينهم وعلى الرغم من المرونة التي أبداها العرب في ردهم ، إلا أن مستشاراً في وزارة الخارجية لشؤون فلسطين ، اعتبره غير واقعي ، وغير مساعد ، ونصح اللجنة بعدم تقديمه للإسرائيليين.[3]

ومع اقتراب المرحلة الثانية من مباحثات لوزان من نهايتها ، حاولت وزارة الخارجية تعطيل صرف قرض لإسرائيل بقيمة 46 مليون دولار ، وذلك للضغط عليها في مباحثات لوزان لكن وزارة

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6 ,** 1297 (The Secretary of State to the U.S Delegation At Lausanne , Aug. 11,1949)

(2) **Ibid ,** 1305-1307 (President Truman to President Weizman , Aug. 13,1949)

(3) **Ibid ,** 1319 (Stuart Rockwell to the Secretary of State , Aug. 16,1949)

الخارجية فشلت بسبب عدم امتثال البنك بأوامرها ، ما أدهش رئيس المفاوضين الأمريكيين ، وجعله يتساءل عن سياسة الولايات المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي مع إسرائيل[1].

يظهر مما تقدم أن تأثير اللوبي الصهيوني كان أقوى من وزارة الخارجية في مسألة رفع الضغوط الاقتصادية ، وأن اللجنة أوقفت أعمالها في 5 أيلول ، تمهيداً لجولة جديدة من المفاوضات في نيويورك ، وإفساحاً للمجال لبعثة المسح الاقتصادي للقيام بعملها.

ب- بعثة المسح الاقتصادي :

أدركت وزارة الخارجية الحاجة الملحّة لتشكيل بعثة المسح الاقتصادي[2] لعدم إحراز لجنة التوفيق أي تقدم حقيقي في المفاوضات حول تسوية القضية الفلسطينية ، لذلك وضعت مذكرة إرشادية لعمل البعثة التي ستشكل وفقاً للفقرات 10 – 12 من قرار 194 ، والتي فوضت لجنة التوفيق بالاستعانة بلجان وخبراء تكون مهمتهم دراسة أفضل السبل للتنمية الاقتصادية في المنطقة وربطها بحل مشكلة اللاجئين ،[3] والاتصال بالحكومات المعنية ، لفحص من منها تحتاج إلى مساعدات مالية لتنفيذ برامج التنمية ، ودمج اللاجئين الفلسطينيين ، ووضع الخطط اللازمة لذلك وتشمل مهمتها : تقدير أعداد اللاجئين ، وأماكن تواجدهم ، وتقدير التكلفة المالية ، وطرق التمويل ودراسة مسألة التعويضات من كافة جوانبها.[4]

عُيِّن جوردون كلاب (Gordon Clupp) رئيساً لبعثة المسح الاقتصادي من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة [5] نظرا لخبراته الواسعة التي اكتسبها من عمله كرئيس لهيئة تطوير وادي تنسي

---

(1) McGhee , George , **Envoy to the Middle world** , 37

(2) اسم اللجنة : United Nations Economic Survey Mission the Middle East (ESM)

(3) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 19/1.

(4) **FRUS 1949, VOL.6,** 1064 -1064 (The Acting Secretary of State to the legation in Switzerland , May 27,1949)

(5) أصرت الولايات المتحدة على ترؤس البعثة ، وحثّت ممثلها في لجنة التوفيق على التوصية بذلك ، وشاركت فيها أيضاً تركيا وفرنسا وبريطانيا. **Ibid ,** 1220-1221 (July 13,1949)

في الولايات المتحدة[1] ، وحظيت اللجنة بدعم قوي من الرئيس ترومان في بيان أصدره في 26 آب لدورها في إعادة الاستقرار والازدهار إلى الشرق الأدنى ، وذلك مما يخدم المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة في المنطقة.[2]

ولتسهيل مهمة البعثة ، طلبت لجنة التوفيق من الدول العربية وإسرائيل التعاون مع البعثة فتلقت رداً عربياً إيجابياً للتعاون معها على أساس القرار 194 ، وأعطت الأردن وسوريا موافقتهما على توطين اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة ، بينما تحفظت مصر ولبنان على ذلك.[3] أما إسرائيل فقد ردت بأنها غير ملزمة بتوصيات البعثة إلا بعد دراستها ، وربطت حل مشكلة اللاجئين بتسوية مسألة الأراضي ، والحدود ، واتفاقيات السلام مع الدول العربية.[4]

وقبل أن تبدأ البعثة عملها ، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية لغوردون دراسة أعدتها عن التعويضات عن الخسارة في ممتلكات اللاجئين ، حيث طلبت منه التشاور مع جميع الأطراف كاللاجئين ، والدول العربية ، وإسرائيل ، والمنظمات الدولية ذات العلاقة حول تقدير قيمة الممتلكات وإحصائها ، ومراعاة الفقرة 11 من قرار 194 التي نصت على إعطاء التعويضات لمن لا يرغب في العودة ، وعن فقدان أو تدمير الممتلكات بموجب القانون الدولي والعدالة ، وبناء على ذلك ، فإنّ التعويضات يجب أن تدفع وفقاً للمبادئ التالية [5] :

أ- أن تدفع للذين لا يرغبون في العودة ، أو لمن لا يتمكنون منها ، أو للذين تم توطينهم فعليا.

ب- أن تشمل اللاجئين العرب ، وعدداً قليلاً من اللاجئين اليهود .

ج- فصل مسألة التعويضات للاجئين عن أي ادعاء إسرائيلي بالتعويضات عن أضرار الحرب.

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6 ,** 1327 (Memorandum by the Acting Secretary of State to the President , Aug 24,1949)

(2) **Public Papers of the Presidents : Harry Truman 1949** , Statement on the ESM , 444

(3) **FRUS 1949, VOL.6,** 1313-1314 (Stuart Rockwell to the Secretary of State , Aug 15,1949)

(4) **Ibid ,** 1349 (Stuart Rockwell to the Secretary of State, Sept 1,1949)

(5) **Ibid ,** 1362-1364 (Memorandum Prepared in the Department of State , Sept 6,1949)

د- أن تقدّر التعويضات عن الممتلكات التي خسرها اللاجئون فعلاً.

هـ - يخصم من قيمتها ما سيحصل عليه اللاجئون من أراضٍ ، وأدوات ، ومساكن.

و- يدفع ثلثا قيمتها من خلال صندوق التعويضات على شكل أراض ، وأثاث ، وأدوات ، ويدفع الباقي بشكل مباشر للاجئين.[1]

وهذا يظهر مدى تدخل الولايات المتحدة في أعمال اللجنة وتوجيهها بالقدر الذي يخدم مصالحها ، ففي تفسير قرار 194 ، رأت أنّ التعويضات يجب أن تدفع فقط لمن لا يرغب في العودة ، مع أنّ نص القرار يشمل أيضاً تعويض العائدين عن فقدانهم ممتلكاتهم ، أو عن الدمار الذي لحق بها ، وحتى عن المفقودين ، والمصابين بأضرار ، وذهبت إلى أبعد من ذلك في مسألة العودة كما ورد في البند (أ) ، فالعودة غير مربوطة بالرغبة ، بل قد تنشأ ظروف تَحُول دونها، ولم تذكرها صراحة كرفض إسرائيل للعودة ، أو كالاقتراح الأمريكي الذي طالبت فيه إسرائيل بقبول عودة 250 ألف لاجئ فقط ، أي ما يعادل ربع عدد اللاجئين ، وحرمان أكثر اللاجئين من حق العودة . [2]

استطاعت البعثة التغلب على الخلافات التي ظهرت بين مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد قبل البريطانيون وجهة نظر الأمريكيين بضرورة أن تكون المشاريع قائمة على زيادة مصادر المياه واستثمارها بدلاً من الاكتفاء بتوزيع حصص المياه بين دول المنطقة ، مثل إقامة مشروع سد الزرقاء الذي يسهم في استيعاب 35 ألفاً من اللاجئين وتشغيلهم . كما توافق الفريقان على ترك مسألة تنظيم

(1) **FRUS 1949 , VOL.6 ,** 1362-1364 (Memorandum Prepared in the Department of State , Sept. 6,1949)

(2) **Ibid ,** 1476-1478 (Memorandum of Conversation between US and U.K on the Interim report of ESM. , Nov.9 , 1949)

الإغاثة رهناً بتطور الأوضاع في المستقبل ، وأن تكون وكالة غوث وتشغيل اللاجئين[1] ذات صلاحيات وقدرة أكبر لتنفيذ برامجها باستقلالية.[2]

واستطاعت البعثة إنجاز مهمتها في 28 كانون الأول عام 1949م ، ورفعت تقريرها النهائي[3] إلى لجنة التوفيق ، وجاء في مقدمته سردٌ للجهود التي بذلتها خلال زيارتها لدول المنطقة واستثنت إسرائيل من الدراسة بسبب تقدمها التقني ، وكذلك العراق الذي يجري مفاوضات مع البنك الدولي لتمويل مشروعات تطوير استغلال نهري دجلة والفرات كمشروعي الحبانية والثرثار.[4]

وقد تعرضت البعثة إلى آفاق التنمية في الشرق الأدنى ، والعقبات التي تعترضها ، إذ اعتبرت أن تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأدنى لا يمكن إحرازه إلا برفع مستوى معيشة شعوبه والذي يتطلب وقتاً طويلاً لإحرازه ، ويتطلب أيضاً مشاركة شعوب المنطقة وحكوماتها في تطوير المصادر الطبعية ، وتحديث أساليب الزراعة والصناعة. لذلك يجب تجنّب القيام بمشاريع طويلة المدى ، بل يجب التركيز على المشاريع الصغيرة ذات المردود المادي السريع ، ودعمها فنياً (تقنياً) ، ومالياً من المجتمع الدولي.[5]

ووجدت البعثة أنّ المشاريع يمكن أن تسهم في توفير فرص عمل للاجئين كمشاريع نهر الليطاني في لبنان ، ووادي القلط في فلسطين ، ووادي الزرقاء في الأردن ، واستصلاح سهل الغاب في سوريا

---

(1) رفعت بعثة المسح تقريرها المرحلي في 6 تشرين الثاني عام 1949م ، وأوصت فيه بإنشاء وكالة تختص بإغاثة وتشغيل اللاجئين تحدد الجمعية العامة مرجعياتها وسياساتها ، وتحويل كافة موظفي منظمة الأمم المتحدة وأرصدتها لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين UNRPR إلى الوكالة الجديدة ، وقد تم تأسيسها باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في 8 كانون الأول 1949م بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302.
طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 22/1.

(2) **FRUS 1949 , VOL.6 ,** 1476-1478 (Memorandum of Conversation between US and U.K on the Interim report of ESM. , Nov.9 , 1949)

(3) يتألف تقرير البعثة من جزأين : الأول ، وهو يتناول أعمال اللجنة ، وآفاق التطوير ، والعقبات ، والأماكن المقترحة للمشاريع التي يمكن أن تنفذها وكالة الغوث والتشغيل ، أما الثاني ، فيتناول الجوانب الفنية ، والهندسية ، وتقدير تكلفة مشاريع التطوير كالسدود ، والطرق ، واستصلاح الأراضي ، ودراسة الامكانيات الاقتصادية والبشرية للدول العربية المرشحة لاستيعاب اللاجئين.

(4) http://unispal.un.org (Final Report of ESM in the Near East, Part 1& 2 ,-A/AC.25/6.
http://unispal.un.org (Final Report of ESM in the Near East, Part 1-A/AC.25/6) 1/ 6-7

(5) http://unispal.un.org (Final Report of ESM in the Near East, Part 1-A/AC.25/6) 1/ 12

، وتجفيف مستنقعاته ، وإقامة السدود عليه لتوفير مصادر مياه لري مساحات واسعة من الأراضي. ويتم تمويل هذه المشايع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على شكل هبات وقروض .واقترح أن تؤسس الحكومات المعنية صندوقاً برأسمال قدره 10 ملايين دولار تحت إشراف اللجنة الاستشارية للأونروا (وكالة الغوث) من أجل القيام بالأبحاث والدراسات العلمية ، ووضع خطط التنمية للموارد الطبيعية.[1]

وخصصت البعثة جزءاً من تقريرها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين ، فقدرت أن برنامج تشغيل اللاجئين وإغاثتهم يتطلب 48 مليون دولار ، ولمدة 18 شهراً بدءاً من شهر كانون الثاني عام1950م منها 29 مليون دولار لتمويل برامج التشغيل ، وتسهم حكومات الدول المعنية فيه بـ 45% من التكلفة وقدرت أنّ عدد اللاجئين الذين يمكن تشغيلهم 78 ألفاً في الأردن والضفة الغربية ، و48 ألفاً في قطاع غزة ، و15 ألفاً في سوريا ، و22 ألفاً في لبنان.

أما تكلفة برنامج إغاثة اللاجئين في عام1950م ، فقد قدرته بـ 19 مليون دولار ، تستخدم لتغطية حاجات 652 ألف لاجئ من أصل مجموع اللاجئين البالغ عددهم 940 ألفاً . وافترضت أن 288 ألف لاجئ لا يستحقون الإغاثة ، أو تمت إعادة توطينهم بالفعل. وبنت البعثة خطتها على أساس تقليص عدد اللاجئين المستحقين للإغاثة من 652 ألفاً إلى 252 ألفاً مع منتصف عام 1951م ونقل مسؤولية إغاثتهم إلى حكومات الدول المضيفة .[2]

لم تدرس البعثة خيار عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم ، ويبدو أنها استسلمت لرفض إسرائيل بحث هذا الخيار ، فذهبت إلى الخيار الأيسر ، وذلك بتوطينهم في البلاد العربية من خلال مشاريع زراعية واسعة ، وإغلاق هذا الملف خلال فترة وجيزة (18 شهراً) ، وعن طريق توفير أماكن إقامة

(1) http://unispal.un.org (Final Report of ESM in the Near East, Part 1-A/AC.25/6) , 1/ 12- 13
(2) **Ibid** , 1/ 20 – 21

جديدة ، وفرص عمل لهم ، وهذا ما أطلق عليه غوردون كلاب اسم (الحل المعقول) ، أو الحل الواقعي ، منسجماً في ذلك مع سياسة الرئيس ترومان في محاربة الشيوعية عن طريق تقديم المساعدات الفنية للدول (الصديقة) لتحسين اقتصادها [1] .

ج- مباحثات نيويورك وجنيف

نقلت لجنة التوفيق المفاوضات إلى نيويورك في تشرين الثاني عام 1949م لإعطائها زخماً دولياً لقربها من مقر الأمم المتحدة ، وطرحت ثلاث قضايا للنقاش ، وهي : قضية القدس ، وتبادل الأراضي ، واللاجئين . ولكن هذه المباحثات لم تحرز أي تقدم لعدة اسباب ، منها : انشغال الأردن وإسرائيل بمفاوضات سرية ومباشرة في أواخر عام 1949م ، بعيداً عن لجنة التوفيق ، وبمعزل عن الدول العربية ، حيث سعت الأردن للحصول على منفذ بحري على البحر المتوسط مقابل إنهاء حالة العداوة بين الطرفين.[2] كما أدى عقد جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة تقرير بعثة المسح الاقتصادي إلى توقف إسرائيل عن الرد على طلبات لجنة التوفيق حتى تتضح نتائج تلك المناقشات وما يصدر عنها من قرارات .[3]

ومن الأسباب الأخرى – حسب وجهة نظر الولايات المتحدة – تمسك العرب في مباحثات جنيف التي بدأت في 28/كانون الثاني 1950م إلزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة ، لتخوفهم من تهرب إسرائيل من المسؤولية عن حل مشكلة اللاجئين إذا وافقوا على عقد سلام معها بمعزل عن تلك

---

(1) جريدة فلسطين ، **كلاب يحث على سرعة تنفيذ مشاريع بعثته** ، العدد 284- 7206 ، 18 شباط 1950، الصفحة الأولى.

(2) **FRUS 1949, VOL.6,** 1545 (The Charge in Jordan – Fritzlan to the Secretary of State , Dec . 15,1949).

(3) http://unispal.un.org (General Progress Report,a/1367/Rev.1 Oct 23,1950; طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 24/1.

المسألة ، وهذا ما عبر عنه محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية المصري ، نيابة عن الدول العربية في اجتماعهم مع رئيس لجنة التوفيق بواسنجية في نيسان عام1950م. [1]

وإذا كان تمسك العرب بمواقفهم يعتبر مشكلة في نظر الولايات المتحدة ، فقد كان موقفهم سليما لأن الطرف الآخر كان يتهرب من أية التزامات ، وهذا ما كشفته محاولة بالمر – ممثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق – إقناع المفاوضين الإسرائيليين باتخاذ خطوات ملموسة وعملية تجاه مشكلة اللاجئين ، لكي تتمكن الولايات المتحدة من ممارسة الضغط على الدول العربية لتليين موقفها . علماً أن الدول العربية أعربت عن استعدادها للاشتراك في اللجان المختلطة لمناقشة مسألة الحسابات البنكية المجمدة ، وعن موافقتها على مبدأ التوطين [2] .

والمعضلة الأخرى هي أنّ الولايات المتحدة اتخذت قراراً بعدم طرح أية مقترحات جديدة للمسألة لأنها لا تملك التأثير الكافي لحثهم على قبول تلك الحلول والمقترحات ، كما تبين من مباحثات لوزان مما يضعف من مكانتها وقدرتها على التأثير من خلال الأمم المتحدة ، أو من خلال دول أخرى معنية بالتوصل لاتفاق ما.[3]

ومن جانب آخر ، فقد أقرّ سفراء الولايات المتحدة في مؤتمر شؤون الشرق الأدنى في القاهرة أنّ فرص التسوية الشاملة في فلسطين ضعيفة ، ما دفع الولايات المتحدة إلى عدم التدخل المباشر لفرض تسوية ما ، بل العمل على خلق ظروف مناسبة لها من خلال برامج لتطوير الوضع الاقتصادي

---

(1) حمدان ، محمد ، **سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية** ، 254 .

(2) **FRUS 1950 , VOL.5 ,** 735-736 (The U.S Representative at PCC – Palmer , to the Secretary of State , Feb. 12 , 1950)

(3) **Ibid ,** 64-65 (Statement by the U.S and UK Groups About Palestine Settlement , Nov. 14,1949)

والاجتماعي في الدول العربية ، ومعارضة قيام أي حلف دفاعي جماعي في المنطقة [1] خوفاً من توجيهه ضد دول أخرى.[2] ويقصد بذلك إسرائيل ، وإن لم يذكرها صراحة.

وبحجة جعل الشرق الأدنى قادراً على الدفاع عن ذاته في وجه غزو سوفيتي محتمل ، فقد أوصى مجلس الأمن القومي الأمريكي أن تقوم بريطانيا بتجهيز الجيش المصري بأسلحة دفاعية فقط وإعلام الولايات المتحدة بأنواعها ، وكمياتها ، وكذلك بتزويد الولايات المتحدة إسرائيل بأسلحة دفاعية لمنع اندفاع دول الشرق الأدنى إلى الدخول في سباق تسلح مدمّر . ولضمان أمن المنطقة واستقرارها فقد أوصى بأن تصدر الدول الكبرى : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً علنياً بذلك.[3]

وقد صدر البيان الثلاثي في 25 أيار عام 1950م ، الذي اشتمل على توصيات مجلس الأمن القومي ، مع تحذير الدول العربية دون ذكرها صراحة ، من اللجوء إلى القوة ، أو التهديد بها تجاه أية دولة أخرى ، وتوعدت باتخاذ إجراءات من خلال الأمم المتحدة ، أو خارجها ضد أية دولة تعمل على خرق خطوط الهدنة لدولة أخرى.[4]

وكان الهدف من هذا البيان هو تجميد الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن فشلت مفاوضات الصلح التي ترعاها لجنة التوفيق ، والحيلولة دون تجدد النزاع في المنطقة حفاظاً على مصالح الدول الثلاث.[5] بينما رأت الولايات المتحدة في البيان فرصة لإعطاء تطمينات لدول المنطقة كلها لبناء

---

(1) صادق مجلس جامعة الدول العربية في 13 نيسان عام 1950م على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أنه يستهدف إسرائيل. **FRUS 1950, VOL.5,** 857 (Editorial Note)

(2) **FRUS 1950, VOL.5,** 2-3 (Report of the Near East Regional Conference in Cairo , Mar. 16,1950).

(3) **Ibid ,** 166 (Report to the President by the NSC about " US Policy Toward Arms Shipment to the Near east , May 17,1950)

(4) العودات ، حسين ، **وثائق فلسطين** ، 184-185.

(5) مصطفى أحمد ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، 74.

مستقبل أكثر أمناً واستقراراً ، وتسريع عملية التوصل للسلام في الشرق الأدنى ، وتأكيداً على سياستها الحيادية تجاه الدول العربية وإسرائيل.[1]

لم تدرك الولايات المتحدة أنّ سياستها الحيادية قد أعطت إسرائيل مكاسب أكبر مما تتوقعها ففضلاً عن تزويدها بالسلاح ، أصبحت خطوط الهدنة بالنسبة لها حدوداً محمية بضمان من الدول الثلاث والأمم المتحدة ، ما سيدفعها إلى رفض أية تعديلات حدودية وفق قرار التقسيم في المفاوضات الجارية في جنيف. فقد عدّد أحمد الشقيري ، مندوب سوريا في اجتماع مع لجنة التوفيق ، أسباب إخفاق اللجنة في التوصل لنتائج إيجابية ، وكان منها : استغراق اللجنة في بحث الشروط المرجعية وإغفالها للقضايا الجوهرية. وكان منها ما يتعلق بالسياسة الدولية كاعتراف الأمم المتحدة القانوني (de jure) بإسرائيل دون إلزامها بتنفيذ ما نصت عليه القرارات الدولية بشكل مسبق ، فكان الإعلان الثلاثي العامل القاصم (المميت) لجهود اللجنة.[2]

أيّد السفير الأمريكي في إسرائيل موقف العرب في تحميل لجنة التوفيق مسؤولية فشل المفاوضات ، لكنّه حمّلهم المسؤولية على إصرارهم على عودة اللاجئين غير المشروطة ، واتّهمهم بتعطيل المباحثات للتمويه على تحضيرهم لجولة قتال ثانية مع إسرائيل ، وحمّل إسرائيل المسؤولية أيضا لتصلّبها في مسألة عودة اللاجئين ، ودفع التعويضات ، وربطها بالتسوية الشاملة[3]. لكنه تجاهل دور بلاده وسياستها في إفشال لجنة التوفيق التي كانت توجه أعمالها وزارة الخارجية وممثلها في اللجنة بطرق شتّى كالمذكرة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الأمنية والسياسية التابع للوزارة ، والذي أوصى أن تقوم لجنة التوفيق بعرض الدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف

(1) **FRUS 1950, VOL.5,** 1003 (Memorandum by the Acting Secretary of State to the Executive Secretary of the NSC , Sept. 13,1950)

(2) **Ibid ,** 929-930 (The U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , June 13,1950)

(3) **Ibid,** 935 (The Ambassador in Israel – McDonald , to the Secretary of the State , June 20,1950)

بغض النظر عن موقف العرب ، وتشكيل ثلاث لجان لبحث مشكلة اللاجئين على أساس قرار 194 وبحث الأراضي والحدود على أساس خارطة التقسيم ، وقضايا أخرى متعلقة بالتسوية النهائية .[1]

وبسبب تعنت إسرائيل ، وعدم التزامها بمرجعية المفاوضات ، أعربت الدول العربية للجنة التوفيق عن رغبتها في استصدار قرار جديد من الجمعية العامة للتأكيد على حق اللاجئين في العودة والتعويضات ، ولتدعيم وجهة نظرها حول التسوية الشاملة. وأبدت تلك الدول استعدادها لقبول توطين من لا يرغب في العودة من اللاجئين ، حسب القدرة الاستيعابية لكل بلد ، وظروفه الاقتصادية.[2]

اجتمع مندوب الولايات المتحدة في لجنة التوفيق بالإسرائيليين لاستطلاع رأيهم في التوجه العربي وطلب إليهم ألا يعترضوا على صدور قرار يؤكد على قرار 194 ، لأنه لن يؤثر عليهم ولا يمكنهم تجاهله ، واقترح عليهم الشروع ببحث مسألة التعويضات وإنهائها من خلال لجنة فرعية وبدون ربطها بمسألة التسوية النهائية ، ونوّه إلى أنّ عدم تعاون إسرائيل في هذه المسألة ، يشير إلى أنها لا تريد الالتزام بأي شيء. فردّ إيبان بأنّ إسرائيل يمكنها بحث مسألة التعويضات في مفاوضات أكثر تحديداً وأما دفع التعويضات ، فيكون عادة بين الدول في حال التوصل إلى السلام.[3] لأنّ إسرائيل لا يمكنها دفع التعويضات للعرب وهم في حالة حرب معها ، إذ من شأن ذلك إضعافها مالياً ، كما لا يمكن دفع التعويضات بدون ضمان بقاء اللاجئين في الدول العربية. إذ لا يمكن لإسرائيل إعادة أي لاجئ إليها وهي تعتبر قضيتهم مسألة منتهية.[4]

وقد أصدرت الجمعية العامة قرار رقم 394 في 14 كانون الأول عام 1950م بناءً على تقرير لجنة التوفيق ، وقد أكّدت فيه أن الفرقاء لم ينفذوا قرار 194 ، سواء بإعادة اللاجئين ، أو

---

(1) **FRUS 1950 , VOL.5 ,** 971- 972 (Memorandum by James Ludlow of the office on U.N Political and Security Affairs , Aug. 17,1950)

(2) **Ibid ,** 993 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , Sept. 9,1950)

(3) من الجدير ذكره أنّ إسرائيل تلقت تعويضات من ألمانيا قبل إقامة العلاقات الرسمية بينهما ، علماً أنّ العلاقات أقيمت رسمياً عام 1965 .
جريدة الأهرام ، **أول خطوة لإقامة العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل** ، العدد 28642 ، 12 أيار 1965 ، الصفحة الأولى .

(4) **FRUS 1950,VOL5,**1025-1026 (Memorandum of Conversation by Well Stabler ,Oct. 9 ,1950)

بتوطينهم وتأهيلهم ، وطلبت إلى الحكومات المعنية التوصل إلى تسوية نهائية عن طريق التفاوض المباشر ، أو من خلال لجنة التوفيق . وأن تقوم لجنة التوفيق بإنشاء مكتب تحت إشرافها ليقوم بتقدير التعويضات المنصوص عليها في الفقرة 11 من القرار 194 ودفعها .[1]

أسّست لجنة التوفيق مكتب اللاجئين ، وأصبح جاهزاً للعمل في 20 أيار عام 1951م وعينت هولجر أندرسون (Holger Anderson) مديراً له ، ووضعت تحت تصرفه ثلاثة خبراء في مسألة التعويضات ، وطلبت إلى حكومات الدول المعنية بالمسألة التعاون معه.[2] وقد قدم هولجر تقريره إلى لجنة التوفيق في أثناء انعقاد مؤتمر باريس في أيلول عام 1951م ، حيث قدر مساحة الأراضي التي تركها العرب في الجزء الذي احتله اليهود من فلسطين بـ 16324 كيلو متراً مربعاً منها 4574 كم2 قابلة للزرع والاستثمار ، ويدخل في ذلك البنايات والأشجار ، مع استثناء الأراضي غير القابلة للزراعة خارج مناطق البلديات من استحقاق التعويضات ، وتبلغ مساحتها 11750 كيلو متراً مربعاً ، وقدر إجمالي مبلغ التعويضات للاجئين بـ 120.3 مليون جنيه فلسطيني ، توزع كالتالي[3]:

المبلغ/ مليون	الفئة
69.5	قيمة الأراضي الزراعية خارج المدن
21.6	قيمة الممتلكات داخل المدن
9.2	قيمة الممتلكات العربية في مدينة القدس
20	الأموال المنقولة كالبضائع ، والآلات الصناعية والزراعية، ووسائل النقل ... الخ

حاول بالمر (Palmer) – ممثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق – إقناع إسرائيل بأهمية الاتفاق المبكّر حول مسألة التعويضات في تسهيل مفاوضات التسوية السلمية مع العرب ، وأنها تفقد العرب ورقة طالما لوّحوا بها في إدّعاءاتهم ضد إسرائيل ، لكن وزير الخارجية الإسرائيلي شاريت

---

[1] طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 27/1.
[2] حمزة ، فؤاد ، **لجنة التوفيق الدولية** ، 43.
[3] العارف ، عارف ، **نكبة فلسطين** ، 5/1115-1116.

تساءل : لأي جهة ستدفع التعويضات ؟ ألصندوق دمج اللاجئين ، أم لهيئة تمثلهم ، أم للحكومات العربية ؟. وأبدى مخاوفه من طرح اللاجئين لمطالب جديدة بعد دفع التعويضات مما سيثير الرأي العام الإسرائيلي ضد حكومته. وآثر أن تبحث هذه المسألة في اجتماع لاحق.[1]

وتمهيداً للمرحلة التالية من عمل لجنة التوفيق ، أرسل وزير الخارجية الأمريكي (اتشيسون) إلى (بالمر) مذكرة تناولت ثلاثة محاور :

أولاً : عقد لقاءات مع زعماء الدول العربية التي أبدت استعدادها لدمج اللاجئين وتوطينهم في ظل ظروف مشجعة نشأت بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 93 ، والذي وصف بالتوازن [2] ، ما يحد من تأثير جامعة الدول العربية في منع ميل العرب للسماح بإعادة توطين اللاجئين ، هذا، فضلاً عن طلب الحكومة الأمريكية إلى الكونغرس المصادقة على مساعدات للاجئين العرب ، وأخرى اقتصادية وعسكرية للدول العربية وإسرائيل[3] .

ثانياً : العمل على إقناع إسرائيل بإعادة بعض اللاجئين ، ما يخفّف من آثار تحميلها مسؤولية عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ، ويجب على اللجنة تخمين عدد العائدين إلى إسرائيل رسمياً وعدد المتسللين إليها ، والمطرودين منها ، مع أن الوزارة تقدر أن إمكانية موافقة إسرائيل ضئيلة.

ثالثاً : إنّ لجنة التوفيق ستبحث مسألة التعويضات مع الدول العربية وإسرائيل ، وستؤدي عملية التحقق الفردي في دعاوي التعويضات إلى إعطاء انطباع إيجابي لدى العرب بجدية اللجنة ، لكنّ هذه العملية لا تخلو من المخاطر والعقبات ، كاعتراض اللاجئين على قيمة التعويضات ، وتأخر دفعها لهم

---

(1) **FRUS 1951, VOL.5,** 704-706 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , June 7,1951)

(2) تضمن القرار الطلب إلى إسرائيل بالسماح فوراً بعودة العرب الذين أجلوا عن المنطقة المنزوعة من السلاح ، ودعوة سوريا وإسرائيل إلى احترام اتفاقية الهدنة . طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 184/1.

(3) **FRUS 1951, VOL.5,** 714-716 (The Secretary of State to U.S Representative on PCC – Palmer , June 12,1951)

وصعوبات تمويل صندوق التعويضات في ضوء تلكؤ إسرائيل في قبول مبدأ الدفع ومعارضة الكونغرس المساهمة فيه . ويمكن تلافي هذه المشكلة بتمويل الصندوق من تبرعات داخلية ، كما تعتقد وزارة الخارجية أن إعادة توطين اللاجئين يلغي حقهم في المطالبة بالتعويضات الفردية.[1]

د- مؤتمر باريس

افتتح بالمر المؤتمر في 13 أيلول 1951 ببيان أكد فيه ضرورة توصل الأطراف المعنية إلى حل سلمي للمسائل العالقة عن طريق الوساطة. وقسمت هذه المسائل إلى نوعين : الأول ، ويتعلق بحقوق الأفراد ، ووضعهم السياسي ، كإعادة اللاجئين ، وتعويضهم عن الخسائر التي حلت بهم بسبب الحرب واقترح أن تتم إعادة بعض اللاجئين إلى ديارهم في إسرائيل ، وأن يتم إيجاد مقر للباقين في الدول العربية.[2] وأما الهدف الثاني ، فهو بحث المشكلات التي تمس الحقوق والعلاقات بين الدول ، مع لفت النظر إلى أن التوصل إلى حل المسألة الفلسطينية يجب أن يكون منصفاً ، وواقعياً وعلى أساس قرار 194.[3]

ردت الدول العربية على ما ورد في خطاب الافتتاح ببعض التحفظات ، حيث رفض عبد المنعم مصطفى ، رئيس الوفد المصري ، تسمية هذا اللقاء "بمؤتمر" ، لأن ذلك يعني قبول العرب بالجلوس مع اليهود لعقد معاهدة صلح ، وعدّ اللقاء استئنافاً لنشاطات لجنة التوفيق ، وطالب بتوضيح عبارة "إدراك الأمور الواقعية" عند النظر في حل القضايا العالقة ، لأن العرب يرفضون سياسة فرض

---

(1) **FRUS 1951, VOL.5 ,** 714 -716 (The Secretary of State to U.S Representative on PCC – Palmer , June 12,1951)

(2) جريدة الأهرام ، **لجنة التوفيق تعرض اقتراحات جديدة** ، العدد 23868، 15 أيلول 1951، الصفحة الأولى.

(3) **FRUS 1951, VOL.5,** 858-859 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , Sept. 12,1951)

الأمر الواقع .[1] بينما أعرب وزير الخارجية الإسرائيلية عن اندهاشه من إدراج مسألة عودة اللاجئين إلى جانب مسألة التعويضات ، ما جعل التقدم في المفاوضات أمراً صعباً.[2]

ولجسر هوّة الخلافات بين الأطراف ، قدمت لجنة التوفيق مسوّدة اتفاق تضمنت المبادئ التالية :

1- تنازل الأطراف عن أية مطالبة بالتعويضات عن أضرار حرب 1948م.

2- تقبل إسرائيل عودة عدد من اللاجئين الذين يرغبون في العيش بسلام مع جيرانهم.

3- تقبل إسرائيل مبدأ دفع التعويضات للاجئين الذين سيتم توطينهم في الدول العربية.

4- توافق الحكومات المعنية على رفع الحظر عن الحسابات المجمدة.

5- توافق الحكومات المعنية على إعادة النظر في اتفاقيات الهدنة ، لمناقشة قضايا التعديلات الحدودية ، والمناطق المجردة من السلاح ، وإنشاء سلطة مياه دولية لتنظيم استغلال نهري الأردن واليرموك ، وإنشاء ميناء حر في حيفا ، وضبط عبور البضائع والأفراد عبر الحدود وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم.[3]

يلاحظ أن اللجنة تراجعت عن تنفيذ بنود قرار 194 الخاصة بتدويل القدس ، معتمدة على موقف وزارة الخارجية الأمريكية . مما أعطى إسرائيل فرصة التهرب من التزاماتها الواردة في بروتوكول لوزان فقد رفضت عودة اللاجئين لحجج أمنية واقتصادية ، وبحجة الواقع الجديد الذي فرضته الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد عام 1948م ، وادعت أنها لن تدفع أية تعويضات بدون ربطها بمسألة أملاك اليهود في الدول العربية ، مع الأخذ بقدرة إسرائيل الاقتصادية المحدودة بسبب الحصار الذي فرضه العرب عليها.[4]

---

[1] جريدة الأهرام ، **رأي العرب في اجتماع باريس** ، العدد 23687، 16 أيلول 1951، الصفحة الأولى.

[2] **FRUS 1951, VOL.5 ,** 862 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , Sept. 14,1951)

[3] **Ibid ,** 860 -862 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , Sept 12,1951)

[4] العارف ، عارف ، **نكبة فلسطين** ، 1117/5.

واشترطت لمواصلة اشتراكها في المفاوضات ، قبول الدول العربية إصدار بيان "عدم اعتداء" مشترك . وقد أيدت اللجنة مطلبها ، بينما رفضته الدول العربية ، لأنّ التوصل إلى هذا الاتفاق ، يتم بعد حل المسائل العالقة وليس قبلها ، ما دفع بالمر إلى التصريح بأن المؤتمر قد انتهى.[1] وتلقى بالمر تعليمات من وزارة الخارجية بوجوب اختتام المؤتمر في 16 تشرين الثاني في ضوء المواقف المتناقضة التي أبدتها أطراف الصراع ، وصعوبة جسر الهوة بينها.[2]

لم يكن هذا الموقف الحاسم الذي اتخذته وزارة الخارجية وليد اللحظة ، بل كان نتاج دراسة راجعت فيها دور لجنة التوفيق منذ إنشائها ، ومستقبل عملها ، فقد حمَّلت مسؤولية عدم قدرة اللجنة إحراز أي تقدم إلى آلية عمل اللجنة ، والشروط المرجعية التي قيدتها. وكذلك حمَّلت الدول العربية وإسرائيل التي لم تبد أية تنازلات في مواقفها. وبناءً على ذلك ، أوصت الدراسة وزارة الخارجية باعتماد المواقف التالية حيال قضية اللاجئين [3] :

1- عودة اللاجئين إلى إسرائيل تعتبر مسألة ميّتة.
2- مسألة التعديلات الحدودية غير مرغوبة.
3- أن تدفع إسرائيل التعويضات للاجئين كبادرة تدل على رغبتها في العيش بسلام مع العرب.
4- أن تطلب لجنة التوفيق إلى الأمم المتحدة إصدار قرار بديل للقرار 194 ومرجعياته .
5- أن وزارة الخارجية لا ترغب في حل لجنة التوفيق ، ولكن إذا ما أقرت الجمعية العامة ذلك فإن عليها نقل صلاحياتها ، وموظفيها ، وأرشيفها إلى الأونروا.([4])

---

(1) **FRUS 1951, VOL.5,** 921-922 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , Oct. 27,1951)

(2) **Ibid ,** 929 (The Acting Secretary of State – Webb , to the U.S Representative on PCC – Palmer at Paris , Nov. 15,1951)

(3) **Ibid ,** 892-894 (Department of State : Position Paper , Oct. 12,1951)

([4]) **ينظر الملحق رقم – 3 :** وهو عبارة عن وثيقة حددت فيها وزارة الخارجية رؤيتها المستقبلية لمشكلة اللاجئين ، وبالطبع لا يعني ذلك أن ما ورد فيها يعد سياسة ثابتة ، فوزارة الخارجية تعمد إلى مراجعة سياستها بحسب المتغيرات الجارية ، وتوقعاتها في المستقبل ، وتضع البدائل والخيارات ، ومحاسن تلك السياسة ومخاطرها على مصالح الولايات المتحدة ومكانتها ، ويعهد بمثل هذه الدراسات ، إلى دائرة شؤون الشرق الأدنى ، وهيئة التخطيط السياسي ، وعادة ما تكون معنونة بـ (Department of State : Position Paper , and U.S policy toward Refugee Problem) وتتم مراجعة هذه السياسة واعتمادها أو تعديلها في جلسات مجلس الأمن القومي .

وبعد أن فوّضت الجمعية العامة لجنة التوفيق بمواصلة مهامها لحث الحكومات المعنية على التوصل إلى تسوية عاجلة للخلافات العالقة بينهما ، مع وضع العبء الأكبر (المسؤولية) إلى التوصل لمثل هذه التسوية على جهود الحكومات المعنية ذاتها [1]، ويكون القرار قد قلّل من دور لجنة التوفيق ، وجعلها عاملاً مساعداً في جهود التسوية ، وليست صانعة لها.

ففي ضوء هذا القرار ، طلبت وزارة الخارجية إلى بالمر أنْ تعمل اللجنة بالحد الأدنى من الجهد خلال عام 1952م ، وأن تتابع بحث مسألتي الحسابات البنكية المجمدة ، وتخمين التعويضات وطرق دفعها. وحثته على الاستعانة بتقرير مكتب اللاجئين ، ومراعاة اللجنة في مباحثاتها تخيير اللاجئين إما بالعودة ، أو قبول دفع التعويضات ، والتحقق من قدرة إسرائيل على دفع التعويضات وموعد ذلك.[2]

وقد استطاعت لجنة التوفيق إحراز تقدم شكلي في مسألة الحسابات المجمدة للاجئين لدى إسرائيل في شهر تشرين الثاني ، فقد وافقت إسرائيل على تحرير الحسابات المجمدة ، والدخول في مفاوضات مع البنوك ، مثل بنك باركلي (Barclay) لحصر تلك الحسابات ، وتسليمها للاجئين من خلال الأونروا. أما مسألة التعويضات ، فلم تكن بهذا القدر من السهولة. فقد طلبت لجنة التوفيق أن تصدر الجمعية العامة قراراً توضح فيه ماهية الممتلكات التي سيتم التعويض عنها. وتحث فيه الدول المعنية على تسهيل مهمة خبراء اللجنة ، الذين يقومون بدراسة سجلات أملاك اللاجئين المحفوظة لدى بريطانيا وإسرائيل ومن اللاجئين أنفسهم[3].

FRUS 1951, VOL.5, 892-894 (Department of State : Position Paper , Oct. 12,1951)

[1] طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 29/1 (القرار 512 الصادر بتاريخ 26 كانون ثاني 1952).

[2] **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1 / 916-917 (U.S Representative on PCC – Palmer , to the Secretary of State , Apr.19,1952) .

[3] https://unispal.un.org (supplement to the 12th Progress Report , A/2216/Add.1, Nov.24 ,1952).

لم يكن هذا التقدم عملياً لأنّ إسرائيل وضعت عقبات لتنفيذ ما توافق عليه ، حيث ربطت أي تقدم نحو حل تلك المسائل بوقف المقاطعة العربية لإسرائيل ، وإنهاء حالة العداوة بين الطرفين ، وقد وافقت الولايات المتحدة على تلك المطالب ، وطالبت العرب بإظهار موقف إيجابي ، أو أن تكون إسرائيل حرة في تعديل سياستها ، وإعادة النظر في تلك المطالب [1]. وبذلك ، تكون الولايات المتحدة قد قضت على فرص نجاح لجنة التوفيق ، وجرّدتها من صلاحياتها ومرجعياتها ، وأبقت عليها قائمة خوفاً من نجاح الدول العربية ، أو الاتحاد السوفيتي في طلب تشكيل لجنة جديدة [2]، أو توسيع عضوية اللجنة ، والتأكيد على مرجعياتها الثابتة والملزمة خاصة القرار رقم 194.[3]

(1) **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/1070 (The Acting Secretary of State to the Embassy in Israel , Nov.25 ,1952)

(2) تبنت الولايات المتحدة هذا الموقف بعد إعلان الدول العربية عن نيتها الطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل هيئة دولية جديدة تحل مكان لجنة التوفيق ، وتحدد لها صلاحيات واضحة ، ومرجعيات محددة ، وزيادة عدد أعضائها ، فاعتبرت الولايات المتحدة أنّ العرب ـ بهذا الطلب ـ يتهرّبون من التوصل إلى التسوية السلمية ، وإنهاء الصراع . واقترحت عليهم الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لحل الخلافات بينهم بمساعدة فريق ثالث ، أو منظمة دولية ما .
Ibid , 1/1079 (The Acting Secretary of State – Bruce , to Certain Diplomatic Mission , Dec. 16 ,1952)

(3) **FRUS 1952-1954, VOL.9,**1/1073 (Minutes of 15th Meeting of U.S Delegation to the 7th Regular Session of the UNGA , Nov.28 ,1952).

- **وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)**

أ- تأسيس الأونروا

واجهت لجنة التوفيق عقبات كبيرة ولم تحرز أي تقدم تجاه قضية اللاجئين ، ومع انتهاء برامج الإغاثة المباشرة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR)[1] في آب عام 1949م ، أرادت الولايات المتحدة انشاء هيئة دولية تابعة للامم المتحدة ، للاعتناء بقضية اللاجئين ، بحيث يتمتع مديرها التنفيذي بصلاحية توجيه المفاوضات السياسية ، التي تشمل الحدود واللاجئين ، وتنفيذ برامج الإغاثة المباشرة للاجئين ، وتوجيه برامج التطوير الاقتصادي في المنطقة نحو عودة اللاجئين ، وإعادة توطينهم ، وتأهيلهم اقتصادياً ، واجتماعياً.[2]

وقد أُسّست الأونروا نتيجة لتوصيات بعثة المسح الاقتصادية ، والتفاهم الأمريكي البريطاني حول دور الوكالة الجديدة [3] ، الذي أدى إلى صدور قرار رقم 302 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول عام 1949م ، الداعي إلى توحيد جهود منظمات الأمم المتحدة مثل : اليونيسف ، ومنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو ، ومنظمة اللاجئين الدولية ، والمنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية ، كالصليب الأحمر ، ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات ، وغيرها فوضعت في بوتقة واحدة ، وسميت (الأونروا) ، وكلفت بالمهام التالية : التعاون مع الحكومات المحلية في الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية . والتشاور مع الحكومات

---

(1) United Nations Relief for Palestine Refugees ، وهي هيئة أنشاتها الأمم المتحدة ، لتنظيم وتنسيق جهود المنظمات الدولية كالصليب الأحمر ، في اغاثة اللاجئين الفلسطينين . بموجب القرار 212 الصادر في 19 تشرين ثاني 1948 طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 20/1

(2) **FRUS 1949,VOL6,** 1399-1400 (Memorandum by the Assistant Chief of Division of International Org. Affairs , Sept. 23,1949)

(3) **Ibid ,** 68 (Statement by the U.S and U.K Groups , Nov. 14 -15 ,1949)

المهتمة بالشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة. [1]

وهذه إشارة إلى أنّ الأونروا هيئة مؤقتة أنشئت لتنفيذ توصيات بعثة المسح التي تخدم السياسة الأمريكية في المنطقة ، ونجد تأكيد ذلك في البند الخامس من القرار الذي نصّ على استمرار مساعدة اللاجئين بغية تلافي تفشي المجاعة والبؤس بينهم ، ولدعم السلام والاستقرار في المنطقة مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 ، وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في أقرب وقت ، بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة .

وشكلت لجنة استشارية لمعاونة مدير الأونروا ، تألفت من ممثلي الولايات المتحدة ، وفرنسا وتركيا ، وبريطانيا ، وثلاثة أعضاء آخرين من الحكومات المساهمة في الأونروا لمساعدة مدير الوكالة في اختيار المشاريع ، وتنفيذها بالتشاور والاتفاق مع الدول المعنية. وقد أمّن له القرار 33.7 مليون دولار ، منها 20.2 مليون للإعانة المباشرة لمدة 18 شهراً و13.5 مليون دولار لبرامج التشغيل التي تنتهي في حزيران عام 1951م ، إلا إذا قررت الجمعية العامة غير ذلك.[2]

وقد عُين المهندس الكندي هوارد كيندي (Howard Kennedy) مديراً للأونروا عام 1950 ، بينما عينت الولايات المتحدة جون بلاندفورد (John Blandfor)[3] ممثلاً لها في مكتب الأونروا الرئيس في بيروت.[4] وقد أبدت جامعة الدول العربية استعدادها للتعاون مع الأونروا شرط أن لا يخل ذلك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن أموالهم وأملاكهم.[5]

---

(1) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 22/1.

(2) **نفسه** ، 1 / 22

(3) مندوب الولايات المتحدة لدى المكتب الرئيس للأونروا في بيروت ، برتبة سفير ، وأصبح مديراً للأونروا منذ 1 تموز 1951م وحتى آذار 1953. **FRUS 1951,VOL5 ,** XVII (List of Persons)

(4) **FRUS 1950,VOL5,** 892 (The Legation in Lebanon to the Secretary of State , May 16,1950)

(5) جامعة الدول العربية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية** ، 152 (القرار 325 بتاريخ 12 حزيران 1950م).

رأت الولايات المتحدة [1] أنّ الأمم المتحدة قادرة على حل مشكلة اللاجئين ، حيث تتولى لجنة التوفيق معالجة الجانب السياسي منها ، أما الأونروا ، فعليها أن تهتم بجانب الإغاثة والتوطين خاصة في ظل إبداء بعض الدول العربية استعدادها لقبول توطين اللاجئين ، لذا رأت أن على الأونروا وضع الخطط لنقل اللاجئين إلى الدول التي ترغب في توطينهم ، والحصول على موافقة اللاجئين أيضا.[2]

وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية إلى ممثلها لدى الأونروا ، بلاندفورد ، أن يراعي في مهامه تقرير بعثة المسح الاقتصادي كمرجعية له ، مع وضع التعديلات اللازمة إن اقتضت الضرورة والتوصية بها ، كاستمرار برامج الإغاثة ، والتشغيل ، والتوطين ، وتوسيع صلاحيات الأونروا ونطاق عملها. وأن لا تتعارض مشاريعها مع مشاريع وزارة الخارجية التي تنوي القيام بها في الشرق الأدنى ، والتي تشمل اللاجئين في دول المنطقة ، لحفظ الاستقرار فيها ، ومقاومة الشيوعية وتمتين العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة وبريطانيا.[3]

ولدعم هذه السياسة وإنجاحها ، عملت وزارة الخارجية على رفع نسبة مساهماتها في تمويل برامج الأونروا إلى60% ، خوفاً من فشل هذه البرامج ، وانعكاساته على الأمن القومي الأمريكي وعمل سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة على إقناع الدول الأعضاء كبريطانيا وفرنسا على رفع قيمة تبرعاتهم للأونروا.[4]

---

(1) كان الرأي السائد في وزارة الخارجية الأمريكية أن الأمم المتحدة هي الجهة الأنسب لحل المسألة الفلسطينية ، لكنها كانت تراجع سياستها اتجاه الجهة الاممية التي تتولى المسألة بحسب نتيجة جهودها ، فمثلاً ، بعد انهيار المباحثات في مؤتمر باريس ظهر رأي يميل نحو تحويل صلاحيات لجنة التوفيق إلى الأونروا ، بحيث تتولى مسألة التعويضات إلى جانب مسألة توطين اللاجئين ، وإلى الجنرال ريلي ، رئيس فريق الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، صلاحية التسوية السياسية . إلا أنّ بلاندفورد عارض ذلك ، وتخوف الجنرال ريلي من إضعاف تأثيره في لجنة مراقبة الهدنة ، كما أن الشروط المرجعية التي تعمل بها لجنة التوفيق لا تنطبق على لجنته ، هذا فضلاً عن احتمال معارضة بريطانيا وفرنسا لهذه المقترحات .

FRUS 1951 , VOL.5 , 944 – 946 (U.S Representative at U.N – Austin , to the Department of State , Nov. 29 , 1951)

(2) **Ibid ,** 63-64 (Agreed Conclusion and Recommendations of Conference of the Middle Eastern Chiefs of Mission - Istanbul , Feb 14 ,1951)

(3) **FRUS 1950,VOL5,** 963-964 (The Secretary of State to Ambassador J. Blandford at Birut , Aug. 3 ,1950)

(4) **Ibid ,** 1073-1074 (Memorandum by the Secretary of State to the President , Dec. 11,1950)

وقد جاءت هذه الجهود الأمريكية بعد صدور قرار الجمعية العامة رقم 393 في 2 كانون الأول عام 1950م ، الذي دعا إلى استمرار مساعدة اللاجئين الفلسطينيين ، وتأسيس صندوق إعادة الدمج[1] ، الذي يهدف إلى دمج اللاجئين في اقتصاد الشرق الأدنى.[2]

ب- مشروع بلاندفورد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين

قبل أن يتسلم بلاندفورد إدارة الأونروا ، وضع تصوراً لسياسة دمج اللاجئين ، وقد عرّفها بأنها برنامج لتحويل مناطق سكن اللاجئين المؤقتة إلى أماكن سكن دائمة مع القدرة على إعالة أنفسهم من خلال مساعدات دولية تغطي فترة البرنامج كاملة ، كما تهدف إلى دفع التعويضات الفردية للاجئين ، وتصفية مطالبهم.[3]

وبعد أن تسلم إدارة الأونروا في شهر تموز 1951، عرض مقترحاته على اللجنة الاستشارية للبدء باتصالاته مع الدول العربية التي أبدت استعدادها لقبول دمج اللاجئين ، ففي مصر ، أسفرت مباحثاته مع وزير الخارجية المصري ، محمد صلاح الدين ، عن الحصول على دعم الحكومة المصرية لمشاريع الدمج في مصر والدول العربية ، وتعهد وزير خارجيتها على حث سوريا على التعاون مع الأونروا ، وعدم معارضتها لمشروع إرسال أصحاب المهارات من اللاجئين إلى ليبيا.[4]

---

(1) لاحظ بلاندفورد في مباحثاته مع معارضة سوريا المشاريع التي تهدف إلى إعادة توطين اللاجئين (Resettlement)، فاستخدم مصطلح الدمج (Reintegration) للترويج والتمويه على أهداف مشروعه ، وكلا المصطلحين يؤديان إلى هدف واحد ، وهو إعادة توطين اللاجئين.

FRUS 1950, VOL.5 , 948 (The Ambassador J. Blandford to the Secretary of state , July 8,1950)

(2) طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 25/1.

(3) **FRUS 1951, VOL.5,** 717-718 (Memorandum by the Adviser in the office of U.N Economic and Social Affairs – Tomlinson , June 13,1951)

(4) حصلت الأونروا على موافقة الحكومة الليبية لتوطين 2500 لاجئ في تشرين الثاني 1951م ، وقد نال هذا المشروع موافقة مبدئية من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بهدف إنقاذ اللاجئين من حياة البؤس والشقاء ، على أن تدرس تفاصيل المشروع وأبعاده ، وتعطي رأيها النهائي فيه لاحقاً .

صافي ، خالد ، **اللاجئون الفلسطينيون** ، المجلة الباحثة في قضايا اللاجئين ، العدد 4 ، شتاء 2007م (33-34).

واقترح إسماعيل شيرين – مسؤول الاتصال مع الأونروا – أماكن إضافية في سيناء يمكن التنقيب فيها عن مصادر للمياه ، تمهيداً لبدء مشاريع الأونروا ، وطمأن بلاندفورد بأن معارضة المفتي محمد أمين الحسيني ، لمشاريع الدمج في سوريا لن تدوم طويلاً.[1]

لم تعترض الأردن على مشروع بلاندفورد ، وقام بلاندفورد بزيارة مشروع موسى العلمي قرب أريحا الذي يهدف إلى توطين 25 عائلة من اللاجئين المزارعين ، وتوفير مئة فرصة عمل لهم واستصلاح ألفي دونم من الأراضي ، وأعرب بلاندفورد عن استعداده لدعم هذا المشروع الصغير وتطويره ، وتوسيعه ، وطلب إلى العلمي تقديم مقترحاته الخاصة والعقبات التي تواجهه. لكن العقبة الأهم ، التي ناقشها مع الجنرال ريلي (William Riely)[2] ، هي الحاجة إلى عقد اتفاقية بين الدول لتنظيم استغلال نهر الأردن[3] وروافده ، ولا سيما نهر اليرموك ، على أمل أن تتمكن الأونروا من تمويل المشاريع الخاصة بدمج اللاجئين الفلسطينيين.[4]

وفي اجتماع آخر مع إسماعيل شيرين ، طالب بلاندفورد بضمانات لحفظ حقوق مصر في الثروة المعدنية في سيناء ، وعدم تنفيذ أية مشاريع يمكن أن تنافس المشاريع المصرية الخاصة ، وأن لا تمس بحقوق اللاجئين الواردة في القرار 194. أما في سوريا فقد أعرب رئيس وزرائها ، خالد العظم عن استعداد بلاده لتحمل مسؤولية حل مشكلة اللاجئين الموجودين في سوريا ولبنان ، حيث يمكن أن

---

(1) **FRUS 1951, VOL.5,** 829-830 (The Charge in Lebanon – Bruins , to the Department of State , Aug. 10,1951)

(2) أمريكي ، ترأس فريق مراقبة الهدنة التابع للأمم المتحدة. **FRUS 1951, VOL.5,** XXVIII (List of Persons)

(3) عارضت إسرائيل قيام الأردن بتنفيذ أي مشروع على نهر اليرموك في آب 1951م ، واعتبرته عملاً حربياً ، وطالبت بعقد اتفاقية بين الدول لتنظيم استغلاله ، وقد أيدت الولايات المتحدة موقف إسرائيل ، وطلبت إلى بلاندفورد الامتناع عن تنفيذ مشاريع على نهر اليرموك. **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/893-894 (Foot note)

(4) **FRUS 1951, VOL.5,** 830-831 (The Charge in Lebanon – Bruins , to the Department of State , Aug. 10,1951)

يوفر لهم فرص حياة أفضل. لكنه عرض المعوقات التي تواجه حكومته ، كتعويض أصحاب الأراضي التي سيوطن عليها اللاجئون ، ومشكلة الرأي العام السوري الرافض لهذه العملية .[1]

استنتج بلاندفورد من لقاءاته ، أنّ الدول العربية لا تعارض من حيث المبدأ مشروع دمج اللاجئين وقد حصل أيضا على موافقة جامعة الدول العربية على مشروعه ، بشرط أن لا تمس حقوق اللاجئين وفق القرار 194 ، وأن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الوفاء بها ، وأن لا يترتب على الدول العربية تمويل هذه المشاريع ، أو أي ضرر لاقتصادها القومي ، وأن تراعي هذه المشاريع احتياجات الفئات المتنوعة من اللاجئين كالمزارعين ، والصناع ، وأصحاب الأملاك والوظائف ، وغيرها. ويجب أن تحترم الأونروا سيادة كل دولة ، وحقها في الإشراف على هذه المشاريع ، وتوجيهها وتنفيذها.[2] وعلى الرغم من بقاء بعض العقبات [3] ، إلا أن ذلك لم يمنعه من طرح المشروع الذي عرف باسمه.

قدم بلاندفورد مشروعه إلى الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني عام 1951م ، بصفته مديراً للأونروا ، كتطوير لتقرير وضعه بالاشتراك مع مستشار الوكالة في منتصف العام نفسه . وتقوم فكرة المشروع على الإغاثة ، وإعادة دمج اللاجئين في دول الشرق الأدنى ببرنامج يمتد لـ 3 سنوات بدءاً من الأول من شهر تموز عام 1951م ، وبتكلفة قدرها 250 مليون دولار يخصص منها 50 مليون دولار للإغاثة ، والباقي لمشاريع الدمج . ويقوم المشروع على قاعدة المشاركة بين الأونروا والحكومات المحلية لتنفيذ مراحله ، بدءاً بالتخطيط ، والتمويل ، والتنفيذ وتقديم الخبرات والمساعدات الفنية والإنشائية ، ليستفيد منها اللاجئون بالدرجة الأولى ، ومواطنو تلك الدول ، مع الالتزام بأنّ لا يضرّ

---

(1) **FRUS 1951, VOL.5**, 847 (The Charge in Lebanon – Bruins , to the Department of State , Aug. 31,1951)

(2) جامعة الدول العربية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية** ، 153 (قرار 389 بتاريخ 10 تشرين الأول 1951م).

(3) منها : أن الدول العربية كانت تنتظر نتائج مؤتمر لجنة التوفيق في باريس ، وحساسية الرأي العام العربي من المشاريع التي تمس بحقوق اللاجئين ، ومعارضة لبنان لتنفيذ مشاريع على أراضيها نظراً لظروفها الخاصة ، وخوف بعض الدول كسوريا والعراق من الإعلان عن قبول مشاريع الدمج.
FRUS 1951 ,VOL.5, 928- 929 (The Ambassador in France – Bruce , to the Department of State , Nov.10 ,1951)

مشروع الدمج بحق اللاجئين في العودة أو التعويض[1]. والعبارة الأخيرة ذكرت فقط للتمويه والخداع ، فدمج اللاجئين ، وإيجاد حياة بديلة لهم في دول الشرق الأدنى يعنيان التوطين النهائي ، وفقدان حقهم في المطالبة بالعودة . وهذا هو جوهر المشروع .

أما أهداف المشروع العامة ، فكانت ترمي إلى مساعدة اللاجئين على توفير مساكن دائمة لهم في ضواحي مجاورة للمدن ، أو إنشاء قرى ريفية جديدة ، وجعل اللاجئين قادرين على إعالة أنفسهم ، والمساهمة في اقتصاد الدول التي يعيشون فيها . ولتحقيق هذه الأهداف ، لا بد من تنفيذ برامج محددة بالتعاون بين الأونروا والحكومات المحلية مثل إيجاد فرص عمل تتلاءم مع مهارات اللاجئين وخبراتهم ، وتوفير التدريب الكافي لهم وتوفير القروض لمساعدتهم على تأسيس مشاريع ربحية ، وإقامة مشاريع كبيرة كاستصلاح الأراضي الزراعية ، ومشاريع الري ، والطرق ، وغيرها ، وهذا يتطلب أيضاً نقل اللاجئين من أماكن إقامتهم المؤقتة إلى أماكن التوطين ، بتمويل مباشر من الأونروا ، أو من خلال الحكومات أو جهات أخرى.)

ولتشجيع دول الشرق الأدنى ، واستمالة الرأي العام لديها لتأييد برامج الأونروا ، خططت الأونروا للقيام ، بالتوازي مع مشاريع الدمج ، بمشاريع تطويرية لمنفعة مواطني تلك الدول وطلبت إلى تلك الحكومات فحص مدى ملاءمة المشاريع الخاصة باللاجئين لمشاريع التطوير الوطنية لتلافي أيّ تعارض ، وتعهدت بالإسهام في توفير المساعدات الفنية ، والاقتصادية والأبحاث لتنفيذ تلك المشاريع.[2]

وقد قسم مشروع الدمج اللاجئين البالغ عددهم 878 ألفاً ، إلى ثلاث فئات :

(1) https://unispal.un.org (Special Report of the Director and Advisory Commission of UNRWA , A/1905/Add.1, June 30,1951).

(2) https://unispal.un.org (Special Report of the Director and Advisory Commission of UNRWA, A/1905/Add.1, June 30,1951).

1- الفئة الأولى : وتتألف من 150 ألف أسرة ، بمعدل 6 أفراد لكل أسرة ، حيث يوفر لها التدريب ومشاريع تجارية مربحة ، ويتم إسكانها بجوار المدن.

2- الفئة الثانية : وتتألف من 50 ألف أسرة يمكنها العمل في الزراعة . وتضم الفئة الأولى والثانية أفراداً من فئة الصناع ، وأصحاب الحرف لتأمين احتياجات المناطق الريفية.

3- الفئة الثالثة : وتتألف من 50 ألف أسرة ، وهي التي يملك أفرادها الخبرة في العمل الزراعي.

أما برنامج الإغاثة ، فكان يهدف إلى تقليل عدد اللاجئين الذين يعتمدون على الإغاثة المباشرة خلال تنفيذ برنامج الدمج الذي يمتد حتى شهر تموز عام 1954م ، ويظهر ذلك جلياً في تراجع الميزانية التي رصدت للإغاثة من 27 مليون دولار عام1952/1951م إلى 5 مليون دولار عام 1953/1954م ([1]) . وقد افترض بلاندفورد أنه بعد تنفيذ برنامج الدمج ، سيتم منح اللاجئين الحقوق المدنية كالجنسية ، وحقوق العمل ، والتنقّل ، والتملّك في الدول التي يعيشون فيها ، لكنّ مختلف هيئات اللاجئين في عمان وبيروت عارضت قبول التوطين بديلاً عن حقهم في العودة والتعويض[(2)].

وعند عرض مشروع بلاندفورد في الجمعية العامة ، أيدت بريطانيا ، وفرنسا ، وتركيا مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لتنفيذ ذلك المشروع ، بينما امتنع الاتحاد السوفيتي والكتلة الموالية له ، والأرجنتين ، وكندا عن التصويت ، وانتهت الجلسة بصدور قرار الجمعية العامة رقم 513 بتاريخ 26 كانون الثاني عام 1952م ، الذي يتبنّى برنامج الأونروا مع بعض التعديلات في نفقات الإغاثة واستمرار تدفق المساعدات لصندوق الدمج ، ومنظمات الأمم المتحدة التي تقدم خدمات الصحة والتعليم للاجئين.[(3)]

---

(1) https://unispal.un.org (Special Report of the Director and Advisory Commission of UNRWA, A/1905/Add.1, June 30,1951).

(2) العارف ، عارف ، **نكبة فلسطين** ، 1120/5.

(3) **نفسه** ، 1120/5 ؛ طعمه ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 1/ 29 – 30.

استغلت الولايات المتحدة فرصة طرح المشروع ، في محاولة لإقناع الدول العربية برفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل ، وتشغيل محطة تكرير النفط في حيفا ، والسماح لها بالملاحة في قناة السويس ، بحجة اقتطاع جزء من عائداتها لتمويل برامج التوطين ، وخصمها من قيمة التعويضات التي يترتب عليها دفعها.[1] وانتهز بعض زعماء الكنائس في الولايات المتحدة ، وبعض السياسيين الفرصة لطرح مشروع مشابه لمشروع بلاندفورد على الأمم المتحدة ، بتكلفة 800 مليون دولار ، مع التركيز على توطين 750 ألفاً من اللاجئين في العراق ، وتوطين الآخرين في الأردن ، وسوريا ، واستبعاد خيار عودة اللاجئين إلى ديارهم ، لأنها تهدد كيان إسرائيل واقتصادها[2] .

لم يعكس صدور القرار 513 ، بدون معارضة الدول العربية ، رغبة فعلية منها في تنفيذه فقد أعربت الولايات المتحدة وبريطانيا عن الحاجة لبذل جهود دبلوماسية تدعم مواقف الأونروا لحث الدول العربية على قبول تنفيذ برامج الدمج ، والحصول على مساعدات مماثلة لمنفعة مواطنيها ، خاصة وأنّ الأردن وسوريا لم تقوما بأية خطوة عملية تجاه المشروع ، وانتقدتا بلاندفورد لأنه يركز على برامج الإغاثة أكثر من برامج الدمج ، كتنفيذ مشاريع تعليمية وتشغيلية لإقناع اللاجئين بالأمر الواقع ولتسهيل دمجهم في المجتمعات العربية ، لأن فرص عودة أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل ضئيلة [3].

وهذا يتّضح من موافقة الحكومة السورية على إعادة توطين نصف مليون لاجئ في المباحثات التي أجرتها مع بلاندفورد ، مشترطة التكتم على موقفها ، وتنفيذ المشروع بعيداً عن الرأي العام الشعبي والصحافة. [4] حيث طالب الرئيس أديب الشيشكلي في مباحثاته مع إدوين لوك (Edwin

---

(1) **FRUS 1951, VOL.5, 975** (The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Offices , Dec. 29 ,1951).

(2) غنيم ، عادل ، **قضية اللاجئين** ، 75-76.

(3) **FRUS 1952-1954 , VOL.9 ,** 1/ 910-911 (The Charge in Jordan – Fritzlan , to the Department of State , Apr.3 , 1952)

(4) **Ibid ,** 927 (The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Offices , May 8,1952)

Lock)[1] بمساعدات لسوريا أكبر من التي عرضها بلاندفورد ، وتعويضات بدل قيمة الأراضي التي سيوطّن عليها اللاجئون ، وتنفيذ مشاريع صناعية وزراعية تعود منفعتها على المواطن السوري.[2]

كما أجرى دبلوماسيو الولايات المتحدة سلسلة من اللقاءات مع قادة الدول العربية ، وراقبوا تصريحاتهم العلنية في الصحافة لتقييم المرحلة السابقة من أداء الأونروا ، والسياسة التي يتوجب القيام بها لتخطي العقبات الرئيسة ، التي تحول دون تنفيذ برامج الدمج ، وتتمثل في خوف الدول العربية من حرمان اللاجئين من حقهم في العودة والتعويض ، وهذا ما أكدته تصريحات المسؤولين في الأردن وسوريا ، بأنّ قبولهم توطين اللاجئين لا يعني حرمان أولئك اللاجئين من حقوقهم التي نص عليها قرار 194 ، لذلك ، أوصت وزارة الخارجية الأمريكية بالعمل على إعداد مشروع قرار في الجمعية العامة يوازي في مضمونه القرار 194[3] خاصة الفقرة 11 منه ، والمتعلقة بحق اللاجئين في العودة والتعويض ، ويعطي الأونروا صلاحية تنفيذه لتبديد مخاوف الدول العربية ويشجعها على قبول مشاريع الأونروا.[4]

---

[1] مندوب الولايات المتحدة في اللجنة الاستشارية للأونروا منذ شباط 1952م.
ليش ، ديفيد (محرر) ، **الشرق الأوسط والولايات المتحدة** ، 75.

[2] **نفسه** ، 75.

[3] لم يصدر قرار عن الجمعية العامة بهذا المضمون ، لأن المقصود من طرح هذا المشروع هو إلغاء قرار 194، وجعل القرار الجديد مرجعية الأونروا ، بينما صدر فعلاً قرار 720 في 27 تشرين الثاني 1953م لتمديد ولاية الأونروا ، والتأكيد على عدم الإخلال بالفقرة 11 من القرار 194. طعمة ، جورج (محرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 1/33-34.

[4] **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/ 1022-1024 (Department of State : Paper Position , Oct. 4,1952)

المشاريع الأمريكية لعودة اللاجئين وتوطينهم

أ- موقف الولايات المتحدة من عودة اللاجئين

عكس دور ممثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق[1] موقف بلاده من قضية اللاجئين برمّتها، والذي كان يتمثل بالتالي :

أولاً – معارضة عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم ، لأنها تضعف إسرائيل ، وتهدد مستقبلها.

ثانياً – الموافقة على عودة عدد معتبر منهم ، ولم تصر على عودة عدد معين ، ففي البداية طالبت الولايات المتحدة إسرائيل بقبول عودة 250 ألف لاجئ ، ثم سرعان ما تراجعت عن العدد ليصل إلى 100 ألف ، حتى وصل بها الأمر إلى اعتبار عودة اللاجئين إلى إسرائيل مسألة ميتة قبيل انتهاء مؤتمر باريس عام 1951م.[2] لكنّ ذلك لم يمنع من طرح مقترحات على سفير إسرائيل في الأمم المتحدة (إيبان) ، تقبل إسرائيل بموجبها عودة 50-100 ألف من المزارعين العرب ، ودفع التعويضات للاجئين ضمن صفقة ستعود على إسرائيل بمنافع اقتصادية وسياسية ، إذ يمكنها أن تُنمّيَ اقتصادها في ظل تخفيف أو رفع العرب المقاطعة الاقتصادية تجاهها ، والسماح للسفن الإسرائيلية بالإبحار في قناة السويس وصولاً إلى التسوية السلمية مع الدول العربية.[3]

وقد يكون سبب طرح هذه المبادرة مع نهاية عام 1952م ، محاولة لاستمالة مصر والدول العربية الأخرى لقبول المشاركة في قيادة الشرق الأوسط ، وإنجاز تسوية سلمية يمكن أن تستخدمها في الدعاية الانتخابية الرئاسية للحزب الديمقراطي .

---

(1) كان ممثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق ، منذ إنشائها ، يتلقى تعليماته من وزارة الخارجية ، ويرفع تقاريره الدورية إليها وبناء على ذلك ، فقد اعتبر الباحث ، أنّ اقتراحاته الخاصة بشأن اللاجئين تشكل انعكاساً لموقف بلاده منها ، ولتجنب تكرار المعلومات ، أراد الباحث هنا أن يوضح الأسباب الكامنة في التحولات التي طرأت على مواقف الولايات المتحدة منذ 1949-1952م.

(2) **FRUS 1951, VOL.5,** 894 (Department of State : Paper Position , Oct.12 ,1951

(3) **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/ 1069 (The Acting Secretary of State to the Embassy in Israel , Nov. 25 ,1952)

ثالثاً – إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في البلاد العربية كسوريا ، والعراق ، والأردن.

رابعاً – التسوية السلمية العامة ، وحل قضية اللاجئين أمور ضرورية للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي ومصالحها في الشرق الأدنى.[1]

تعكس هذه التطورات ، التي طرأت على مواقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين ، تفاعل السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع عوامل وتطورات داخلية وخارجية ، فعلى الصعيد الداخلي أجرى الرئيس ترومان تغييرات في وزارة الخارجية والدفاع بسبب توتر العلاقات بين الرئيس ترومان ، ووزير الخارجية ، جورج مارشال[2] ، ووزير الدفاع ، جيمس فورستال[3]، اللذيْن عارضا الاعتراف الفوري بإسرائيل ، وأيدا جهود برنادوت لإعادة اللاجئين إلى ديارهم انطلاقاً من فهمهما وحرصهما على المصالح الأمريكية في الشرق الأدنى ، لكنّ ترومان تخوف من استمرار هذه الخلافات ، وإظهار الانقسام بشأن السياسة الخارجية في الإدارة الأمريكية للرأي العام[4]، فعيّن ترومان دين أشيسون خلفاً لمارشال في وزارة الخارجية ، وعزل لوي هندرسون من رئاسة دائرة شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا (NEA) مع بداية عام 1949م بسبب معارضته لسياسة الرئيس تجاه فلسطين ، وتم تعيينه سفيراً للولايات المتحدة في الهند ، وعين بدلاً منه جون هيلدرنج (John Hellidring) مساعداً خاصاً لشؤون

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6,** 1208 (The Secretary of State to the Embassy in Israel July 6,1949)

(2) من جنرالات الحرب العالمية الثانية ، وضع خطة عرفت باسمه لإنقاذ أوروبا من الانهيار الاقتصادي عام 1947م ، وعندما تولى وزارة الخارجية الأمريكية ، لم يكن على وئام تام مع الرئيس ترومان ، فقد عارض سياسة الرئيس تجاه فلسطين خوفاً من زج القوات الأمريكية في صراع سيؤدي إلى تدخل السوفيات في المنطقة ، وحمّله الجمهوريون مسؤولية وصول الشيوعيين إلى الحكم في الصين ، ما دفعه إلى الاستقالة عام 1949م ، وعينه الرئيس ترومان رئيساً للصليب الأحمر الأمريكي .

Ueblhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years ,** 383 – 386.

(3) عارض فورستال سياسة ترومان تجاه فلسطين ، لأن ذلك يدفع العرب إلى التقارب مع السوفيات ، ما يهدد المصالح الأمريكية في الشرق ، خاصة وأن بوادرها بدأت تظهر في تعطل الشركات النفطية لاستثماراتها وخسارتها . استقال من منصبه على خلفية الاتهامات الموجهة اليه بمعاداة السامية ، وعين الرئيس ترومان مكانه لويس جونسون (Louis Johnson) ، الذي كان من أهم مساعدي الرئيس في حملته الانتخابية الثانية عام 1948م .

Ueblhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years ,** 270 ,

(4) McDonald , James , **My Mission in Israel** , 13
Truman , Harry , **Memories** , 2/163

فلسطين ، وهو منصب مستحدث للتقليل من دور دائرة شؤون الشرق الأدنى[1] ، التي تولى رئاستها ستيوارت جوزيف (Satterthwaite Joseph).[2]

ولعلّ إنشاء إسرائيل في منطقة تقع في قلب المصالح الأمريكية ، جعل الالتزام الأمريكي بدعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أمراً غير قابل للتراجع عنه ، وجعل من مسألة عودة اللاجئين إلى ديارهم أمراً ثانوياً بالنسبة لها ، وسلّمت بأنّ حسم أمر عودتهم بيد إسرائيل التي فرضت أمراً واقعاً باستقبالها 800 ألف مهاجر يهودي ، أي ما يوازي عدد اللاجئين الفلسطينيين تقريباً ، ما جعل أمر عودتهم صعباً من الناحية العملية بحسب وجهة نظرها ، وجعلها تنظر إلى قضيتهم من منظار إنساني بحت . ومن جانب آخر ، خشيت من مخاطر استمرار مأساتهم على التسوية السلمية ، أو أن تشكل منفذاً للسوفيت في المنطقة.[3]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ، لماذا تعاملت الولايات المتحدة مع مسألة اللاجئين اليهود من منظار سياسي وإنساني ، بينما نظرت لقضية اللاجئين الفلسطينيين (العرب) من منظور إنساني بحت؟ والإجابة على مثل هذا التساؤل معقدة ، ومتشابكة ، وتتداخل فيها عوامل كثيرة منها : الرأي العام والسياسة الخارجية ، والمصالح الأمريكية ، والظروف الدولية . ويمثل جوهر موقف الولايات المتحدة من حق العودة أيضاً. فأعضاء الكونغرس كانوا متعاطفين مع اسرائيل ، مثل عمانويل سيلر ، الذي صرح في أيلول 1949م بأن على مجلس النواب أن يحفظ في الأذهان أنّ "الإسرائيليين لم يخرجوا العرب من فلسطين ، بل أصروا على بقائهم فيها "[4].

---

(1) Ueblhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years ,** 230- 231

(2) لم يجد الباحث ترجمة لشخصيته ، إلا أن الوثائق ـ مع بداية عام 1949م ـ تظهر مسؤوليته عن مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا مثل الوثيقة التي تحدثت عن مباحثاته في العراق . **FRUS 1949 , VOL.6 ,** 189 (Jan. 25, 1949)

(3) **Hearing Before The Committee of Foreign affairs : Palestine Refugee** , 81 Congress, Second Session on S.J Res.153 , Feb. 16-17 , 1950

(4) محمد ، فاضل ، **الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين** ، 38.

حتى أن بعضهم لم يسمع بمشكلة اللاجئين عند مناقشة برنامج مساعداتهم ، وأن بعض الصحف تجاهلت الكارثة التي حلت بهم ، وأبدت بعض الصحف التي تناولت قضيتهم ، نوعاً من التعاطف ، وأبدى بعضها الآخر معارضة لبرنامج المساعدات.[1] فالرأي العام الأمريكي كان متعاطفاً ويميل نحو إسرائيل في معظم القضايا بسبب الاضطهاد النازي الذي تعرض له اليهود ، وتعاظم التأثير الصهيوني على المستوى الرسمي والعام في الولايات المتحدة ، ومن جهة أخرى ، كانت الأفكار المسبقة عن العرب لدى الشعب الأمريكي تمنع أو تقلل من التعاطف مع قضاياهم ، فغالباً ما كان العرب يوصفون بأنهم إقطاعيون ، وغير ديمقراطيين ، ومعادون لليهود (لا ساميون)([2]) .

لم تنجرف كل دوائر الحكومة الأمريكية إلى هذا الحد من الانحياز ، فوزارة الخارجية ، ومجلس الأمن القومي ، وهيئة الأركان كانوا يحاولون الموازنة بين دعم إسرائيل ومصالحهم في الشرق الأدنى لذا حاولوا جذب دول الشرق الأدنى كلها للتوقيع على برنامج الأمن المتبادل بما فيها إسرائيل لتحصل تلك الدول على دعم مالي وعسكري مقابل التحالف مع الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي. ولتحقيق ذلك ، كان لا بد من دعم الجهود لإحراز اتفاق سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب وحل قضية اللاجئين على أساس إعادة توطينهم في الدول العربية ومساعدتها على استيعابهم من خلال المشاريع التي تقترحها وكالة الغوث بمساهمة تصل إلى 55% من الولايات المتحدة ، وقد حذرت فريقي الصراع من رفض التقارب مع الغرب بحرمانهم من الدعم إذا ما تعرضوا للاعتداء خلال الحرب العالمية المحتملة [3] ، وبعدها.[1]

---

(1) **FRUS 1949 , VOL.6 ,** 838 (Memorandum by the coordinator on Palestine Matter – McGhee , Mar. 15, 1949)

(2) **FRUS 1950 , VOL. 5 ,** 276 (Policy Statement Prepared in the Near Eastern Affairs (NEA) 3rd Revision , Dec. 28 , 1950)

(3) كانت الولايات المتحدة تتصور أن نجاح الاتحاد السوفيتي في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ومنابع النفط ، سيؤدي إلى جر العالم إلى حرب عالمية ، وتهديد أمن أوروبا والعالم الحر ، لذا ركزت جهودها على جعل تركيا أكبر قوة عسكرية في

وعندما فشلت الولايات المتحدة في إقناع الدول العربية للانضمام إلى حلف (قيادة الشرق الأوسط)[2] لمعارضتها لمرابطة قوات أجنبية على أراضيها في أوقات السلم ، وتنامي التيار القومي المعارض للسياسات الاستعمارية ، جعل الولايات المتحدة تتراجع عن خطط تحصين منطقة الشرق الأدنى ، ودعم توجه دولها نحو الحياد كأحد الخيارات السياسية البديلة.[3] ووقعت اتفاقية الدفاع المشترك مع إسرائيل بتاريخ 1 تموز 1952م ، تلك الاتفاقية التي أتاحت لإسرائيل الاستفادة من الدعم العسكري ، والمالي ، والأمنيّ الأمريكي مقابل الالتزام بالدفاع عن المنطقة التي هي جزء منها ، وبعدم استخدام المساعدات لغزو دولة أخرى.[4] وبذلك ، تكون الولايات المتحدة قد وقعت أول اتفاقية أمنية مع إسرائيل ، معطية (مانحة) إياها دوراً في حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية ما أدى إلى تخفيف الضغوط عليها لإعادة قسم من اللاجئين.

ويمكن القول أيضاً : إنّ عدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية ، عامل مباشر ومؤثر في موقف الولايات المتحدة من عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وقد بدا ذلك جلياً في ظل تنافس العراق بزعامة نوري السعيد ، والأردن بزعامة الملك عبد الله على مشروع وحدة الهلال الخصيب ومشروع وحدة سوريا الكبرى في ظل معارضة السعودية خوفاً من تعاظم دور الهاشميين.[5]

أوروبا بعد بريطانيا ، ومساعدة بريطانيا على ترتيب علاقتها مع مصر والعراق والأردن لجعلها قابلة للدخول في برنامج الدفاع المشترك.

(1) **FRUS 1951, VOL.5,** 4-7 (Memorandum by Assistant Secretary of State –McGhee , Titled, Proposed U.S Political and Military Action Required in the Middle East , Dec 27,1951)
FRUS 1951, VOL.5, 44-46 (Department of State : Proposed Policy Toward the Arab States and Israel , Feb. 10,1951) ,
Ibid , 156-161 (Statement by McGhee : Mutual Security Program , Aug. 3,1951)

(2) ظهرت فكرة تشكيل قيادة الشرق الأوسط (Middle East Command) في تشرين ثاني 1951م ، حيث دعت الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا مصر للانضمام إلى الحلف كدولة مؤسسة (كانت الولايات المتحدة تعتبر أهمية مصر تفوق أهمية إسرائيل من الناحية الاستراتيجية وقدرتها على التأثير في العالم العربي والإسلامي).

(3) **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/ 195-199 (National Intelligence : Special Estimate Prospect for Inclusive Middle East Defense Org. , Mar 17,1952)
FRUS 1952-1954, VOL.9, 1/ 257-260 (Memorandum by Acting Regional Planning Adviser Bureau of NEA ,Re- appraisal of U.S Policies in the NEA Area , July 25,1952)

(4) Abdul Hadi, Mahdi , **Documents on Palestine** ,1/171

(5) مصطفى ، أحمد ، **الولايات المتحدة** ، 88-90.

وكان قيام الضباط الأحرار بالثورة في مصر عام 1952م ، وإلغاء الحكم الملكي ، مؤشراً على نمو الحركات القومية التي أقلقت الولايات المتحدة ، خاصة بعد تجربة الانقلابات في سوريا التي لم تظهر توجهاً محدداً نحو الغرب ، فبينما أظهر حسني الزعيم ميله للغرب ، أبدى خالد العظم عدم الرغبة في تلقي المساعدات الأجنبية ، وأظهر وزراء في حكومته ميلهم نحو الاتحاد السوفيتي وسمحوا للصحافة بمهاجمة سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة.[1] كما أن حالة الوهن والضعف لتلك الدول التي تحررت من الاستعمار ، لم تعطها المجال أو القدرة على التأثير في سياسة الولايات المتحدة ، أو معارضتها .

لقد أدت هذه العوامل والتطورات إلى بلورة وزارة الخارجية موقفاً جديداً من مسألة عودة اللاجئين في شهر تشرين الثاني عام 1952م ، ساهمت فيه دائرة شؤون الشرق الأدنى وممثلو الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، وكان البحث يدور حول كيفية قيام الولايات المتحدة بتكوين اعتراف عام بأن عودة اللاجئين إلى إسرائيل أصبحت غير ممكنة ، ودفْع الآخرين لطرح هذا الموقف دون أن تتورّط هي في الإعلان عن ذلك مع الحرص على إظهار أن موقف الولايات المتحدة مع عودة عدد مقبول (غير محدد) من اللاجئين المزارعين إلى ديارهم ، وأن ينوّه الدبلوماسيون الأمريكيون لإسرائيل بالفائدة التي ستجنيها من عودة عدد محدود من اللاجئين[2].

خطة ماكجي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين

هناك ارتباط وثيق بين تفسير الولايات المتحدة للقرار 194 ، وبين موقفها من إعادة توطين العدد الأكبر منهم في البلاد العربية والضفة الغربية ، حيث ألقت بثقل العملية على كاهل الأمم المتحدة ، وغالباً ما اكتفت بدور الموجه والمخطط للجهود الدبلوماسية التي بذلتها لجنة التوفيق بهذا

---

(1) مصطفى ، أحمد ، **الولايات المتحدة** ، 88-90.

(2) **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/ 1065-1067 (The Acting Secretary of State to the Embassy in Israel , Nov. 18,1952) .

الشأن. لذلك نجد أن المشاريع الخاصة بالولايات المتحدة لتوطين اللاجئين ، قليلة جداً ، ولعل من أشهرها خطة ماكجي (George McGhee)[1] ، التي عرفت أيضاً باسم برنامج تطوير الشرق الأوسط . وذلك للتغطية على أهدافها ، ولإقناع زعماء الدول العربية بمميزاتها ، وأهدافها التي تشمل تطوير بلدانهم اقتصاديا ، ورفع مستوى المعيشة فيها لجعلهم لا يشعرون بهدف الخطة الأساسي ، وهو التوطين.[2] ومن أجل إكساب الخطة المصداقية ، فقد خُصص قسم منها لتمويل عودة (200) ألف لاجئ إلى ديارهم ، بقيمة 45 مليون دولار.[3]

كانت حماية المصالح الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ، والتقليل من الأضرار التي لحقت بها هي المحرك وراء سعيها لإيجاد حل مبكر لمشكلة اللاجئين ، حيث استعدت للمساهمة في تقديم المساعدات المالية والتقنية لمشاريع التوطين بشرطين هما : عدم تحملها أية مسؤولية مباشرة لحل تلك المشكلة ، وأن لا تتعارض تلك المساعدات مع المصالح القومية الأمريكية [4].

تقوم فكرة برنامج التطوير الاقتصادي على أربعة أسس هي :

أ- تقديم المساعدات لتنمية دول المنطقة ، وتطويرها في عدة مجالات كالري والزراعة.

ب- الدمج بين تقديم الإغاثة وتوفير فرص العمل للاجئين.

ج- تتولى الدول العربية وإسرائيل المسؤولية عن اللاجئين ، مع تقديم المساعدات المالية والتقنية لها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتحت إشرافها ، وتكون على شكل هبات وقروض[5].

---

(1) دبلوماسي أمريكي تقلد عدة مناصب منها : منسق شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الخارجية الأمريكية حتى شهر تشرين الثاني 1949م ، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وغرب أسيا وأفريقيا ، ومع نهاية عام 1951م ، عين سفيراً للولايات المتحدة في تركيا
FRUS 1951,VOL.5, XXV (List of Persons)

(2) McGhee , George , **Envoy to the Middle world** , 39

(3) **FRUS 1949, VOL.6,** 984 (Memorandum by the Secretary of State to The President Truman , May 9,1949)

(4) McGhee , George , **Envoy to the Middle world** , 30

(5) أرادت الولايات المتحدة قبل الشروع في تنفيذ البرنامج التأكد من أن الهبات التي ستخصص لمشاريع التطوير والتوطين تصرف في محلها خوفاً من الإضرار بمكانة الولايات المتحدة ، ولضمان تحقيق البرنامج أهدافه.
FRUS 1949, VOL.6, 908 (Memorandum Conversation re- Arab Refugees Between U.S – U.K , Apr. 13,1949)

د- تسهم الولايات المتحدة في تمويل تنفيذ البرنامج بما لا يزيد عن 50%.[1]

وكان الهدف من البند الثاني من أسس البرنامج هو تخفيض عدد اللاجئين الذين يحتاجون إلى الدعم والإغاثة خلال ثلاث سنوات عن طريق توفير فرص العمل كما يلي :

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المجموع
عدد اللاجئين	700 ألف	500 ألف	300 ألف	***
تكلفة الإغاثة	5.25	1.87	1.25	8.25
تكلفة التشغيل	31.75	26.25	15.75	73.50
المجموع (مليون / دولار)	36.75	28.125	16.875	81.75

وقدرت تكلفة برنامج التوطين بـ(210) مليون دولار ، تتحمل الولايات المتحدة والدول الأعضاء ثلثي قيمتها ، والثلث الباقي يكون على شكل قروض من البنك الدولي ، أو بنك الاستيراد والتصدير ، ويتوجب على إسرائيل المساهمة فيه من قيمة تعويضات اللاجئين ، والتي قدرت بـ 50 مليون دولار[2]. ولكي تستوعب الدول العربية اللاجئين وتدمجهم في اقتصادها ، يجب زيادة إنتاجية أراضيها ، وتطوير صناعتها وطرق مواصلاتها.

وقد أظهرت بعض الدول العربية استعدادها لتوطين اللاجئين ، أو تشغيلهم بنسب متفاوتة بحسب قدرتها الاقتصادية ، وطاقتها الاستيعابية . فقد أظهرت الأردن ، وسوريا ، والعراق استعدادها لقبول توطين أعداد كبيرة منهم ، بينما عرضت لبنان قبول عدد محدود ، وأما مصر والسعودية فقد قبلتا

(1) **FRUS 1949 , VOL.6 ,** 983 (Memorandum by the Coordinator on Palestine Refugee Matters – McGhee , Titled : Palestine Refugee Problem , May 9,1949)

(2) **Ibid ,** 942- 943 (Memorandum by the Coordinator on Palestine Refugee Matters – McGhee , Annex 5 : Palestine Refugee Problem , Apr. 22,1949)

توطين أعداد رمزية مع عدم إغفال إمكانية هجرة أعداد من اللاجئين إلى دول أخرى ويظهر الجدول التالي تخمين ماكجي لقدرات الدول العربية في استيعاب اللاجئين [1] :

الدولة	خلال 2-3 سنوات	خلال 5-10 سنوات
سوريا	200000	750000
العراق	رمزية[2]	750000
الأردن والضفة الغربية	200000-150000	العدد نفسه
لبنان	50000	العدد نفسه
دول أخرى	أعداد قليلة ورمزية	العدد نفسه

نجح وزير الخارجية الأمريكي في إقناع الرئيس ترومان بضرورة عدم تأجيل مناقشة تكلفة تمويل خطة ماكجي وطرقها خشية فشل الخطة إذا عجزت ، أو لم توافق الولايات المتحدة على تمويلها ، ما يؤثر على مصالحها في الشرق الأدنى[3]. وبذلك يكون الرئيس قد أعطى وزارة الخارجية الإذن بتهيئة الظروف لتنفيذ البرنامج ، واستغلال الفرص المتاحة ، والتي تمثلت في استعداد حسني الزعيم[4] لقبول توطين (250) ألف لاجئ فلسطيني ، وكان قد طالب بإعطائهم التعويضات عن ممتلكاتهم وتقديم الدعم المالي لسوريا ، والتوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل عن طريق المفاوضات المباشرة إذا قدمت تنازلات مقبولة للعرب[5].

---

(1) **FRUS 1949 , VOL. 6** , 936-937 (Memorandum by the Coordinator on Palestine Refugee Matters – McGhee , Annex 1 : Palestine Refugee Problem, Apr. 22,1949)

(2) استثني العراق في هذه المرحلة بسبب الفترة الزمنية الطويلة التي يتطلبها تنفيذ مشاريع التوطين ، والتي تمتد من 5-10 سنوات في الوقت الذي تتفاقم فيه أوضاع اللاجئين ، وتحتاج إلى حلول سريعة. **Ibid** , 985 (May 9,1949)

(3) **Ibid ,** 970 (Memorandum by the Secretary of State to The President Truman : Repatriation of Arab Refugees From Palestine , May 4,1949)

(4) أحد ضباط الجيش السوري من أصول كردية ، خدم بالجيش العثماني برتبة ملازم امتاز بشخصة طموحة ومتهورة . قام بالانقلاب على شكري القوّتلي في 30 آذار 1949م على خلفية الاتهامات المتبادلة بسبب حرب 1948، وكان عهده فاتحة للانقلابات في سوريا ، إذ سرعان ما انقلب عليه سامي الحنّادي في 14 آب 1949م ، ولم يشهد عهده سوى القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .
بشور ، أمل ، **دراسة في تاريخ سورية السياسي والمعاصر** ، 138

(5) **FRUS 1949, VOL.6,** 965-966 (The Minister in Syria – Keeley , to the Department of State , May 9,1949)

وجد السفير الأمريكي لدى الزعيم نوايا صادقة ومتسامحة تجاه إسرائيل ، ورغبة في التوصل إلى السلام ، وحل مشكلة اللاجئين ، معللاً دوافعه برغبة الزعيم الشخصية في تبوّء مكانة مميزة كقائد عظيم ومؤثر مثل كمال آتاتورك ، على النقيض من بن غوريون ، الذي رفض مشروع الزعيم ، لأنه كان يريد التوسع خارج حدود التقسيم ، وعدم التقدم بحلول لمشكلة اللاجئين.[1]

وقد حاولت الولايات المتحدة في عام 1951م التوصل ـ مع حكومة أديب الشيشكلي[2] ـ إلى اتفاق لتوطين اللاجئين مقابل مساعدات مالية وعسكرية ، لكن جهودها لم تثمر بسبب معارضة السوريين لبرامج التوطين لأسباب داخلية ، وإصرارها على تطوير قدراتها العسكرية ، وأن تكون المساعدات موجهة ـ بالدرجة الأولى ـ لفائدة الشعب السوري ، وللاجئين الفلسطينيين بالدرجة الثانية.[3]

وقد فشلت جهود الولايات المتحدة في إقناع السوريين بقبول المساعدات ضمن برنامج النقطة الرابعة لتخوّف السوريين من نقل الولايات المتحدة معلومات عن الدول العربية لإسرائيل ، ولضآلة قيمة المساعدات المعروضة[4] ، ما يجعلهم في غنىً عنها ، ويظل اعتمادهم على أنفسهم في تنفيذ برامج التنمية الزراعية.[5] ولعل العامل الأهم في رفض السوريين للمساعدات كان إدراكهم أن مثل هذه البرامج موجهة في الأصل إلى دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للدول التي يعيشون فيها على حساب حقهم في العودة. [6]

---

(1) **FRUS 1949 , VOL. 6 , 1031-1032** (The Minister in Syria – Keeley , to the Department of State , May 19,1949)

(2) ينتمي لاصول كردية وعربية ، حارب في فلسطين تحت إمرة القاوقجي ، تدرج في المناصب العسكرية ، أطاح بحكم سامي الحنّاوي في 19 كانون الأول 1949م ،و امتاز بالتفرد بالحكم ، والتخلص من خصومه ، وإلغاء الأحزاب ، وقد اضطر إلى مغادرة سوريا عام 1954م بعد انقلاب هاشم الأتاسي عليه .
بشور ، أمل ، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر** ، 175

(3) **FRUS 1951, VOL.5,** 1091 (The Secretary of State to the legation in Syria , Dec 14,1951)

(4) خصصت الولايات المتحدة لسوريا مبلغ (150) ألف دولار من برنامج النقطة الرابعة خلال عام 1951م ، يصرف جزء كبير منها للخبراء الأمريكيين ، وبرامج تدريب السوريين على الآلات والأدوات التي سترسلها الولايات المتحدة إلى سوريا.
FRUS 1950, VOL.5, 280-281 (The Acting Secretary of State to the Certain Diplomatic and Consular Offices , Sept. 12,1950)

(5) **FRUS 1951, VOL.5,** 1076-1077 (The Charge in Syria – Clark , to the Department of State , May 28,1951)

(6) **FRUS 1950, VOL.5,** 242 (Policy Statement and Proposal Regarding the NEA , Mar. 6,1950)

أما في الأردن فقد أبدى رئيس الوزراء الأردني ، توفيق أبو الهدى ، استعداده لإعداد مشاريع تتناسب مع خطة ماكجي للتنمية والتطوير ، وقبول إعادة توطين اللاجئين في الأردن والضفة الغربية إذا التزمت إسرائيل بقرار التقسيم ، وسمحت بعودة اللاجئين في المناطق العربية التي تحتلها ، لكن السفير الأمريكي في الأردن تجاهل هذه الشروط ، وشدد على مبدأ قبول الدول العربية لتوطين اللاجئين مقابل حث إسرائيل على قبول مبدأ عودة اللاجئين إلى ديارهم[1] ، كما أيدت الولايات المتحدة من حيث المبدأ دمج فلسطين والأردن تحت زعامة الملك عبد الله لكنها فضلت تأجيل الإعلان عن ذلك حتى لا تنهار مباحثات لجنة التوفيق مع الدول العربية وإسرائيل.[2]

بدأت آمال الولايات المتحدة تتضاءل في التوصل إلى حل سريع لمشكلة اللاجئين عن طريق إعادة التوطين ، لكنها لم تفقد الأمل في تحقيق ذلك على المدى البعيد ، وذلك عن طريق برامج مساعدات للدول العربية التي ترغب في استيعابهم لتوفير فرص عمل للاجئين على أسس مرضية . وهذا ما صرح به ترومان للسفير الأمريكي الجديد في إسرائيل ، مونت دافيز (Monnett Davis).[3]

واجتهد الدبلوماسيون الأمريكيون[4] في محاولة خداع الرأي العام العربي واللاجئين على وجه الخصوص ، لإقناعهم بأن التوطين مؤقت ريثما يتم التوصل لاتفاق حول عودتهم ، بينما كانت بعض الحكومات العربية كالعراق وسوريا تظهر في العلن معارضتها للتوطين ، وتطالب الولايات المتحدة أن تسمي العملية بـ"عملية تحسين شروط حياة اللاجئين" لتخفيف المعارضة الشعبية لها.[5]

---

(1) **FRUS 1949, VOL.6 ,** 962-963 (The Charge in Transjordan – Stabler , to the Secretary of State , May 1,1949)

(2) **FRUS 1950, VOL.5,** 845-846 (Memorandum of Conversation by Stuart Rockwell of the Office NE Affairs , Apr. 6,1950)

(3) **FRUS 1951, VOL.5,** 564 (Memorandum by the Ambassador to Israel – Davis , to the Assistant Secretary of State for NEA – McGhee , Jan. 26,1951)

(4) طلبت ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، إليانور روزفلت (Eleanor Roosevelt) ، من عضو الولايات المتحدة في لجنة التوفيق ، جيمس باركو (James Barco) ، إبلاغ العرب رسمياً بأن عودتهم مستحيلة ، بعد زيارة قامت بها إلى إسرائيل حيث وجدت أنه لم تعد هناك أماكن فارغة يمكن إعادة اللاجئين إليها ، فرد باركو أنه لا يمكن إبلاغ العرب بذلك مباشرة.
FRUS 1952-1954,VOL.9, 1/1074 (Minutes OF 15TH Meeting of the U.S Delegation at UNGA , Nov.28,1952)

(5) **Ibid ,** 1/1074 (Minutes OF 15TH Meeting of the U.S Delegation at UNGA, Nov.28,1952)

لقد كان مشروع ماكجي دراسة تسترشد بها وزارة الخارجية ، وتصوراً لدور الولايات المتحدة والأمم المتحدة في حل مسألة اللاجئين . ولم ترغب الولايات المتحدة في طرح مشاريع مباشرة لتوطين اللاجئين ، واعتمدت على الأمم المتحدة ولجانها لتقوم بالمهمة . وقد تغير موقفها من الرغبة في حل سريع للمسألة برمتها إلى حل بعيد المدى ، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل منها: مراوغة إسرائيل الدائمة ، ومعارضتها في الإسهام في حل مشكلة اللاجئين على أساس قرار 194 وعدم رغبة الولايات المتحدة في فرض حلول يمكن أن تسبب الضرر لمصالحها ومكانتها في الشرق الأدنى ، وانشغالها بمسألة بناء الأحلاف في الشرق مثل قيادة الشرق الأوسط ، وذلك لمواجهة تطورات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

الفصل الثالث

سياسة إدارة إيزنهاور تجاه قضية اللاجئين 1953 -1961

أولا- السياسة العامة تجاه الشرق الأدنى وفلسطين

ثانيا – دور الحكومة الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين

ثالثا- بعثات الكونغرس الاستقصائية

رابعا- موقف الولايات المتحدة من جهود الأمم المتحدة

أولا- السياسة العامة تجاه الشرق الأدنى وفلسطين

قاد الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور[1] (Dwight Eisenhower) الحزبَ الجمهوري للفوز في الانتخابات التي جرت في شهر تشرين الثاني عام 1952م. وقد ضمّن الحزب في برنامجه الانتخابي فقرة توضح التوجه العام تجاه إسرائيل ، والالتزام المبدئي بدعمها ، والحاجة إلى إقرار السلم بين إسرائيل والدول العربية ، عن طريق إحلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وقد خلا برنامج الحزب من أية إشارة لقضية اللاجئين الفلسطينيين . على النقيض من برنامج منافسه أدلاي ستيفنسون (Adlai Stevenson) من الحزب الديمقراطي ، الذي أراد مراجعة سياسة الولايات المتحدة مع البلدان العربية بما يحفظ المصالح العليا لها ، ومراعاة التوازن وعدم التحيز لمصلحة فريق بعينه [2]، ومنح المساعدات للاجئين[3].

أعلن الرئيس إيزنهاور في خطابه الافتتاحي في 20 كانون الثاني عام 1953م ، تسعة مبادئ لسياسة إدارته تدور حول ثلاثة مواضيع وهي : مواجهة الخطر الشيوعي عسكرياً واقتصادياً ودعم حلفاء الولايات المتحدة في العالم مع استمرار تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والتقني والعمل مع الأمم المتحدة لتمكين الشعوب من العيش بسلام. [4] ولم يأت إيزنهاور على ذكر إسرائيل بالاسم

---

(1) من أشهر جنرالات الحرب العالمية الثانية ، عيّنه ترومان عضوًا في هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي ، والتي استقال منها عام 1948 ، وتقلد عدة مناصب ، منها : رئاسة جامعة كولومبيا ، ورئاسة منظمة حلف شمال الأطلسي ، وكلّفه الحزب الجمهوري بخوض المنافسة على منصب رئيس الجمهورية في الانتخابات التي جرت في تشرين ثاني عام 1952م ، غير أنّ الحزب الديمقراطي ظل مسيطراً على الكونغرس طوال فترة رئاسته ، ما قيد حركة حكومته . ومما يميز شخصيته عن الرئيس ترومان ، انخراطه في العمل العسكري لفترة طويلة ، مما اضفى عليه صفة الانضباط ، والابتعاد عن المساومات السياسية .

Mayer , Michael, **Presidential profiles : The Eisenhower Years** , 186-188

(2) ليلينتال ، ألفرد ، ما **ثمن إسرائيل** ، 101-102

(3) سيدهم ، إدوارد ، **مشكلة اللاجئين العرب** ، 169.

(4) **Public Papers of The Presidents : D.Eisenhower 1953** , 5-6

وإنما كان تركيزه على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ، والأخطاء التي وقعت بها الإدارة السابقة ، وسبل تلافيها .

وكنهج لأية إدارة جديدة ، بدأت دوائر صنع القرار بتحليل الوضع القائم في الشرق الأدنى وما يتوجب القيام به في سبيل المحافظة على مصالح الولايات المتحدة . فقد وضعت وزارة الخارجية مذكرة بيّنت إخفاقات الولايات المتحدة في الشرق الأدنى ، وَعَزَتها إلى إحساس الدول العربية بانحياز الولايات المتحدة نحو إسرائيل ، ما أجّج العداوة في الدول العربية لها ، وخلق حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة ، لذلك ، أوصت بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول العربية سواء رغبت إسرائيل أم لم ترغب ، وممارسة الضغط على إسرائيل لتعديل سياساتها فيما يتعلق بالهجرة اليهودية ومسألة الحدود ، لتبديد مخاوف العرب لكنها ربطت نجاح هذه السياسة بنيل دعم الكونغرس والرأي العام الأمريكي[1].

وفي هذا السياق تعد مذكرة مجلس الأمن القومي من أعمق هذه الوثائق وأشملها ، لأنها حذرت عن احتمال خسارة الشرق الأدنى لمصلحة الاتحاد السوفيتي في غضون خمس سنوات ، بسبب استمرار النزاع العربي – الإسرائيلي كعقدة في العلاقات الأمريكية – العربية . وبالتالي لن يكون باستطاعة الولايات المتحدة الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة ومصادرها وحرمان السوفييت منها .لذا أوصت بالإيضاح لإسرائيل أنها لن تحظى بمكانة تفوق مكانة الدول العربية ، وأنّ أية

(1) **FRUS 1952-1954 , VOL.9**, 1/1215-1216 (Department of State : Position Paper , Arab-Israeli Relations , May 7, 1953)

مساعدات عسكرية واقتصادية ستكون مشروطة باستعدادها للعيش بسلام مع جيرانها . ومن جهة أخرى أوصت بإعادة تأكيد البيان الثلاثي لردع أي دولة تفكر بغزو دولة أخرى [1] .

وقد أعطى مجلس الأمن القومي أهمية لمسألة انضمام الدول العربية إلى حلف يضم تركيا والعراق والباكستان وإيران ، والذي عرف فيما بعد باسم حلف بغداد ، وذلك من أجل منع تدهور النفوذ البريطاني في المنطقة ، وجذب دول المنطقة للغرب في حلف دفاعي عسكري لمواجهة توسع السوفيت في المنطقة [2] .

ولم تُغفل وثيقة مجلس الأمن القومي مناقشة حلّ مشكلة اللاجئين من خلال إعادة توطينهم في الدول العربية المجاورة ، أو عودتهم إلى المناطق التي تخضع لإسرائيل ، ولم تستبعد هجرة جزءٍ منهم إلى خارج منطقة الشرق الأدنى ، وحل المسائل المتعلقة بمشاريع التطوير الاقتصادي والحسابات البنكية المجمدة ، والتعويضات عن أملاك اللاجئين. ولم تؤيد أمريكا هجرة يهودية واسعة إلى إسرائيل ، لأنها رأت فيها عائقاً أمام حل مشكلة اللاجئين ولتحقيق هذه الأهداف ، وضعت برنامجاً يمتد من عام 1953- 1956 لتقديم المساعدات الاقتصادية بقيمة 150 مليون دولار. [3]

وقد صنّفت وكالة المخابرات المركزية القضايا الخلافية بين طرفي النزاع إلى قضايا معقدة وصعبة كالحدود ، واللاجئين ، والقدس . أما القضايا التي يمكن تسويتها فهي: الحسابات البنكية

---

(1) **FRUS 1952-1954, VOL.9** , 1/ 399-402 (Statement of Policy by NSC , July 14 , 1953)

(2) **Ibid** , 1/ 526-527 (Statement of Policy by NSC , July 23 , 1954)

(3) **Ibid** , 1/ 402-403 ,(Statement of Policy by NSC , July 14 , 1953)

المجمّدة ، والتعويضات ، وترتيبات الميناء الحرّ ، وضبط الحدود ، والملاحة في قناة السويس ، وإنهاء المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل [1] ، وخمّنت أنّ القيادة المصرية الجديدة يمكنها المساعدة في التوصل إلى حل الصراع في المنطقة. [2]

ثانيا- دور الحكومة الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين

• جهود فوستر دلاس 1953 -1955

حضَّرت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة من الوثائق (Position Paper) ، قبيل زيارة وزير الخارجية دلاس ومسؤول الأمن المتبادل إلى منطقة الشرق الأوسط ، والتي بدأت من 9 أيار واستمرت حتى 29 أيار عام 1953م ، وكان من المقرر أن يزور فيها مصر والأردن ، وسوريا ولبنان ، وإسرائيل ، وغيرها من الدول ، وقد أبرزت هذه الوثائق موقفها من مجموعة من القضايا السياسة مثل : الحدود ، واللاجئين ، والقدس ، والحلف الدفاعي. [3]

بدأت وزارة الخارجية بدراسة مشكلة اللاجئين ، حيث أيدت استمرار الأونروا في تنفيذ مشروع بلاندفورد ، ومنحتها مهلة إضافية تمتد لعامين أو ثلاثة ، وتنتهي في حزيران عام 1956م نظراً لبطء تنفيذ المشروع في الدول العربية ، وذلك لتسهيل التوصل للحل النهائي لمشكلة اللاجئين التي تتطلب دعماً أمريكياً وبريطانياً لبرامج تطوير الشرق الأوسط بشكل مباشر ، أو عن طريق الأمم المتحدة. كما تتطلب تنازل إسرائيل عن بعض الأراضي ، وعن بعض مطالبها في مياه نهر الأردن

---

(1) الرشيد ، مها ، **مصر والولايات المتحدة** ، 30-31

(2) **FRUS 1952-1954,VOL.9** , 1/1288, (National Intelligence Estimate , Aug. 18 , 1953)

(3) **Ibid** , 1/ 1185-1186 (Footnote)

في سبيل تنفيذ مشروع نهر اليرموك ، لأنّ ذلك سيكون البديل الممكن عن العودة الجزئية للاجئين أو السماح بعودة عدد محدود منهم إلى إسرائيل ، ودفع التعويضات لمن لا يرغب في العودة من خلال الأمم المتحدة. [1]

ولم تهدف هذه الوثائق إلى بلورة "مشروع سياسي أمريكي" يحمله دلاس في زيارته إلى المنطقة بل كانت تهدف إلى تزويد دلاس بمعلومات عن القضايا التي سيناقشها في دول المنطقة ، ومع ذلك ، فقد كان دلاس يميل إلى الاستماع إلى مواقف زعماء الدول أكثر من عرضه لسياسة بلاده ففي اجتماعه مع موشيه شاريت ، علّق على موقف إسرائيل من قضية اللاجئين التقليدية بعدم الاتفاق مع جميع ما طرح ، وأنّ الخلافات تكمن حول التفاصيل والتكتيكات ، ومسؤولية كل طرف عن المشكلة. [2]

وفي الأردن ، اجتمع دلاس مع ممثلي اللاجئين [3] وألقى فيهم كلمة مقتضبة ، أعرب فيها عن تعاطفه مع مشكلتهم ، ورغبته في الاستماع لوجهة نظرهم . حيث أكد له المتحدثون مسؤولية إسرائيل عن حدوث مأساة اللاجئين ، وتمسكهم بحق العودة ، ورفض المشاريع الاقتصادية لحل

---

(1) **FRUS 1952-1954 , VOL.9** , 1/ 1219-1221 (Department of State , Position Paper : The Arab Refugee Problem , May 8 , 1953)

(2) **Ibid** , 1 / 30-31(Memorandum of Conversation , Dulles – Sharett , May 13 , 1953)

(3) حضر المؤتمر ممثلو اللاجئين في الأردن ، ومن الذين تحدثوا فيه : عزات طنوس ، وعبد الرحمن اسكيك ، وكامل عريقات.

Ibid , 1/51-54 (Extract From the Text , May 15, 1953)

مشكلتهم ، لأن قضيتهم ـ في الأساس سياسية ، وعبّروا عن نقدهم لسياسة الولايات المتحدة تجاه مشكلتهم ، والتي تتناقض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. [1]

بعد أن أنهى دلاس جولته في الشرق الأدنى ، أدلى بتصريح لإيضاح اللُّبس الذي اعترى سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة ، أوضح أن الولايات المتحدة ليست دولة استعمارية ، وليس لها أي طموح في هذا المجال ، وأن علاقاتها مع دول استعمارية كفرنسا وبريطانيا تهدف إلى الحفاظ على وحدة العالم الغربي ، والتصدي للخطر السوفيتي. وأما إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط يهدف إلى تنظيم الدفاع الجماعي عنه ، وتوثيق علاقات دولها مع الولايات المتحدة [2].

وللدلالة على رغبة الولايات المتحدة في توثيق علاقات الصداقة بين الشعب الأمريكي والشعوب العربية ، فإنها ترغب في رفع مستوى المعيشة لشعوب المنطقة ، وتمكينها من استغلال ثرواتها كالنفط والمصادر الطبيعية ، وإتاحة الفرصة لتوفير الخبرات الأمريكية لتطوير قطاعات اقتصادية كالزراعة ، والمواصلات ، والاتصالات . كما أنها تنفي تقديم أي دعم لإسرائيل للتوسع على حساب الدول العربية ، بل على النقيض من ذلك ، فإنها تعمل على تبديد المخاوف المتبادلة بين فريقي الصراع ، وتعمل على توصّلهما إلى تفاهم تدريجي لإزالة أسباب التوتر ، وصولاً إلى حالة السلام الدائم. [3]

---

(1) **FRUS 1952-1954 , VOL.9** , 1/51-54 (Notes on Conference Between The Secretary of State and Delegation of Refugee Leaders , May 15 , 1953)

(2) Magnus, Ralph(Edit.) ,**Documents on the Middle East** , 78-80 (Six Major Policy : Speech by Secretary of State , June 1 , 1953)

(3) Magnus, Ralph(Edit.) ,**Documents on the Middle East** , 78-80 (Six Major Policy : Speech by Secretary of State , June 1 , 1953)

يمكن الاستنتاج أن دلاس أراد مواصلة سياسة إدارة ترومان تجاه المنطقة ، مع تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت فيها إدارته ، والإرباك الذي أصاب سياستها بسبب النتائج التي ترتبت على إنشاء إسرائيل ، خاصة قضية اللاجئين ببعديها الانساني والسياسي .

عرض دلاس خلال كلمة في الكونغرس المخاطر والعقبات التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأدنى وتعيق أي تقدم نحو التسوية . كصفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر والدعم السوفييتي للعرب أديا إلى فتور العرب في طلب التسوية ، ونشوء تيار عربي يعتقد بإمكانية طرد إسرائيل خارج الشرق الأدنى . ومن جهة أخرى يوجد تيار في اسرائيل يرفض التسوية ، لاعتقادهم بإمكانية هزيمة العرب وتوسيع حدودهم ، لإكسابها بعدا جغرافيا يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم [1].

وخوفا من انجرار المنطقة الى الحرب ، بسبب استمرار العمليات الحدودية بين مصر وإسرائيل عرض دلاس نية الولايات المتحدة وضع الاسطول السادس قبالة سواحل اسرائيل لحماية أمنها وتفعيل ميثاق الأمم المتحدة لحماية أي دولة تتعرض للغزو ، ومشددا على عدم قيام الولايات المتحدة بذلك بمفردها . ولتخفيف الاحتقان في المنطقة طلبت الولايات المتحدة من همرشولد – الامين العام للأمم المتحدة – السعي للوساطة بين الطرفين ، واستمرار مساعي الولايات المتحدة لايجاد حل لمشاكل الشرق الأدنى على أساس التدرج (A piecemeal Basis) [2].

---

(1) **FRUS 1955-1957 , VOL.15** , 505 (Memorandum of Conversation , Dulles – The Congress Members , Abr. 10 , 1956)

(2) **FRUS 1952 – 1954 , VOL.9** ,1 / 505 (Memorandum of Conversation , Dulles – The Congress Members , Apr. 10 , 1956)

لم يقم دلاس بخطوات عملية لحل الصراع العربي الإسرائيلي بعد هذا التصريح ، ولعل ذلك يرجع إلى انتظار ما ستؤول إليه مهمة أريك جونستون ((Eric Johnston) [1] وبحلول شهر أب من عام 1955م ، ألقى دلاس بياناً أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس مبيناً فيه موقف بلاده[2] تجاه القضايا العامة التي تواجه المنطقة بأسرها كمسألة الأمن المتبادل ، حيث فوّضه الرئيس إيزنهاور بعقد اتفاقيات مع دول المنطقة للاشتراك في حلف مع الولايات المتحدة لمنع أي غزو وأي اعتداء عليها وردعه ، ولا يتم ذلك إلا بعد وقف خرق اتفاقيات الهدنة وعقد اتفاقيات لتعيين الحدود بين دول المنطقة [3]

وخصص جزءاً مهمّاً من بيانه لمشكلة 900 ألف لاجئ فاقت معاناتهم حد الاحتمال ، وساهم استمرارها في عرقلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة ، لذلك يتوجب وضع حدٍّ لمأزق اللاجئين الذين نزحوا من أوطانهم ، وتمكينهم من استئناف حياتهم بكرامة ، ومن الاعتماد على أنفسهم عن طريق التوطين بقدر ما تسمح به هذه العملية ، ومن خلال تهيئة مزيد من الأراضي القابلة للزراعة ، ومشروعات الري التي يجري التفاوض بخصوصها[4].

ولم يوضح دلاس أين سيتم توطين اللاجئين بشكل صريح ، أو عودتهم إلى موطنهم الأصلي بشكل مباشر وهذا ما تكشفه رسالة وجّهها إلى سفير الولايات المتحدة في إسرائيل أوضح فيها أن

---

(1) رئيس مستشاري هيئة التطوير الدولي في وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام 1952م ، وكان قد عين كممثل ومبعوث خاص للرئيس إيزنهاور برتبة سفير إلى الشرق الأدنى عام 1953م .

FRUS 1952-1954 , VOL.9 , 2/XXIII (List of Persons)

(2) جريدة الأهرام ، **دلاس يعرض مساهمة أمريكا لحل النزاع العربي – الإسرائيلي** ، العدد 0343 ، 27 آب 1955م ، الصفحة الأولى.

(3) **نفسه**

(4) **نفسه**

الولايات المتحدة لا تصر على إلزام إسرائيل بعودة اللاجئين ، ولكنها ترى أنّ عودة عدد قليل منهم تُسهم في قبول العرب في إعادة توطين العدد الأكبر في البلدان العربية. [1]

وأما التعويضات ، فإنّ إسرائيل ملزمة بدفعها ، ويمكن للولايات المتحدة المساهمة بتوفير قرض دولي لإسرائيل لمساعدتها على تسديدها ، وتوفير قروض أخرى ، ومساعدات مالية وفنية لدول المنطقة لمساعدتها على توطين اللاجئين ، وتمكين شعوبها من التمتع بحياة أفضل[2].

ومن المثير للاستغراب أنّ دلاس قد فرّغ بيانه من مضمونه ، عندما طلب إلى السفير الأمريكي في إسرائيل أن يوضح لإسرائيل أنّ البيان ليس خطة سياسية للتسوية ، وإنما هو شرح لما يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه ، ولا يلزم الحكومات باتخاذ قرارات ملزمة ، وإنما يعطيها الفرصة لمناقشتها ، وإيجاد طريقة للاتفاق حوله ، وأن تأخذ إسرائيل بعين الاعتبار قرار التقسيم رقم 181 وتقديم تنازلات متبادلة بشأن الحدود ، لأنّ الدول العربية تصرّ على تطبيق قرار التقسيم كمرجعية في مسألة الحدود [3] . وفي نفس الوقت لم نجد رسائل مماثلة لتوضيح هذا البيان للدول العربية وهذا ما ستوضّحه ردود فعل الدول المعنية.

---

(1) **FRUS 1955-1957 ,Vol.14** ,385 (Telegram From Department of State to the Embassy in Israel , Aug. 24 , 1955)

(2) جريدة الأهرام ، **دلاس يعرض مساهمة أمريكا لحل النزاع العربي – الإسرائيلي** ، العدد 0343 ، 27 آب 1955 ، الصفحة الأولى .

(3) **FRUS 1955-1957, Vol.14** ,385-386 (Telegram From Department of State to the Embassy in Israel , Aug. 24 , 1955)

وقد صرح موشيه شاريت [1] بأنّ حكومته مستعدة لتقديم تنازلات بشأن الحدود شرط أن لا تكون من جانب واحد ، وأن تضمن استمرار سيطرتها على منطقة النقب وميناء أم الرشراش (إيلات) ، ولم يأتِ في تصريحه على ذكر مسألة اللاجئين قط [2].

وقد تطابقت تصريحات شاريت وآبا إيبان – مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة – حول تفضيل إسرائيل بقاء الوضع الراهن على حاله دون تورّطها في اتفاقيات تلزمها بتعيين حدودها الإقليمية النهائية[3]. وبذلك ترفض من الناحية العملية بيان دلاس ، وتظهر رغبتها في التوسع الجغرافي.

أما في الأردن ، فقد اعتبر الملك حسين بيان دلاس خطوة في الاتجاه الصحيح ، وأنه يحتاج لمزيد من الدراسة ، وطلبت الحكومة الأردنية مزيداً من الوقت للتشاور مع الدول العربية حول البيان [4] في ظل شعور بعض الوزراء بأنّ الولايات المتحدة لم تساعد قط في حل مسألة الحدود وقد انقسمت الصحافة الأردنية حول البيان ، حيث أعرب محرر صحيفة فلسطين عن اعتقاده

---

(1) تولى رئاسة الوزراء في إسرائيل من 1 كانون ثاني عام 1954م إلى 2 تشرين ثاني عام 1955م مع العلم أنه كان يشغل منصب وزير الخارجية منذ عام 1948م .

FRUS 1955, VOL.14 , XXII (List of Persons)

(2) الموعد ، حمد ، **الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة** ، مجلة صامد الاقتصادية ، عدد 106، 1996 ، ص225.

(3) حمدان ، محمد ، **سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية** ، 434 ؛ الهور ، منير وزميله ، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية** ، 57.

(4) ردت مصر بشكل مباشر على البيان ، وطالبت العرب بضرورة مواجهة الغرب ككتلة واحدة ، بسبب ترابط مشروعي دلاس وجونستون ، فهما يرميان إلى جعل العرب تحت رحمة إسرائيل ، وكذلك دعا سعيد المفتي – رئيس الوزراء الأردني – إلى عقد مؤتمر قمة عربي للبحث في مقترحات دلاس والرد عليها .
جريدة الأهرام ، **مباحثات عربية في بيان دلاس** ، العدد 25109 ، 29 آب 1955م ، الصفحة الأولى

بوجوب الاستفسار عن البيان قبل رفضه ، بينما رفض محرر صحيفة الدفاع البيان لأنه لا يتضمن أي شيء جديد ، وهو بعيد عن القرارات الدولية ، ويعتمد المال لإغراء الدول لتغيير مواقفها[1].

وفي مصر اعتبر الرئيس جمال عبد الناصر بيان دلاس غير مشجع ، ورفض تشتيت اللاجئين في أماكن منفصلة ، وحذر في مباحثاته مع هنري بيرودي [2] (Henry Byroade) من مشروع بن غوريون لتوطين مليوني مهاجر يهودي في النقب ، لأنه سيتسبب بانهيار أية مباحثات للسلام ، وإفشال مشروع جونستون نظراً لمطالبة إسرائيل بحصة كبيرة من مياه نهر الأردن لاستصلاح النقب . لكن بيرودي طالب مصر بإعادة النظر في موقفها من البيان على الرغم من تحفظاتها ومخاوفها [3].

لم يشكل البيان الذي ألقاه دلاس مشروعاً للتسوية كما أطلق عليه بعض الباحثين[4]. لأنه هَدفَ إلى عرض ما يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه لمساعدة الأطراف المعنية على حل القضايا الخلافية. وأنه جعل حل قضية اللاجئين لا يستند إلى مرجعية كقرار رقم 194، وأعطى لإسرائيل الحق في رفض عودة اللاجئين وعدم التزامها بالتعويضات.

---

(1) **FRUS 1955-1957,Vol.14**, 409-410 (Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , Aug. 28 , 1955)

(2) شغل منصب السفير الأمريكي في مصر منذ آذار 1955م وحتى أيلول 1965م .
FRUS 1955-1957,Vol.14, XVIII (List of Persons)

(3) **Ibid** , 402 (Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State , Aug. 27 , 1955)

(4) لا يعتبر بيان دلاس مشروعاً مثلما أطلق عليه بعض الباحثين ، فهو مجرد بيان لسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، ولم يتبعه دلاس بجهود لإقناع دول الشرق الأدنى ، ولعل ذلك بسبب توجيه الجهود الدبلوماسية لإنجاح مشروع ألفا (أندرسون) ، وأن بعض الباحثين أخطأوا في تحديد تاريخ إصدار البيان ، إذ ذكروا أنه صدر في 26 آب 1965م ، مع أنه صدر فعلاً في 26 آب 1955م .
يُنظر : الهور ، منير وزميله ، **مشاريع التسوية** ، 55 ؛ حداد ، تريز ، **القرارات والمبادرات** ، 24 .

- **مشروع جونستون**

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة توجيهية تحضيراً لمهمة جونستون في تشرين أول 1953 ، وخولته بمهمة التوصل لاتفاقية لاستخدام مياه نهر الأردن وروافده وتقاسمها بين دول حوض النهر بما فيها إسرائيل. وضمان التوصل إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل حول تدويل منطقة القدس إذا قررت وزارة الخارجية مناقشة ذلك ، وأعطت جونستون صلاحية الاستفادة من دراسات سابقة أجرتها سلطة وادي تنيسي [1] لتطوير وادي الأردن ، وخولته بمساومة الدول المعنية بربط استمرار الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري لها ودعم الأونروا بمواقفهم من مهمته ، وطلبت إليه الحصول على موافقة بريطانيا وفرنسا ، وضمان حياد مصر إن لم توافق على الخطة [2].

وتضمنت الوثيقة مجموعة من القضايا التي يتوجب التفاوض حولها ، كمسألة تقاسم مياه نهر الأردن وروافده ، حيث يتوجّب على إسرائيل التخلي عن المطالبة بكميات كبيرة من المياه والكفّ عن المطالبة بضمّ نهر الليطاني إلى مشروع تطوير نهر الأردن ، لأنه يقع كله داخل الأراضي اللبنانية ، وإبلاغ الدول المعنية بأنّ الولايات المتحدة مستعدة لاقتراح لجنة تابعة للأمم المتحدة للإشراف على توزيع المياه وفق ما يتفق عليه [3].

---

(1) (Tennessee Valley Authority) : هيئة أمريكية حكومية أنشئت عام 1933 في عهد الرئيس رزفلت للسيطرة على الفيضانات ، وتحسين الملاحة، وتحسين مستوى معيشة المزارعين، وإنتاج الطاقة الكهربائية على طول نهر تينيسي وروافده . وتضمن البرنامج الضخم بناء السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية ، تستفيد منها 6 ولايات .

موقع سلطة وادي تينيسي : http://www.tva.com/abouttva/history.htm

(2) **FRUS 1952-1954, Vol.9** ,1/1348-1349 (The Secretary of State to Chairman of Advisory Board for International Development – Johnston , Oct.13 ,1953)

(3) **Ibid** ,1/1348-1349 (The Secretary of State to Chairman of Advisory Board for International Development – Johnston , Oct.13 ,1953)

وقد حددت لجونستون مبادئ تسوية قضية اللاجئين ، كتشجيع إسرائيل على قبول مبدأ دفع التعويضات ، لكي تحصل على مساعدة أمريكية لتسديد ما يترتب عليها لصندوق يمكن أن تنشئه الأونروا لهذا الغرض. وأكدت وزارة الخارجية على مسؤولية إسرائيل عن إعادة عدد معقول

(A Substantial number of Arab refugees) من اللاجئين إما مباشرة إلى الأراضي التي تسيطر عليها ، أو في الأراضي التي ستتخلى عنها اسرائيل – لعله يقصد منطقة الجليل أو جزء من النقب – لجيرانها العرب لتوطين اللاجئين فيها ، وهذا ما تفضله الولايات المتحدة وتدعمه ، لأن ذلك سيسهّل على جونستون ترويج خطة تطوير وادي الأردن التي ستسهم بشكل أساسي في إعادة توطين اللاجئين في الأردن وسوريا[1].

وقد أصدر الرئيس إيزنهاور بياناً في تشرين 1953م ، لإعطاء مهمة جونستون زخماً سياسياً حيث عيّن جونستون كمبعوث خاص له برتبة سفير ، لبحث خطة تطوير نهر الأردن الموحدة وقضية اللاجئين ، وتخفيض مستوى حدة الصراع في المنطقة[2].

وعلى الرغم من هذا الدعم لجونستون ، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية اضطرت للدفاع عنه ونفي الاتهامات التي وجهتها الصحافة السورية إليه بوصفه مناصراً للصهيونية ، وأحد أعضاء اللجنة الأمريكية المسيحية لفلسطين[3].

بدأ جونستون بجولات استطلاعية حيث زار إسرائيل ، واجتمع بموشيه شاريت ، وزير الخارجية ، واستنتج أن إسرائيل معنية بتطوير نهر الأردن بالدرجة الأولى لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية في

---

(1) **FRUS 1952–1954, Vol.9** , 1/ 1352 – 1353 (The Secretary of State to the Chairman of Advisory Board for International Development – Johnston , Oct.13, 1953)

(2) **Public Paper of the President : D. Eisenhower 1953** , 677

(3) **FRUS 1955–1957, Vol.9**, 1/1392–1393 (Footnote)

الجنوب (النقب) لتوطين اليهود ، وعقد اتفاقيات سلام مع الدول العربية دون السماح للاجئين بالعودة ، وجعلها أسواقاً استهلاكية للمنتجات الزراعية والصناعية الإسرائيلية ، لذلك ، رفض جونستون طلب إسرائيل زيادة حصتها من المياه ، وضم نهر الليطاني إلى المشروع الموحد[1].

وفي سوريا ، قبل أديب الشّيشكلي دراسة خطة سلطة وادي تنسي لتطوير وادي الأردن واشترط التزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة ، وطلب مساعدات عسكرية واقتصادية لسوريا من الولايات المتحدة ، والعمل على حل مشكلة المناطق المجردة من السلاح . واشترط إصدار إعلان الاتفاق بشكل جماعي حول الخطة وليس بشكل فردي ، ما دفع جونستون إلى التشكيك بنوايا سوريا في التعاون معه[2].

ووضع الملك حسين عقبة أخرى أمام جونستون ، عندما بحث مع السفير الأمريكي في الأردن إمكانية فصل مشروع نهر اليرموك عن مشروع جونستون لانعدام فرص التوصل للسلام مع إسرائيل بسبب مواقفها من مشروع جونستون ، واعتداءاتها المتكررة على الحدود[3]. وبيّن فوائد المشروع في عملية توطين اللاجئين ، ومنع تغلغل الشيوعيين في صفوفهم ، غير أن الرد الأمريكي جاء بالرفض بحجة أن الكونغرس يميل إلى تأييد تمويل الخطة الموحدة لتطوير نهر الأردن[4].

---

(1) شاريت ، موشيه ، **يوميات شخصية** ، 55-56.

(2) **FRUS 1952-1954, Vol.9**, 1/1400-1401 (The Ambassador in Syria – Moose, to the Department of State , Nov. 1 , 1953)

(3) عملت إسرائيل على خرق اتفاقيات الهدنة ، وكانت مجزرة قبية التي ارتكبتها يومي 14-15 تشرين أول عام 1953م من أبرزها ، وقد أدانتها وزارة الخارجية الأمريكية ، وطالبت إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع تكرار قتل المدنيين الأبرياء . وقد اعتبرها جونستون من العوامل التي تخلق ظروفا غير مناسبة لمهمته وتحبط جهوده .
Ibid , 1/ 1367 (Department of State : Press Release , Oct. 18 , 1953)

(4) **Ibid** , 1/1410-1412 (The Charge in Jordan – Lynch , to the Department of State , Nov.11 , 1953)

بعد أن أنهى جونستون جولته ، رفع تقريره إلى وزارة الخارجية ، ووضع فيه خلاصة ما توصل إليه من مواقف الدول المعنية من مهمّته ، والدور المنوط بالولايات المتحدة لبلورة مشروع جديد ذي بعدين : سياسي ، واقتصادي إنمائي لوادي الأردن ، لأن إنجاز المشروع يتطلب اتفاقاً سياسياً بين الأطراف المتنازعة ، وإنهاء خلافاتهم حول الحدود على وجه الخصوص ، الأمر الذي يمكّن من استثمار هذا التقدم في حل قضية اللاجئين بشكل نهائي ودائم ويؤسس لمبدأ المشاركة ، والمصالح المتبادلة في البحث عن الحلول دون الإضرار بالمسائل السياسية الجوهرية ومطالب كل فريق لذلك اعتبرت الولايات المتحدة مشروع جونستون من عناصر سياستها الأساسية في المنطقة ورهنت استمرار تعاونها الاقتصادي مع تلك الدول بموافقتها على المشروع ، وعوَّلت على أساليب الضغط المباشر وغير المباشر من خلال فرنسا وبريطانيا ، والأمم المتحدة لبلوغ ذلك الهدف[1].

واستطاع جونستون أن يتوصل إلى مسوّدة اتفاق بشأن الخطة الموحدة لتطوير نهر الأردن مع اللجنة الفنية العربية ، وأبقى الباب مفتوحاً للتفاوض حول أربع قضايا جوهرية ، وهي : زيادة حصص المياه المخصصة للبنان وسوريا ، وحق الأردن في بناء خزان مياه على نهر اليرموك ، وطبيعة الرقابة الدولية ودور الولايات المتحدة فيها ، حيث أصرت الدول العربية على اشتراك الولايات المتحدة فيها ، وعدم تحويلها إلى الأمم المتحدة ، وحصر حق إسرائيل في استغلال مياه نهر الأردن لري منطقة بيسان فقط [2]. بينما اشترطت إسرائيل قبولها للمطالب العربية بالسماح لها بتنفيذ مشروع قناة جسر بنات يعقوب[3] ، وعدم توطين اللاجئين في منطقة الأغوار الجنوبية

---

(1) **FRUS 1952-1954, Vol.9** , 1/1419-1422 (Report by Johnston to the President , Nov. 17 , 1953)

(2) **Ibid** , 1/1578-1579 (The Ambassador in Egypt – Caffery , to the Department of State , June 17 , 1953)

(3) مشروع قناة جسر بنات يعقوب (مشروع إعمار النقب) ، نفذت المرحلة الأولى منه عام 1950-1951م واستأنف تنفيذه في المرحلة الثانية عام 1953م ، بإنشاء قناة بطول 200 كم ، لجر 300 مليون متر مكعب

(أريحا) كبديل لمشاريع التوطين في البلاد العربية ، وعدم طرح مسألة عودة اللاجئين إلى إسرائيل[1].

وقد وقعت الدول العربية[2] على الاتفاق المبدئي الذي قدمه جونستون ، والذي أعطى الأردن وسوريا حق إقامة سد وخزان للمياه على نهر اليرموك بتمويل جزئي من الولايات المتحدة . وقد حصلت الأردن بموجبه على 537 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن ، بينما حصلت سوريا على 132 مليون متر مكعب سنوياً من أنهار بانياس والأردن ، واليرموك وخُصّص للبنان 35 مليون متر مكعب سنوياً من نهر الحاصباني ، وقبلت الدول العربية إنشاء رقابة محايدة على توزيع المياه[3].

لم يشر الاتفاق إلى حصة إسرائيل من المياه ، ويبدو أن جونستون أراد الاتفاق مع إسرائيل على كمية لا تزيد عن 494 مليون متر مكعب ، في حين كانت تطالب في مباحثاتها بإضافة 100 مليون متر مكعب ، مما عرقل الاتفاق معها ، على الرغم من إغرائها برسالة ضمانات موقعة من

من مياه نهر الأردن ، وتضمّن المشروع بناء خزانات ضخمة للمياه ، ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية بهدف توطين مليون مهاجر يهودي في النقب . لكنّ المشروع واجه صعوبات في التمويل منها : ربط الولايات المتحدة تمويله بموافقة إسرائيل على خطة جونستون ، والاعتراضات العربية عليه .

علي ، علي محمد ، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ، 152-153.

(1) شاريت ، موشيه ، **يوميات شخصية** ، 214 .

(2) وقع وزراء خارجية الدول العربية على الاتفاقية المبدئية التي قدمها جونستون في 20 شباط عام 1955م وهم : ألفريد النقاش – لبنان ، خالد العظم – سوريا ، وليد صلاح – الأردن ، بينما فوّضت مصر رئيس الوزراء اللبناني ، سامي الصلح للتوقيع عنها .

FRUS 1955-1957, Vol.14 , 65 (Footnote)

(3) **Ibid** , 66-68 (Telegram From Ambassador Eric Johnston to Department of State , Feb. 20 , 1955)

الرئيس أيزنهاور ، تضمن لها السيادة على كامل بحيرة طبريا ، وعدم إجراء أي تعديلات حدودية تؤدي إلى تقاسم السيادة عليها [1]. ولم تؤكد الوثائق الأمريكية هذا الاتفاق .

عارضت إسرائيل هذا الاتفاق وتصاعدت الصدامات الحدودية بين إسرائيل ومصر ، ما دفع جونستون إلى إجراء مباحثات مع فرانسيس راسيل[2](Fracncis Russel) حول إمكانية عرض اتفاقية مركبة تشمل مشروع جونستون ، والتسوية الشاملة التي تتضمن مسألة الحدود الثابتة والنهائية لإسرائيل ، وتوطين اللاجئين ، وحل مسألتي التعويضات والقدس ، وإعادة تأكيد البيان الثلاثي لضمان أمن الدول واستقرارها. [3]

عقد اللاجئون الفلسطينيون مؤتمرًا في القدس عام 1955م ، قرروا فيه رفض مشاريع التوطين التي تطرح لتصفية القضية الفلسطينية ، وحذروا الدول العربية من قبول مشروع جونستون الاستعماري ، لأنه يتجاوز قرارات الأمم المتحدة ، وطالبوا الأمم المتحدة بمنع إسرائيل من التصرف بممتلكاتهم عن طريق المصادرة أو التأجير [4].

---

(1) شاريت ، موشيه ، **يوميات شخصية** ، 299 – 300

(2) عمل مستشاراً للسفارة الأمريكية في إسرائيل ، ثم خدم في مكتب الشرق الأدنى وأفريقيا (NEA) والمساعد الخاص لوزير الخارجية منذ أيلول 1955م وحتى تشرين أول 1956 .

FRUS 1955- 1957 , VOL.14 , XXII (List of Persons)

(3) **FRUS 1955-1957, Vol.14** , 68 (Telegram From Ambassador Eric Johnston to the Department of State , Feb. 24 , 1955) ,

Ibid , 251-252 (Memorandum for Files by Oliver L. Troxel of the Office of NEA Affairs , June 17 , 1955)

(4) جريدة فلسطين ، **مؤتمر اللاجئين** ، العدد (–) ، 21 تموز 1955 ، الصفحة الأولى والثامنة .

وقد عارضت الدول العربية المشروع بعدما تبين لها أن حصة المياه[1] الممنوحة لإسرائيل كبيرة ، ولا تتناسب مع عدد سكانها ، وأنها ستؤدي إلى سيطرة إسرائيل على منطقة النقب، وأن المشروع لا يقدم حلاً شاملاً لمشكلة اللاجئين ، ومن الناحية السياسية خشيت الدول العربية أن يؤدي مشروع جونستون إلى تجميد الوضع السياسي القائم[2].

حاولت الولايات المتحدة إنعاش مشروع جونستون عام 1958م – بعد فترة من الجمود بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م – حيث أوصى مجلس الأمن القومي وزارة الخارجية بعدم معارضة تنفيذ مشروع اليرموك ، بسبب أهميته في توفير أربعة آلاف فرصة عمل واستصلاح 25 ألف فدان من الأراضي في الأردن ، ولا يوجد تعارض بين تنفيذ هذا المشروع الجزئي وبين مشروع الموحد لتطوير نهر الأردن[3].

لكن جونستون شكك في جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية لمحدوديته ، وقلّل من احتمال موافقة الكونغرس على تمويله ، لذا أصرّ في مباحثاته مع الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر على تنفيذ الخطة الموحّدة ، نظراً لمنافعها الاقتصادية الشاملة ؛ ولأنها تزيل العبء الاقتصادي الذي تتحمله الولايات المتحدة نتيجة استمرار هذا الصراع [4].

وبذلك انتهت جهود الإدارة الأمريكية لبحث التوصل إلى اتفاق لإدارة موحدة (مشتركة) لاستغلال مياه نهر الأردن ، الذي كان يرمي بالأصل إلى توطين اللاجئين ، وأن يكون بادرة

---

(1) علي ، علي محمد ، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ، 100-101

(2) ميخائيل ، سليمان (المحرر) ، **فلسطين والسياسة الأمريكية** ، 144-145.

(3) **FRUS 1958-1960, Vol.13**, 31-33 (Memorandum From the President`s Special Assistant for National Security Affairs – Cutler , to the president , Mar. 28, 1958)

(4) **Ibid** ,158-160 (Memorandum From Eric Johnston to the Acting Secretary of State , Apr. 9 , 1959)

لاتفاق سياسي اشمل بين الدول العربية وإسرائيل والاعتراف بها ، ولخلق مناخ للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل .

- **مشروع (عملية) ألفا (Alpha Operation)**

عندما وصل إيزنهاور إلى السلطة في كانون الثاني عام 1953م ، بدأ بالتفكير في إنشاء فريق من ضباط جهاز المخابرات الأمريكية للشرق الأوسط ، للقيام بمحاولة جذب مصر إلى محور الولايات المتحدة ، وكذلك طرح مبادرات للتسوية السلمية في المنطقة ، وأطلق عليها اسم عملية ألفا وترأسها كيرمت روزفلت (Kermit Roosvelt) ، واتخذت من السفارة الأمريكية في القاهرة مركزاً لعملياتها ،[1] وقد نجح روزفلت في الحصول على موافقة كل من عبد الناصر وبن غوريون لبدء الوساطة بين الفريقين لجسر هوّة الخلافات بينهما ، ولكنه اصطدم بإصرار عبد الناصر على مطلبين ، هما : حصول مصر على أكثر من ممرّ لربط مصر بالأردن ، وموافقة إسرائيل على عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم دون قيود ، وذلك لكشف نوايا إسرائيل الحقيقية تجاه التسوية السلمية[2].

ولتشجيع مصر على التعاون مع خطة ألفا ، شجعت الولايات المتحدة انضمام مصر إلى حلف بغداد[3] في إطار تنسيق السياسات الأنجلو – أمريكية تجاه تسوية القضية الفلسطينية وقدمت لها رزمة من الإغراءات والتحذيرات معاً ، كالمكانة القيادية التي ستحظى بها مصر في المنطقة ،

---

(1) هيكل ، **محمد حسنين** ، ملفات السويس ، 237/1.

(2) حمدان ، محمد ، **سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية** ، 427–428.

(3) تم توقيع الحلف بين العراق وتركيا في شباط 1955م ، وانضمت إليه بريطانيا والباكستان وإيران ، ولم تنضم اليه الولايات المتحدة كعضو رسمي ، غير أنها كانت عملياً داعمة للحلف .

وحصولها على مساعدات اقتصادية للتنمية الداخلية ، وبناء سد أسوان ، وضمانات أمنية تكفل لها التخلص من الحوادث مع إسرائيل[1].

وقد شملت خطة ألفا مقترحات لحل مشكلة اللاجئين بشكل نهائي ، حيث افترضت وجوب إلزام إسرائيل بقبول عودة 75 ألف لاجئ ، ويمكن رفع العدد إلى 150 ألف لاجئ بشكل تدريجي لمدة 5 سنوات[2]، مع إعطاء الأولوية للاجئي قطاع غزة ، حيث تتولى إسرائيل والأونروا مسألة إعادة توطينهم ، وتزويدهم بمساعدات مالية ، وأصر واضعو الخطة على إعادة توطين العدد الأكبر من اللاجئين من خلال خطة التطوير الاقتصادي التي تنفذها الأونروا في عدة دول عربية ، كما في الجدول التالي[3] :

الدولة	سوريا	لبنان	العراق	وادي الأردن	(مصر) سيناء
عدد اللاجئين (بالآلاف)	80	40	60	200	70

وبتحليل بسيط لخطة التوطين ، يظهر أن عدد اللاجئين الذين سيتم توطينهم في الدول العربية أو إعادتهم إلى إسرائيل يتراوح بين 525 – 600 ألف ، وهذا يعني استثناء أكثر من 300 ألف لاجئ ولعل ذلك لاعتقادهم أن اللاجئين في الأردن قد تم دمجهم في المجتمع الأردني .

ينظر سلامة ، غسان (المحرر) ، **السياسة الأمريكية والعرب** ، 59 ؛ منصور ، ممدوح ، **الصراع الأمريكي – السوفيتي** ، 115

(1) **FRUS 1955-1957, Vol.14**, 101(Point Agreement in London , Discussion of Arab – Israel Settlement , Mar. 10 , 1955)

(2) **Ibid** , 38 (Memorandum From Francis Russell to Under Secretary , Point of Agreement , Feb. 2 , 1955)

(3) **Ibid** , 103 (Point Agreement in London , Discussion of Arab – Israel Settlement , Mar. 10 , 1955)

وفيما يتعلق بمسألة التعويضات ، تم تصنيفها إلى نوعين هما : إدعاءات متبادلة يصعب تقييمها كالمطالبة بالتعويضات عن أضرار الحرب ، والأخرى التعويضات التي نص عليها قرار 194 وقد خمّنتها لجنة التوفيق بـ 100 مليون جنيه استرليني . ولتلافي انهيار اقتصاد إسرائيل ، يمكن لإسرائيل أن تدفع 30% من قيمتها على مدى 10 سنوات ، ويتحمل المجتمع الدولي . خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ما تبقى ، وتدفع من خلال صندوق لتعويض اللاجئين عن أملاكهم ، ويُخصص جزءٌ منها للاستثمار في المنطقة [1].

ولإنجاح الخطة ، كان لا بد من إصدار قرار دولي لتنظيم هذه العملية وموافقة الدول المعنية عليها ، يتضمن إنشاء وكالة جديدة تتولى مسألة التعويضات ، من حيث التثبت منها من طرفي الصراع وتوثيقها ، وتنظيم عملية دفعه ا[2] . وقدرت الوقت اللازم لتنفيذ خطة ألفا بخمس سنوات وبكلفة مالية تصل لـ 386 مليون دولار ، تخصص لدعم مشاريع التوطين في سيناء وسوريا والأردن ، ولإقراض إسرائيل لدفع التعويضات[3].

كلف الرئيس إيزنهاور روبرت أندرسون[4] (Robert Anderson) بالاستمرار في المباحثات مع مصر وإسرائيل حول عناصر التسوية التي ناقشها مع وزير الخارجية الإسرائيلي (شاريت) ،

---

(1) **FRUS 1955-1957 ,Vol.14**, 103-104 (Point Agreement in London , Discussion of Arab – Israel Settlement , Mar. 10 , 1955)

(2) **Ibid** , 106 (Point Agreement in London , Discussion of Arab – Israel Settlement , Mar. 10 , 1955)

(3) **Ibid** , 204 (Memorandum – Alpha Proposal , From Francis Russell to the Department of State, May 18 , 1955)

(4) شخصية عسكرية واقتصادية شغلت عدة مناصب منها : نائب وزير الدفاع عام 1955م ، والمبعوث الخاص للرئيس إيزنهاور للشرق الأوسط عام 1956م ، وقد تم تكليفه بعرض خطة ألفا (Alpha Plan) كما تولى منصب وزير التجارة عام 1957م .

FRUS 1955-1957, Vol.14, XVII (List of Persons)

الذي أبدى معارضة شديدة لعودة اللاجئين ، مع إمكانية بحث حالات فردية ضمن إطار جمع شمل العائلات ، وقد اعتبر هذه الخطوة كافية للتقارب مع مصر ، ورفض الطلب المصري بتوفير ممرّات لربط مصر بالأردن معتبراً أن من مصلحة الغرب وإسرائيل عدم توحد العرب في شمال أفريقيا وغرب آسيا.[1]

ولتليين موقف إسرائيل من عودة اللاجئين ، طلب دلاس من أندرسون إبلاغ إسرائيل والدول العربية ، خاصة مصر والأردن وسوريا ، أن الولايات المتحدة توافق على عودة 100 ألف لاجئ كحد أقصى ، كجزء من التسوية السلمية الشاملة التي تشمل : اللاجئين ، والقدس ، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وإنهاء حالة الحرب ، وتنفيذ خطة جونستون . وكان تركيز دلاس ينصب على إقناع عبد الناصر بالموافقة على توطين اللاجئين في سيناء واستخدام نفوذه لإقناع سوريا والعراق بتوطين اللاجئين [2].

ثم انتقل أندرسون إلى مصر ، واستمع إلى رؤية الرئيس عبد الناصر لحل قضية اللاجئين والتي تقوم على خمس مبادىء :

1- أن يعطى جميع اللاجئين حق الاختيار بين العودة والتعويضات عن طريق الاستفتاء.

2- يعود اللاجئون الراغبون في العودة تدريجياً ، بحيث يعود 15 ألف لاجئ سنوياً ولمدة خمس سنوات ، ثم 5 آلاف سنوياً.

3- إدارة التعويضات ، وإعادة التوطين ، وتمويلها تتم بمساعدة دولية.

---

(1) **FRUS 1955-1957, Vol.15**, 58-59 (Message From R. Anderson to the Department of State , Jan. 24 , 1956)

(2) **Ibid** , 77-78 (Message From the Department of State to R. Anderson , Jan. 26 , 1956)

4- ضمان الحقوق المدنية الكاملة للاجئين الذين يختارون العودة.

5- تخلي إسرائيل عن مطالبها بالتعويضات عن أضرار الحرب ، وعن الأملاك اليهودية مقابل تخلي اللاجئين عن المطالبة بالتعويضات عن أضرار الحرب ، وتدفع لهم التعويضات الفردية عن خسارة أملاكهم[1].

وقد أعرب عبد الناصر عن موافقته لطرح مبادرة للتسوية ، تشترك فيها مصر والدول العربية وإسرائيل ، مشترطاً وقف الاحتكاكات الحدودية لتهيئة الظروف المناسبة للمفاوضات ولإقناع العالم العربي بجدوى هذه المباحثات [2]. لكن اشتراك إسرائيل في العدوان على مصر في 29 تشرين أول عام 1956م ، وضع حداً للجهود السرية التي بذلتها الولايات المتحدة على مدار عامين [3].

ولم يتوقع إيزنهاور والمخابرات المركزية اشتراك بريطانيا وفرنسا في مؤامرة ضد مصر، حيث كانت الجهود تنصب على حل مشكلة تأميم قناة السويس من خلال الأمم المتحدة والقنوات الدبلوماسية ، لمنع اشتعال حرب بين مصر وإسرائيل يمكن أن تؤدي إلى تدخل السوفيت إلى جانب مصر[4].

---

(1) **FRUS 1955-1957, Vol.15**, 143-145 (Message From the Special Assistant – Russell , to the Secretary of State , Feb. 5 , 1956)

(2) **Ibid** ,60 (Message to Washington From R. Anderson , Jan. 24, 1956)

(3) جريدة الأهرام ، **أمريكا تعد التعبئة العامة في إسرائيل خرقاً للهدنة** ، العدد 25537 ، 30 تشرين أول 1956م ، الصفحة الأولى.

(4) خضر ، هشام (مترجم) ، **مذكرات أيزنهاور**، 99-100 ؛

FRUS 1955-1957, VOL.15, 248-250 (Special National Intelligence Estimate , Critical Aspects of the Arab-Israeli Situation, Feb. 28, 1956)

- **مبدأ إيزنهاور**

امتاز الرئيس إيزنهاور عن سلفه ترومان – في بداية فترة حكمه – بعدم الانغماس في التدخل في السياسة الخارجية ، واكتفى بوضع الخطوط العامة لها بالتوافق مع دوائر صنع القرار ومراعاة الانسجام مع المصالح الأمريكية وحمايتها. وامتاز بالتحرر من ضغط اللوبي الصهيوني مؤكداً لأعضاء الكونغرس وموظفي وزارة الخارجية أنه لن يسمح للسياسات الانتخابية أو ضغط الجمهور أن يؤثر في قراراته الخاصة بالسياسة الخارجية الخاصّة بالشرق الأوسط ، وطلب من وزارة الخارجية ابلاغ بن غوريون بأن الولايات المتحدة تدير سياساتها وشؤونها وكأنه ليس هناك يهودي واحد في أمريكا ، وأن المعيار الوحيد لهذه السياسة هو مصلحة الولايات المتحدة [1].

كان للعدوان الثلاثي على مصر نتائج سلبية على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط لأن خروج بريطانيا وفرنسا من دائرة التأثير في المنطقة أدى إلى خلق منطقة فراغ ، مما سمح للاتحاد السوفيتي بملئها خاصة في مصر وسوريا . وخوفاً من خسارة المنطقة بأكملها لمصلحة السوفييت ، سارع إيزنهاور إلى طرح مشروع قرار للكونغرس يخوله صلاحيات واسعة لمواجهة هذا الخطر [2] ، كتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأية دولة ترغب في التطور والمحافظة على استقلالها القومي ، ولعل أخطر تفويض أعطي للرئيس تتمثل بصلاحية إرسال القوات المسلحة الأمريكية لمساعدة البلدان التي تواجه خطر الشيوعية دون الرجوع إلى الكونغرس [3] .

بدا واضحاً أن قواعد التدخل العسكري المباشر قد تغيرت بعد هذا الإعلان ، وذلك لإفهام السوفييت بأن الولايات المتحدة لن تتوانى عن استخدام قدراتها العسكرية لحماية مصالحها وحلفائها

---

(1) ميخائيل ، سيلمان (المحرر) ، **فلسطين والسياسة الأمريكية** ، 116

(2) سيدهم ، إدوارد ، **مشكلة اللاجئين العرب** ، 174

(3) العودات ، حسين ، **وثائق فلسطين** ، 180–186

في الشرق الأوسط [1] ، وقد جاء التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958م ضمن هذا الإطار لدعم الرئيس كميل شمعون في مواجهة القوى اليسارية والإسلامية التي طالبت بالانضمام للجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) [2].

لم تحظ قضية اللاجئين باهتمام الرئيس إيزنهاور في بيان المبادىء ، ولعل ذلك يعود إلى الظروف السياسية والعسكرية في تلك المرحلة . وقد استمر إيزنهاور في تجاهل قضية اللاجئين في خطابه أمام الجمعية العامة في شهر آب عام 1958م ، والذي عرف بمشروع النقاط الستّ الذي ركز فيه على **إنشاء قوة دولية دائمة للسلام في الشرق الأوسط ، مزودة بمحطات رصد ومراقبة لما تبثّه الإذاعات المحلية في المنطقة لمنع التحريض ، ويترافق مع ذلك إنشاء مؤسسة تنمية عربية على أساس إقليمي ، تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وموارد المياه والتعليم والصحة ، من خلال قروض يقدمها البنك الدولي والولايات المتحدة** ، ولم توافق مصر والسوفييت على هذا البيان ، وطالبوا بانسحاب الولايات المتحدة من لبنان والأردن[3].

قام مجلس الأمن القومي بإعادة تقييم الوضع في الشرق الأوسط ، بعد تولي الأحزاب القومية العربية السلطة في عدة دول كالعراق ، ومصر ، وسوريا ، وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي ، ما أدى إلى ضعف نفوذ الغرب في المنطقة . لذلك أوصى بإعادة تقييم الأهداف والأولويات حسب

---

(1) مصطفى ، أحمد ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، 127–128

(2) منصور ، ممدوح ، **الصراع الأمريكي – السوفييتي** ، 258

(3) جريدة الأهرام ، **مشروع أيزنهاور** ، العدد 26177 ، 14 آب 1958 ، الصفحة الأولى .

أهميتها ، مع إعطاء ضمان تدفق النفط إلى العالم الغربي أولوية قصوى على حساب الأهداف الأخرى [1]. وهذا يعني أن التسوية السلمية لم تعد تحظى باهتمام صانعي القرار في هذه المرحلة .

انعكست رؤية الرئيس إيزنهاور على دراسة أعدتها وزارة الخارجية في تموز عام 1957م[2] عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، تم فيها تقييم مساري حل قضية اللاجئين السابقة سواء الجهود التي بذلت لحلها بمعزل عن التسوية الشاملة ، كجهود غوردون كلاب ، ومشاريع الأونروا وخطة جونستون ، أو حلها ضمن مفاوضات التسوية الشاملة كجهود لجنة التوفيق في مؤتمر لوزان وباريس ، والتي لم تحرز تقدماً حتى لحظة إعداد دراسة وزارة الخارجية ، وقد قسمت الدراسة توصياتها لحل قضية اللاجئين وتصفيتها إلى أربعة محاور : تناول الأول منها الأونروا ، حيث أوصت برفع مساهمة الولايات المتحدة إلى 70% حتى حزيران 1960م بسبب عدم وفاء كثير من الدول بالتزاماتها ، وأيدت نقل صلاحيات الأونروا إلى الدول العربية بشكل تدريجي بدءاً ببرامج التأهيل والتدريب ، وصولاً إلى تصفية الأونروا مع انتهاء ولايتها عام 1960م. [3]

ويبدو أنّ الولايات المتحدة أرادت بهذه الخطوة التحرر من عبء الأونروا ، وفرض أمر واقع إما بحل قضية اللاجئين بشكل نهائي ، أو بتجميدها وتحميل الدول العربية المسؤولية عن ذلك.

---

(1) وضع مجلس الأمن القومي الوثيقة رقم 5820 بتاريخ 3 تشرين أول عام 1958م ، ولم يتسنّ للباحث الاطلاع عليها ، كونها بقيت سرية حتى عام 1987م ، وما زالت بعض أجزائها سرية ، ولم تتوفر في مجلد 13 من وثائق وزارة الخارجية . وقد اعتمد الباحث في معلوماته على كتاب ميخائيل سليمان.
فلسطين والسياسة الأمريكية ، 128

(2) طلب دلاس من دائرتي شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا ، وشؤون المنظمات الدولية في الوزارة ، إعداد ورقة عمل لدراسة مشكلة اللاجئين ، وقد أشرف عليها مساعده هيرتر (Herter Christian) وفيللارد (Henry Villard)

FRUS 1955-1957, Vol.17, 662 (Extract From the Title, July 2 , 1957)

(3) **Ibid** , 666 (Memorandum from the Assistant Secretary of State for International Org. Affairs – Wilcox, and Assistant Secretary of State for NEA , July 2 , 1957)

وتناول المحور الثاني برنامج عودة اللاجئين الذي تضمن خمسة مبادئ تنسجم مع قرار 194 ويقوم على أساس الاختيار بين العودة وتعويض اللاجئين إذا وافقت عليه إسرائيل على أن تكون عودتهم تدريجية وعلى مراحل ، ويتم توطينهم في الأماكن التي ترى إسرائيل أنها مناسبة ، ولا تمسّ أمنها ، على أن يُعطى اللاجئون الجنسية الإسرائيلية. ويتم ذلك تحت رعاية وكالة خاصة تنشئها الأمم المتحدة ، التي ستنظم عودة اللاجئين وفق اتفاقية خاصة تحدد فيها شروط عودتهم. وقد توقعت وزارة الخارجية أن هذه الشروط العادلة لن يقبلها عدد كبير من اللاجئين لأنهم يرفضون العيش تحت حكم إسرائيل. [1].

وأولت الدراسة مسألة التعويضات جزءاً من اهتمامها ، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للمساهمة بمبلغ 100 مليون دولار لتأسيس صندوق دولي لتعويض اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة إذا وافقت إسرائيل على برنامج عودة اللاجئين. وستحقق عملية دفع التعويضات للاجئين عدة فوائد منها : تحفيز إسرائيل على قبول مبدأ عودة اللاجئين ، والمساهمة في تنشيط الوضع الاقتصادي في البلدان التي سيتلقى فيها اللاجئون تعويضاتهم على أساس فردي ، كما أن قبولهم للتعويضات يعني تخلّيهم عن حق العودة. وسيتم التعامل مع مطالب التعويضات من خلال مكتب مختص تابع للأمم المتحدة[2].

وأما المحور الرابع فكان مشاريع التوطين ، حيث أوصت الدراسة بإحياء جهود جونستون لإنفاذ خطة تطوير نهر الأردن الموحدة من خلال مباحثات مع الأردن وإسرائيل وذلك لإعادة توطين اللاجئين في الأراضي التي يتم استصلاحها ، ويتوجب على الولايات المتحدة السعي لتنفيذ مشاريع

---

(1) **FRUS 1955-1957 , VOL.17** , 667 (Memorandum from the Assistant Secretary of State for International Org. Affairs – Wilcox, and Assistant Secretary of State for NEA , July 2 , 1957)

(2) **Ibid** , 668

اقتصادية في سوريا والعراق لتحقيق الهدف نفسه ، وإقناع الرأي العام بتلك المشاريع ، نظراً لإمكانية توطين عدد كبير من اللاجئين في هاتين الدولتين ، ويمكن لجونستون وسكرتير عام الأمم المتحدة عرض تأسيس صندوق للهبات والقروض لتنفيذ تلك البرامج [1].

أحبط دلاس المقترحات السابقة لحل مشكلة اللاجئين ، وأصر على تجاهلها ، وطلب إلى دائرة شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بإجراء مباحثات مع السفير الإسرائيلي إيبان لبحث توطين اللاجئين في الأردن ، وعودة اللاجئين إلى إسرائيل بعد تخييرهم بين العودة والتعويضات، وعلل دلاس تجاهله هذه الدراسة لسببين : الأول يتعلق بعدم إمكانية حل قضية اللاجئين ضمن التسوية السلمية الشاملة لظنه أن عبد الناصر سوف يعرقلها. والثاني لاستحالة موافقة الكونغرس- تحت سيطرة الديمقراطيين- على تمويل برنامج للإغاثة والتوطين بدون تأكيد من وزارة الخارجية على وضع حل نهائي للمشكلة ، وإنهاء الالتزامات القانونية والأخلاقية التي ترتبت على إسرائيل بسبب هذه المسألة لذلك فضل دلاس حل قضية اللاجئين كأمر واقع عن طريق التوطين[2].

أدى قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958 إلى عرقلة تلك المساعي ، إذ اعتبرتها الولايات المتحدة إيذاناً بنشوء دولة قوية في الشرق الأوسط يمكن أن تعرقل الأحلاف والمصالح الاقتصادية الأمريكية ، ويمكن أن تهدد أمن إسرائيل ، لذا انشغلت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بدعم الأنظمة الموالية لها في المنطقة خاصة إسرائيل [3].

---

(1) **FRUS 1955-1957 , VOL.17** , 668 – 669 (Memorandum From the Assistant Secretary of State for International Org. Affairs – Wilcox , and Assistant Secretary of State for NEA , July 2 , 1957)

(2) **Ibid** , 706-707 (Memorandum from Director of Executive Secretary – Villard , to Dulles , Aug. 8 , 1957)

(3) العقاد ، صلاح ، **المشرق العربي المعاصر** ، 115-119 .

ولعل ذلك يفسر تراجع اهتمامها بقضية اللاجئين خاصة في أواخر فترة تولي دلاس وزارة الخارجية ، وعند تسلم كرستيان هيرتر[1] (Christian Herter) وزارة الخارجية ، ظهر ذلك أيضا جلياً في وثيقة أعدها وكيل وزارة الخارجية الأمريكية دوجلاس ديلون (Douglas Dillon) ، حيث عرض فيها خلاصة مباحثاته مع بن غوريون حول عودة جزء من اللاجئين إلى إسرائيل ، لتسهيل التوصل إلى التسوية العامة في المنطقة من خلال مباحثات سرية مع الدول العربية ، لكن هذا العرض السطحي جوبه برفض قاطع من بن غوريون ، مكرراً حجج إسرائيل التقليدية ، خاصة وأن إسرائيل في حالة حرب مع الدول العربية[2].

وشهد موقف الولايات المتحدة من اللاجئين تراجعاً آخر ، ففي اجتماع ضم نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) مع بن غوريون ، أعرب نيكسون عن تفهمه لموقف إسرائيل الرافض لعودة عدد كبير من اللاجئين إلا في ظل إطار التسوية السلمية الشاملة وأن الولايات المتحدة تؤمن بأن العرب يستخدمون قضية اللاجئين كسلاح سياسي ؛ لذلك لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل إعادة اللاجئين فعلاً إلا بعد التوصل إلى السلام. وكان بن غوريون قد عرض في الاجتماع قبوله عودة أعداد معقولة من اللاجئين وتوطينهم في منطقة النقب كنوع من الخداع ، وللحصول على صفقة الصواريخ المضادة للطائرات ، وشبكة إنذار مبكر من الولايات المتحدة[3].

---

(1) عينه إيزنهاور نائباً لوزير الخارجية دلاس عام 1957م بسبب تدهور وضع دلاس الصحي ، ثم أصبح وزيراً للخارجية بعد شهر أيار عام 1959م ، وقد التزم بسياسة سلفه .

Mayer , Michael , **Presidential Profiles : The Eisenhower Years** , 297

(2) **FRUS 1958-1960 ,VOL.13**, 291-292 (Memorandum Conversation , Draft by Meyer about Refugees , Mar.10 , 1960

(3) **Ibid** , 295-296 (Memorandum Conversation , Vice President – Nixon , Mar. 13 , 1960)

وبهذه المواقف ، يظهر أن قضية اللاجئين لم تعد على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية منذ أن أعلن إيزنهاور مبدأه ، ومنذ الخطاب الذي تلاه في الجمعية العامة ، فقد أصبحت التسوية السلمية مستبعدة في ظل تعثر العلاقات المصرية والسورية من جهة والأمريكية من جهة أخرى ، ولم تعد وجهات النظر العربية تؤخذ بعين الاعتبار ، بل أوصى دلاس بمراعاة وجهات النظر الإسرائيلية ، وسار من تلاه على النهج نفسه.

ثالثا- بعثات الكونغرس الاستقصائية

• بعثة سميث – بروتي عام 1953م

ترأس البعثة الاستقصائية لورنس سميث (Lawrence Smith) ، وكانت بعضوية ونستون بروتي (Winston Prouty) وآخرين ، واستمرت زيارتهم لمنطقة الشرق الأوسط قرابة 3 شهور ، بدءاً من شهر أيلول عام 1953م ، حيث تمكنت من لقاء اللاجئين ، والتجول في المخيمات في الأردن وسوريا ولبنان ، وزارت مصر ، والعراق ، وإيران ، والسعودية وغيرها من الدول ، ووضعت ثلاثة أهداف لزيارتها ، وهي : دراسة مشكلة اللاجئين ، والاطلاع على أسباب التوتر في الشرق الأدنى ، ومساعدات الولايات المتحدة وبرامجها في المنطقة[1].

درست اللجنة أوضاع اللاجئين الذين وصل عددهم 872 ألفاً حسب سجلات الأونروا عام 1953م ، ولم يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم التي استولت عليها إسرائيل ، ومع ذلك ، لم تعط البعثة أهمية للادّعاءات عن سبب نشوء هذه المشكلة. ولعل ذلك يعود إلى عدم رغبة البعثة في

---

(1) Smith and (others), **Report of the Special Study Mission to the NE** ,1(The Arab Refugees and other Problems in the NE , Feb. 8 , 1954)

لعب دور لجنة التحقيق ، بل التعامل مع هذه المشكلة كأمر واقع يتطلب حلولاً واقعية كما تعاملت الولايات المتحدة معها في الفترة السابقة من حيث تقديم الدعم المالي للأونروا لإغاثة اللاجئين ، وتمويل مشاريع توطينهم في البلدان العربية[1].

وقبل أن تضع اللجنة توصياتها لحل مشكلة اللاجئين ، ناقشت البعثة معيقات مشاريع إعادة توطين اللاجئين ، بالرغم من توفير الأموال اللازمة ، والاتفاق مع بعض الدول العربية لتنفيذها . وتوصلت إلى أن أهم المعيقات تتمثل برفض الدول العربية تنفيذ مشاريع التوطين قبل إعطاء اللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم ، خوفاً من الرأي العام الداخلي . كما أن هذه الدول تعاني من الفقر والجدب بسبب اتّساع الصحاري ، وقلة مصادر المياه التي تحتاج إلى سنوات طويلة لتنميتها. هذا بالإضافة إلى معارضة اللاجئين للولايات المتحدة والمشاريع التي تطرحها لتوطينهم ، الأمر الذي حال دون تمكن مدير مكتب الأونروا في لبنان من دخول المخيمات في لبنان لأكثر من عام[2].

أما على صعيد اللاجئين ، فقد لمست البعثة أن قسماً من اللاجئين لا يريدون العودة إلى إسرائيل والعيش تحت حكمها كمواطنين من الدرجة الثانية. واستنتجت ذلك من انخفاض عدد اللاجئين في المخيمات إلى الثلث باندماجهم في المجتمعات العربية . كما خمّنت البعثة أن نصف عدد اللاجئين هم من فئة صغار السّن ، الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً ، وهم لا يحتفظون في ذاكرتهم بأي شيء عن فلسطين[3].

---

(1) Smith and (others), **Report of the Special Study Mission to the NE** , 2-3

(2) **Ibid** , 3-4

(3) **Ibid** , 4

ومن جهة أخرى ، وجدت البعثة عوامل مشجعة لحل مشكلة اللاجئين ، فقد خفّت حدة معارضة الدول العربية لمشاريع التوطين مع تمسكها بحقهم في العودة ، وكان ذلك نتاج نشوء اتجاه واقعي بدأ بالتسليم بوجود إسرائيل كأمر واقع ودائم ، إذ لا يمكن العودة بالزمن إلى الخلف ، لذلك أوصت اللجنة بالقيام بثلاث خطوات لحل مشكلة اللاجئين :

1- إقناع الدول العربية بالحاجة إلى حل المشكلة ضمن مقترحات تشمل التسوية الشاملة.

2- ضرورة وقف اعتماد اللاجئين على الأمم المتحدة في أقرب وقت ، وأن تعلن الولايات المتحدة وقف مساهمتها المالية في دعم برامج الإغاثة والتوطين بعد توفير أراض مخصصة لتوطينهم.

3- نقل إدارة برنامج اللاجئين إلى الدول العربية ، وحثها على مساواتهم بمواطنيها بمساعدة من الولايات المتحدة في برامج التنمية والتطوير [1].

وأوصت بعدم دعم الولايات المتحدة لعودة اللاجئين إلى ديارهم – داخل حدود إسرائيل القائمة– وعدم الضغط على إسرائيل في مسألة دفع التعويضات للاجئين عن ممتلكاتهم التي خسروها ، وطالبت في المقابل بالضغط على الدول العربية لإنهاء الحصار الاقتصادي عن إسرائيل [2].

أرادت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس التحقق بنفسها من قضية اللاجئين ، ووضع الحلول النهائية لها بما يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة ، ويحفظ أمن إسرائيل . فقد كانت قضية اللاجئين عقبة أمام التسوية النهائية بين الدول العربية وإسرائيل ، وكانت إحدى الأسباب التي أدت إلى تدهور مكانة الولايات المتحدة في المنطقة ، حيث طرح الكونغرس موافقة الولايات

---

(1) Smith and (others), **Report of the Special Study Mission to the NE** , 4-6

(2) **Ibid**, 9 – 10

المتحدة على توطين ألفي لاجئ وأربعمئة من الأطفال الأيتام ،[1] كمساهمة في هذه القضية ، وتشجيع للدول الأخرى على القيام بالخطوة نفسها .

ولم تمانع جامعة الدول العربية في توطين اللاجئين خارج البلدان العربية ، وقررت أن الأمر منوط برغبة اللاجئين أنفسهم[2]. وهذا القرار يعكس تراجع موقف الدول العربية المبكر من مسألة عودة اللاجئين.

- **بعثة همفري عام 1957**

وجه الرئيس إيزنهاور رسالة إلى الكونغرس أوضح فيها المخاطر التي تواجه سياسة الولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط بعد حرب السويس عام 1956م ، والوضع الحرج الذي يواجه الولايات المتحدة بعد تعاظم النفوذ الروسي في المنطقة ، ما يفرض عليها عدم القيام بأية خطوة يمكن أن تؤثر على استقلال شعوب المنطقة ، وعدم القيام بأي عمل عسكري أو اقتصادي يمكن أن يفسر كأنه استعمار جديد ، لذلك ، فإن الولايات المتحدة تدعم الدول والشعوب التي تقاوم الشيوعية ، وتسعى إلى حل النزاع العربي – الإسرائيلي ، والقضايا المتفرعة عنه ، كمستقبل اللاجئين العرب ، ومستقبل قناة السويس[3].

---

(1) تضاربت أعداد اللاجئين الذين أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لاستقبالهم ، فقد ذكرت الهيئة العربية العليا أن عددهم 2000 أسرة ، و 4000 من الأطفال الأيتام . ونقلت عنها بعض المراجع ، ويرجح أن العدد كان أقل بكثير ، لأن الولايات المتحدة لا تستقبل من منطقة واحدة 10000–12000 نسمة بافتراض أن كل أسرة تتكون من 5–6 أفراد .

الهيئة العربية العليا ، **اللاجئون الفلسطينيون** ، 77 ؛ غنيم ، عادل ، **قضية اللاجئين** ، 83

(2) جامعة الدول العربية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية** ، 163 (القرار 708 ، بتاريخ 27 كانون ثاني 1954م)

(3) **Public Papers of the Presidents : D. Eisenhower 1957**, 10–15

وبناء على هذه الرسالة ، قام عضو مجلس الشيوخ الأمريكي هيوبرت همفري (Hubert Humphrey) بزيادة مصر ، وبحث آفاق تحسين العلاقات الأمريكية المصرية ، وعرض على جمال عبد الناصر تدخل الرئيس إيزنهاور بوصفه صاحب حيادية ورؤيا وفهم واسع للقضية ، ما يمكنه من المساهمة في حل مسألتي الحدود واللاجئين[1]. لكن مباحثاته اصطدمت بردود عبد الناصر ، الذي أبدى اعتدالاً في مسألة قناة السويس ، وموافقة على إحالتها إلى التحكيم الدولي في لاهاي ، لكنه استبعد قدرة أي زعيم عربي على إجراء مباحثات مع إسرائيل الأمر الذي دعى همفري إلى التوصية بتجاوز عبد الناصر ، وإجراء مباحثات مع قيادات سياسية وشعبية أخرى. [2].

وقد انطلق همفري في بحث قضية اللاجئين من قناعة شخصية انعكست على مباحثاته ، فقد اعتبر استمرار مشكلة اللاجئين لفترة أطول – بسبب استمرار الصراع – تشكل تحدياً للضمير الإنساني ، ورأى أنّ الغالبية العظمى من اللاجئين يمكن أن تجد لها وطناً في الدول العربية كالعراق وسوريا لانخفاض الكثافة السكانية فيهما ، وأمل بتوطين 300–500 ألف لاجئ فيهما وتوطين 200 ألف لاجئ في وادي الأردن إذا تم تنفيذ خطة جونستون بالتعاون بين الدول العربية وإسرائيل .

وعند اجتماعه مع بن غوريون ، وافق على إعداد عرض لاستقبال عدد محدود من اللاجئين ممن يتعهدون بالمواطنة والمساهمة البنّاءة والمنتجة في دولة إسرائيل. وعبّر عن استعداد إسرائيل

---

(1) **FRUS 1958–1960, Vol.17**, 589 (Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State , May 2 , 1957)

(2) The New York Times , **Senator Bids Spur U.N. resettling of Arab Refugees : Humphrey Proposes** , 1923 –Current Files , July 5 , 1957)

ورغبتها في دفع التعويضات للاجئين عن الممتلكات التي تركوها في إسرائيل ، وطلب بشكل غير مباشر أن تفي الولايات المتحدة بوعدها لمساعدة إسرائيل في دفع هذه الالتزامات[1].

لكن الرواية الإسرائيلية لموقف همفري من عودة اللاجئين تختلف عما أوردته صحيفة نيويورك تايمز ، فقد ادّعى إيتان في مذكراته أن عودتهم مستبعدة تماماً لأسباب نفسية وعملية . فمن غير الممكن عودة جيل من الشباب الذي تربّى على احتقار المجتمع الإسرائيلي ، ما يؤدي إلى عدم انسجامه فيها ، ومن الأفضل لهم الاندماج في البيئة العربية . ومن جهة أخرى إن إسرائيل قد استوعبت (900) ألف مهاجر يهودي ، منهم من طرد من الدول العربية ما يحول دون قدرتها على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين ، هذا ، فضلاً عن المخاطر التي ستنشأ جراء عودتهم في ظل استمرار حالة الحرب قائمة بين العرب وإسرائيل[2].

توَصَّل همفري إلى أن مشكلة اللاجئين مرتبطة بالتسوية الشاملة للصراع في الشرق الأوسط ويتوجب على الولايات المتحدة أن تستغل دورها القيادي لبدء مباحثات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل. ومن جهة أخرى ، اقترح إعادة تفعيل صندوق تطوير الشرق الأوسط للتطوير الاقتصادي في المنطقة كسبيل وحيد لمكافحة الغزو الشيوعي وتوفير حل شامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة[3].

---

(1) The New York Times , **Senator Bids Spur U.N. resettling of Arab Refugees : Humphrey Proposes** , 1923 –Current Files , July 5 , 1957)

(2) Eytan, Walter , **The First Ten Years** , 135-137

(3) The New York Times , **Senator Bids Spur U.N. resettling of Arab Refugees : Humphrey Proposes** , 1923 –Current Files , July 5 , 1957)

- **بعثة ألبرت غور 1959م**

زار ألبرت غور[1] (Albert Gore) منطقة الشرق الأدنى على رأس وفد من مجلس الشيوخ الأمريكي ، وبالتنسيق مع وزارة الخارجية. فبدأ بزيارة مصر لاستكشاف موقفها من مشكلة اللاجئين ، ولتبديد مخاوف العرب من إسرائيل. فقدم عرضاً لجمال عبد الناصر لحل مشكلة اللاجئين التي تحتاج إلى مليار دولار ، وموافقة إسرائيل على عودة قسم منهم ، وتوطين العدد الأكبر في الدول العربية[2].

رفض عبد الناصر الادعاءات الإسرائيلية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، ومؤكدا أنه لن يبادر إلى إعلان الحرب على إسرائيل ، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بحق الدفاع عن النفس ، وبناء قدراتها الاقتصادية ، التي ستكون مثمرة أكثر إذا تم إيجاد حلول للصراع العربي الإسرائيلي. وقَدَّرَ عدد اللاجئين الراغبين في العودة بالنصف على الأقل ، واقترح إحياء لجنة التوفيق التي عطلت إسرائيل دورها [3]. ولم يعلق غور على ما طرح في مصر.

انتقل غور إلى الأردن ، وركز في مباحثاته مع الحكومة الأردنية والأونروا على تصحيح أوضاعها خاصة في ضوء التحقيق السري الذي أجراه جورج فنسون (George Vinson) الذي أظهر أن 42% من البطاقات التموينية تصرف لغير مستحقيها ، وأن بعض الموظفين الأردنيين الذين يعملون في السفارة الأمريكية يحملون بطاقات تموينية . وقد استنتجت البعثة أن البرامج التي

---

(1) عضو مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي ، وممثل ولاية تنسي. **FRUS 1958–1960, Vol.13**, XXV (List of Persons)

(2) **FRUS 1958 – 1960 , VOL.13** , 224–225 (Telegram from The Embassy in Egypt to the Department of State , Nov. 17 , 1959)

(3) **Ibid** , 224–225 (Telegram from The Embassy in Egypt to the Department of State , Nov. 17 , 1959)

تنفذها الأونروا ستكون دون جدوى إذا استمرت الأوضاع على حالها ، فطلبت من الأونروا والحكومة الأردنية التحقيق في التجاوزات . وأوصت بتوفير فرص العمل ، واستصلاح الأراضي وتوفير مناطق سكنية ، ومشاريع تنموية أخرى لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين[1].

وختم غور زيارته في إسرائيل ، حيث استمع إلى الرواية التقليدية حول أسباب حدوث مشكلة اللاجئين ، ومسؤولية العرب تجاهها ، ورؤية إسرائيل لحل هذه المشكلة. وحاول أن يخفض من الأجواء التشاؤمية التي أضفاها بن غوريون في حديثه ، وعرض على بن غوريون موافقة مصر على حل مشكلة اللاجئين من خلال اعتراف إسرائيل بالمسؤولية الأخلاقية عنها وقبول عودة عدد رمزي من اللاجئين إلى إسرائيل[2].

وطلب غور من بن غوريون أن تبادر إسرائيل بالخطوة العملية الأولى من خلال إجراء مباحثات مع لجنة التوفيق ، أو أية جهة أخرى لحل مشكلة اللاجئين على أساس العودة وإعادة التوطين ، لكنّ بن غوريون استبعد إجراء مباحثات مع لجنة التوفيق نظراً للتأثير السوفيتي على لجان الأمم المتحدة ، وفضّل إجراء مباحثات مع الدول العربية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الحكومة الأمريكية [3]. ومع أن التأثير السوفيتي على لجنة التوفيق كان شبه معدوم ، إلا أنّ بن غوريون ـ كدأبه دائما كان يضع العراقيل أمام أي مقترح يتضمن عودة اللاجئين حتى لو كانت رمزية ، لكي يبرر مواقفه سياسيا .

---

(1) **FRUS 1958 – 1960 , VOL.13** , 224-225 (Message from the Senator Gore and McGee to the President , Nov. 19 , 1959)

(2) **Ibid** , 226-227 (Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State , Nov. 23 , 1959)

(3) **Ibid**, 226-227 (Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State , Nov. 23 , 1959)

- **بعثة وليام فلبرايت 1960م**

أجرى عضو مجلس الشيوخ ، وليام فلبرايت[1] (William Fulbright) ، حواراً مع وزارة الخارجية حول نتائج جولته في مصر وإسرائيل والأردن ، حيث تمسك جمال عبد الناصر بحل مشكلة اللاجئين على أساس قرار 194 ، وإعطاء اللاجئين حق الاختيار بين العودة والتوطين وربط تنفيذ القرار الخاص بالملاحة في قناة السويس[2] بتنفيذ قرار 194 ، ولاحظ فلبرايت أن عبد الناصر لم يشر إلى قرار التقسيم[3]. ولعلهُ أراد الاستنتاج من ذلك أن مصر لم تعد تتمسك بقرار التقسيم كأساس لترسيم الحدود مع إسرائيل ، وقبولها بالأمر الواقع ، هذا فضلاً عن تخليها عن إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين.

والتقى فلبرايت جهة فلسطينية بارزة في القدس لم يحددها ، فعرضت عليه استعدادها لقبول عودة عدد محدود من اللاجئين إلى إسرائيل ممن يرغبون في العودة ، وتوفير تعويضات عادلة ومقبولة لمن يختار منهم عدم العودة[4]. ولم يحمل هذا اللقاء أهمية استثنائية لأنه لم يمثل نهجاً أو سياسة دائمة تقوم على الاعتراف بالفلسطينيين كطرف في المباحثات .

---

(1) عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي ، من ولاية أركانساس ، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية فيه.
FRUS 1958-1960, Vol.13, XXV (List of Persons)

(2) المقصود هو القرار 1125 ، الصادر عن الجمعية العامة في 2 شباط 1957م ، حيث طُلب فيه من إسرائيل ومصر بالالتزام بأحكام اتفاقية الهدنة الموقعة بين الطرفين عام 1949م . وانسحاب اسرائيل من قطاع غزة وشرم الشيخ ، ومرابطة قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على خط الهدنة .
الأمم المتحدة ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 51/1

(3) **FRUS 1958-1960 , VOL.13** , 330-331 (Memorandum Conversation , Department of State , about Fulbright observations of the ME , June 7 , 1960)

(4) **Ibid** , 330-331 (Memorandum Conversation , Department of State , about Fulbright observations of the ME , June 7 , 1960)

في إسرائيل ، عبّر فلبرايت عن نفاد صبر لجنة الشؤون الخارجية والكونغرس عن مواصلة دعم الأونروا لعجزها عن تحقيق إنجازات ملموسة ، وافترض أن إسرائيل لن توافق على أي شيء يمكن أن يضرّ بمصالحها ، ونصح بأن تقبل مبدأ حق العودة ، لكنه لم يوضح آلية تنفيذ هذا الحق . ورداً على فرضية طرحتها وزيرة الخارجية غولدا مئير (Golda Meir) ، التي أعربت فيها عن مخاوفها من تحول (150–200) ألف من اللاجئين الذين ستسمح لهم إسرائيل بالعودة ، إلى طابور خامس بسبب الدعاية المصرية المعادية ، أوضح غور أنه لا يستطيع تقييم الأمر مع عدم استبعاد هذا الاحتمال ، وأصر على حل مشكلة اللاجئين وفق آلية قرار 194 ، مع إعطاء إسرائيل ضمانات أمنية ، والإقرار مسبقاً بعودة عدد معقول من اللاجئين إلى إسرائيل[1].

وضع فلبرايت في تقريره مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات هي :

أ– أن مشكلة اللاجئين تبدو بلا حل منذ فترة طويلة ، ويتوجب العمل على حلها وضمان توفير الحقوق المدنية لهم ، وخمّن أن ذلك يتطلب 50 عاماً.

ب– أن تدعم الولايات المتحدة حل مشكلة اللاجئين من خلال طرف ثالث كالدنمارك والنمسا أو شخصية دولية مثل إنجين بلاك (Engene Black)، الذي يشغل منصب رئيس البنك الدولي ، ويحظى بثقة المصريين ، على أن يتم طرح هذا التوجه بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية مع نهاية عام 1960م.

ج– أوصى بتوسيع برامج التدريب المهني التي تنفذها الأونروا لمساعدة اللاجئين على الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها. واستبعد أن يكون للجنة التوفيق فرصة للنجاح.

---

(1) **FRUS 1958–1960 , VOL.13** , 330–331 (Memorandum Conversation Department of State , about Fulbright observations of the ME. , June 7 , 1960)

د- حثّ وزارة الخارجية على عدم ترك مشكلة اللاجئين دون حل في ظل شح موارد الأونروا بعد عدم موافقة الكونغرس على تمويلها بمبالغ كبيرة ، وأوصى وزارة الخارجية والكونغرس بالأخذ بعين الاعتبار مخاطر استمرار هذا المشكلة أو عدم الاهتمام بها.

هـ- طالب وزارة الخارجية أن تولي أهمية أكبر لكيفية وطريقة عرض الحل أكثر من مضمون الحل ذاته[1].

عند استعراض المهام التي قامت بها البعثات ، نجدها قد ركزت على قرار 194 كأساس للحل لإرضاء الطرف العربي ، وفرّغته من محتواه عند عرض التفاصيل ، فعلى سبيل المثال طالب كل من فلبرايث وغور إسرائيل بالاعتراف بمبدأ حق الاختيار بين العودة والتوطين شكلياً ، لأنهما قرّرا بشكل مسبق أنّ عودة اللاجئين يجب أن تكون رمزية ، وأن تُعطى لإسرائيل ضمانات أمنية . كما رغبت البعثات بتسريع عملية إعادة توطين اللاجئين ، وتصفية الأونروا ، ونقل مهامها إلى الدول العربية. وهذا يظهر مدى تبنّيها لوجهة النظر الإسرائيلية من المسألة برمتها.

لا يمكن فهم هذه المواقف إلا من منظور الدعم الهائل في الكونغرس ، لحماية اسرائيل ودعمها ماليا وعسكريا بصفتها حليفا يمكن الاعتماد عليه ، فقد صرح النائـب الجمهوري جاكوب جافيتس (Jacob Javits) والنائب الديمقراطي جون ماكورماك (John McCormak) عام 1959 ، بضرورة إرغام العرب على تحمل مسؤولياتهم تجاه اللاجئين ، ولم يؤيد عودة اللاجئين لإسرائيل بوصفهم كأعداء محتملين [2].

---

(1) **FRUS 1958 – 1960 , Vol.13** , 331 – 333 (Memorandum Conversation , Department of State , about Fulbright observations of the ME , June 7 , 1960)

(2) سلامة ، غسان ، **السياسة الأمريكية والعرب** ، 280 – 281

رابعا : موقف الولايات المتحدة من جهود الأمم المتحدة

قبل ان تبلور إدارة آيزنهاور سياستها تجاه التسوية السلمية في المنطقة ، أعطت الأونروا المجال لمواصلة برامجها الإغاثية للاجئين ، وتنفيذ برامج التوطين والدمج في الدول العربية خاصة مشروع توطين اللاجئين في سيناء ، ووفرت لها الدعم المالي والسياسي اللازم لأداء مهامها.

- **دور الأونروا ومشاريعها**

قدم نائب وزير الخارجية الأمريكية والتر سميت (Walter Smith) شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس في أيار 1953، معتبرا أن حل مشكلة اللاجئين هو مفتاح حل المشاكل بين إسرائيل والعرب ، والتي لا يمكن فصلها عن بقية مشاكل هذا الصراع بسبب بعدها الإنساني وعبّر عن رضاه عن الأونروا كأداة مناسبة لتقديم الإغاثة المباشرة للاجئين ، وتنفيذ برامج تطوير للدول العربية بهدف توطين اللاجئين ، وإعادة تأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً[1].

استمعت اللجنة لشهادة بلاندفورد التي أوضح فيها أن برامج التشغيل وتحسين حياة اللاجئين لا تتعارض مع حقهم في العودة أو التوطين ، وهي تهدف إلى نقل المسؤولية عن اللاجئين من الأونروا إلى الدول العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية . ولتجاوز المعارضة الشعبية في الدول العربية ومن اللاجئين أنفسهم ، يمكن شرح أبعاد البرامج والفوائد التي تعود عليهم اقتصادياً وإذا لم يتم تحقيق أي تقدم لأسباب سياسية ، يجب على الأونروا الاستمرار في برامج التشغيل حتى

---

(1) Senate Committee on Foreign Relations ,**The Palestine Refugee Program** ,2-3 (Hearing Before The Subcommittee on the NEA of the Committee on Foreign Relations U.S Senate , 83 Congress – First session, May 1953)

يتم تخفيض نفقات برامج الإغاثة تدريجياً[1]. وبالتالي ، وبشكل غير مباشر فرض توطين اللاجئين بشكل تدريجي وكأمر واقع.

ويعتبر مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في صحراء سيناء ، عند الطرف الشمالي الغربي منها ، نموذجاً للمشاريع التي حاولت الأونروا والحكومة المصرية تنفيذها ، ورصدت للمشروع مبلغ 30 مليون دولار وفق الاتفاقية التي عقدت بين الفريقين في 30 حزيران عام 1953م حيث مثّل المجلس القومي للإنتاج والتصنيع الجانب المصري ، الذي أصدر تقريراً مشتركاً مع الأونروا بيّن فيه أن الهدف العام للمشروع هو استصلاح (200) ألف دونم في سيناء ، لتوطين 10 آلاف عائلة من اللاجئين المقيمين في قطاع غزة ، وتوفير فرص عمل لهم لكسب رزقهم[2].

وكانت خطة المشروع تشمل توفير المياه من نهر النيل ، وتجهيز البنية التحتية للمنطقة المستهدفة كالطرقات ، والجسور ، ومباني الخدمات العامة ، وإقامة الوحدات السكنية ، وتقديم المساعدات للمستفيدين من المشروع خلال السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم[3].

لكن سرعان ما أُسقط المشروع بعد انطلاق المظاهرات في قطاع غزة ومصر بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شباط عام 1955م ، وطالبت الأحزاب المصرية – كالحزب

---

(1) Senate Committee on Foreign Relations ,**The Palestine Refugee Program**, 65-67 (Hearing Before The Subcommittee on the NEA of the Committee on Foreign Relations U.S Senate , 83 Congress – First session, May 1953)

(2) UNRWA and Others , **Survey Report Northwest Sinai Project 1955** , 2-3

(3) **Ibid** , 3-5

الشيوعي والإخوان المسلمين – بإلغاء مشروع سيناء ، وتسليح قطاع غزة ، وتدريب سكانه للدفاع عن أنفسهم[1].

واستعرض نائب مدير الأونروا وممثل الولايات المتحدة لديها مع دلاس ومساعديه ومدير مكتب الأمن المتبادل المعوّقات الأخرى لبرامج التشغيل والتأهيل في البلدان العربية ، كتقييد صلاحيات الأونروا ، ومعارضة الأنظمة العسكرية (الديكتاتورية) في سوريا ومصر ، واشتراط بعضها الحصول على برامج موازية لبرامج اللاجئين لمصلحة مواطنيها. ونصح نائب مدير الأونروا بعدم عرض حق العودة للجميع ، لأن أعداداً كبيرة من اللاجئين ترغب في العودة إلى وطنها. واقترح استيعاب 100 ألف لاجئ في منطقة القدس الدولية ، و(100) ألف في الجليل الغربي ، وبضعة آلاف في المنطقة الأردنية – المصرية في منطقة النقب بعد انسحاب إسرائيل منها[2].

وبناء على هذا الاجتماع والتقرير الذي قدمته الأونروا إلى الجمعية العامة ، حددت وزارة الخارجية سياستها تجاه الأونروا ، حيث قررت مواصلة دعم موازنتها حتى عام 1955م[3] ودعم طلب مدير الأونروا تحويل المسؤولية عن قطاعي التعليم والصحة إلى الحكومات المعنية بحلول عام 1955م ، مع استمرار تقديم الدعم المالي والفني ، ودعم تسريع العمل في برامج تشغيل

---

(1) ياسين ، عبد القادر ، **إسقاط مشروع سيناء** ، مجلة حق العودة ، العدد 12 ، تموز 2000 ، 10

(2) **FRUS 1952-1954, VOL.9,** 1/78-80 (Memorandum of Conversation on Subject UNRWA and Palestine Refugee , May17 , 1953)

(3) من الجدير ذكره أن وزارة الخارجية أعادت تقييم موقفها من تمديد فترة ولاية الأونروا ، واتفقت مع لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس على التوصية بتمديد ولايتها لمدة 5 سنوات تنتهي في حزيران عام 1959م بسبب سوء أوضاع اللاجئين المعيشية ، وخدمة أهداف الولايات المتحدة . على أن تقوم الأونروا بتنفيذ برامج للتأهيل والتدريب المهني للاجئين ، وتأسيس نظام فعال لتحديد المستحقين للإغاثة ، وأن لا تتدخل في المسائل السياسية لقضية فلسطين ، وتتركها لجهة الاختصاص – لجنة التوفيق . وقد ألغت هذه الوثيقة التوصيات السابقة التي صدرت في أيلول 1953م عن وزارة الخارجية.

Ibid , 1/1685-1687 (Department of State , Position Paper : UNRWA , Nov. 10, 1954)

اللاجئين ، وتوسيعها ، وتنفيذها في المناطق التي لا تواجه عقبات ، وعدم ربطها بأية ظروف[1]. وقد عارضت جامعة الدول العربية توجه الأونروا إلى التخلي عن مسؤولياتها قبل أن تتم تسوية قضية اللاجئين بصورة نهائية[2].

في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ، تفاوتت تقييمات وزارة الخارجية الأمريكية ، لدور الأونروا بناء على تحليل تقريرها الذي رفعته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1957م ، فقد أظهر التقرير أن نصف عدد اللاجئين يعيشون في الأردن ، ويتمتعون بحقوق المواطنة ، وكذلك قطع برنامج الدمج التلقائي في سوريا شوطاً طويلاً ، ما يمكّن من قطع برنامج الإغاثة في القريب العاجل ، وهذا على الضدّ من أوضاع اللاجئين في لبنان وقطاع غزة ، التي تعتبر المعضلة بالنسبة للأونروا .

إن الطلب المتزايد على مشاريع الدعم الذاتي والفردي والتدريب المهني والإسكان ، تكشف عن ميول جديدة لدى الشباب لقبول التوطين نظراً لضعف ارتباطهم بوطنهم الأم ، واستنتجت أيضاً من ذلك أن المشكلة ستحل ذاتها مع الوقت إذا قدمت المساعدات اللازمة لتحقيق هذا الهدف[3].

وبناء على ما تقدم ، أوصت وزارة الخارجية بالاستمرار في تقديم المساعدات لتنفيذ مشاريع التوطين دون أن يكون لها دلالات سياسية . وجاءت هذه التوصية في إطار الاتجاه الذي يؤيد فصل قضية اللاجئين عن القضية الفلسطينية برمّتها ، وأن تسهم الولايات المتحدة بـ 70% من ميزانية الأونروا بعد الحصول على موافقة الكونغرس.

---

(1) **FRUS 1952-1954, VOL.9** ,1/1300 (Department of State , Position Paper : Palestine Refugee Program , Sept. 5 , 1953)

(2) جامعة الدول العربية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية** ، 163 (القرار 820 بتاريخ 29 تشرين ثاني 1954).

(3) **FRUS 1955-1957,Vol.17**,812-814 (Memorandum from the Under Secretary of State – Villard , about Palestine Refugee Problem , Nov. 21 , 1957)

ولما كان الهدف النهائي لسياسية الولايات المتحدة هو إنهاء مشكلة اللاجئين ، لكي لا تستمر المخيمات كمراكز خطر واحتكاك في الشرق الأدنى ، فإن دائرة شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا ودائرة شؤون المنظمات الدولية ، لم تؤيّد التوصية بحل الأونروا بحلول حزيران 1960م ، بل أوصت باستمرارها ، أو بإنشاء وكالة جديدة تابعة للأمم المتحدة ، أو منظمة دولية للقيام بالمهمة نفسها كما أوصت بتوفير نوع من الوصاية الدولية على قطاع غزة للاستمرار في تقديم الإغاثة للاجئين فيه إذا ما تم حل الأونروا[1].

ومن جهة أخرى ، لم يوافق مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ، فرانسيس ويلكوكس Francis Wilcox ، على وقف جهود الولايات المتحدة تجاه حل مشكلة اللاجئين، بل أصر على اعتبارها مشكلة سياسية لا يمكن معالجتها بشكل منفصل عن الصراع العربي الإسرائيلي وبناء على ذلك ، أوصى باستمرار دعم الأُونروا لتوطين اللاجئين في الأردن والعراق ولبنان تحت عنوان تحسين أوضاعهم المعيشية ، والذي سيتحول مع الوقت إلى توطين دائم وأمر واقع. ولم يستبعد فرانسيس مساهمة أطراف أخرى كالنرويج والسكرتير العام للأمم المتحدة في حل هذا الصراع ، وستحظى مساهماتهم بدعم الولايات المتحدة إذا ركزت على مشكلة اللاجئين[2].

وقدمت دائرة شؤون الشرق الأدنى ودائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية مذكرة بعنوان برنامج اللاجئين الفلسطينيين (1960م-1970م) ، استعداداً لاحتمال تصفية أعمال الأونروا ، ويعتمد تنفيذه على قبول الدول العربية له ، ووقف التقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد بلغت تكلفة البرنامج الإجمالية 1370 مليون دولار ، تسهم الولايات المتحدة فيها

---

(1) **FRUS 1955-1957,Vol.17** , 815 (Memorandum from the Under Secretary of State – Villard , about Palestine Refugee Problem , Nov. 21 , 1957)

(2) **Ibid** , 816-817 (Memorandum from the Assistant Secretary of State for Refugee Problem , International Org. Affairs – Wilcox , about Palestine Nov.21, 1957)

بمبلغ 850 مليون دولار ، منها 50 مليون دولار لتغطية نفقات الأونروا حتى حزيران 1960م و800 مليون دولار لرعاية شؤون اللاجئين وبرامج إعادة التوطين ويهدف البرنامج إلى تصفية مشكلة اللاجئين سياسياً واقتصادياً ، وتطوير القدرة الإنتاجية لدول الشرق الأدنى[1].

وقد شمل برنامج اللاجئين[2] القضايا الأساسية الثلاث للمشكلة ، وكانت على النحو التالي[3]:

البرامج	التكلفة / مليون	
	التكلفة العامة	مساهمة الولايات المتحدة
1- نفقات الأونروا حتى حزيران 1960	78	50
2- برنامج عودة اللاجئين 1960 - 1970	-	-
أ- عودة 100 ألف لاجئ إلى إسرائيل	185	123,2
ب-دفع التعويضات	417	200
ت-دمج اللاجئين - مشاريع الأردن وسيناء (مشروع جزئي)	251,2	156,4
ث-استيعاب اللاجئين في البلاد العربية (مشروع جزئي)	404,1	289,9
ج- مساهمة إضافية في برنامج إغاثة اللاجئين	110,6	77,4

(1) **FRUS 1958-1960, Vol.13**, 108 -110 (Memorandum from Under Secretary of State for Economic Affairs – Dillon , to Under Secretary of State – Herter , Nov. 4 , 1958)

(2) كان عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في حزيران عام 1957م ، 933500 لاجئ ، وقد خمّنت وزارة الخارجية الأمريكية أنّ عددهم سيزداد بين العامين 1960 و1970م من 1020000 إلى 1370000 ، أي أن الزيادة الطبيعية ستكون بمعدل 3% سنوياً ، الأمر الذي أقلق خبراء الوزارة من استمرار مشكلة اللاجئين .

FRUS 1958-1960 , VOL.13 , 112 (Previous Document on Nov.4 , 1958)

(3) **Ibid** , 112-113 (Memorandum from Under Secretary of State for Economic Affairs – Dillon , to Under Secretary of State – Herter , Nov. 4 ,1958)

وقد افترض البرنامج أنّ الولايات المتحدة ستستمر في دعم برامج إعادة التوطين والدمج بعد تصفية الأونروا من خلال قنوات دبلوماسية مباشرة ، أو من خلال منظمات دولية ، كاليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمات التنمية العربية ، وصندوق الإقراض الدولي ، وسيتم دفع التعويضات من خلال صندوق التعويضات والدول المعنية[1].

لقد شغلت التعويضات جزءاً من البرنامج ، حيث أوصت بدفع مبلغ 100 دولار عن كل لاجئ لم يعد إلى إسرائيل بغض النظر عن قيمة أملاكه التي سيتم تسويتها في مرحلة لاحقة بينما سيتم دفع 400 دولار عن كل شخص من خلال مشاريع التنمية أو الحكومات المعنية كالأردن ولبنان وسوريا ، ودفع 800 دولار عن كل لاجئ يتم نقله من قطاع غزة أو الأردن إلى سوريا أو العراق ، ويضاف إلى ذلك دفع نفقات الإغاثة وبرامج التعليم والصحة حتى عام 1970م. [2] حيث افترض البرنامج حل مشكلة اللاجئين بشكل نهائي على أساس اقتصادي وإنساني.

حاول مساعد وزير الخارجية ، كرستيان هيرتر (Christian Herter) ، تبرير التوجه نحو تصفية أعمال الأونروا بعدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في تمويل أنشطة الأونروا بسبب معارضة الكونغرس ، وذلك لإقناع السفير السعودي عبد الله الخيال إما بقبول ذلك كأمر واقع ، أو أن تتحمل الدول العربية النفطية نفقات الأونروا . ما دفعه إلى تنبيه هيرتر بأن ذلك لا يعكس رغبة الولايات المتحدة في إقامة علاقات جيدة مع الدول العربية وشعوبها ، بل سيحدث العكس ، خاصة

---

(1) **FRUS 1958 -1960 , VOL.13 ,** 113 (Memorandum from Under Secretary of State for Economic Affairs – Dillon , to Under Secretary of State – Herter , Nov. 4 , 1958)

(2) **Ibid ,** 113 – 114

وأن مشكلة اللاجئين كانت نتاج القرار الذي أيدته الولايات المتحدة في إشارة إلى قرار التقسيم ويترتب على ذلك عدم تخليها عن المسؤولية المعنوية والمادية تجاه هذه المشكلة[1].

وقد ردت جامعة الدول العربية رسمياً على جهود الولايات المتحدة لإنهاء عمل الأونروا بقرار يحث الدول العربية على بذل الجهود للحيلولة دون تهجير اللاجئين أو توطينهم في دول أخرى والتمسك باستمرار الأونروا في تقديم خدماتها ، وتمكينها من ذلك انسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة التي تكفل حقوق اللاجئين[2].

دفعت هذه المواقف وزير الخارجية هيرتر إلى الاجتماع بوزير الخارجية المصري لعرض صفقة سياسية عليه تسحب بموجبها الولايات المتحدة معارضتها لتمديد فترة عمل الأونروا مقابل إيجاد حل وسط بين الوضع القائم والحل النهائي للقضية الفلسطينية ، حيث تقبل الدول العربية برامج دمج اللاجئين وبرامج التنمية الاقتصادية ، بما لا يضر بحق اللاجئين في العودة والتعويضات[3].

وقد صرح مندوب الولايات المتحدة في الجمعية العامة ، أنه على الرغم من الموقف الايجابي الذي تبنّته بلاده من تمديد ولاية الأونروا ، إلا أنها تعتقد أن إغاثة اللاجئين وحدها لا تكفي لحل مشكلتهم ، وعلى هذا الأساس فإن على الجمعية العامة أن تتخذ – خلال دورتها الحالية – تدابير

---

(1) **FRUS 1958-1960 , VOL. 13** , 114-115 (Memorandum of Conversation , Department of State about Palestine Refugees , Nov. 21 , 1958

(2) جامعة الدول العربية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية** ، 172 (القرار 1550 بتاريخ 9 آذار 1959)

(3) **FRUS 1958-1960 , VOL.13** , 217-218 (Memorandum of Conversation , The Secretary of State and Foreign Minister of UAR – M. Fawzi , Nov.10 , 1959)

أخرى لإيجاد حل نهائي للمشكلة ، منوّهًا إلى عدم وجود مقترحات محددة لديه وأيد تضمين القرار بدعوة لجنة التوفيق للقيام بدعوة الأطراف المتنازعة إلى التفاوض المباشر لحل خلافاتهم [1].

وقبل يومين من صدور قرار التمديد للأونروا[2]، اجتمع وزير الخارجية الأمريكية مع زعماء منظمات صهيونية في الولايات المتحدة ، وقد أعربوا عن عدم جدوى التمسك بقرار 194 كمرجعية لحل مشكلة اللاجئين . فطمأنهم بأن مشروع القرار قد تم التشاور بشأنه مع بن غوريون وقد خفف معارضته له ، وأن بحث لجنة التوفيق لمسألة التعويضات لن يلحق الضرر بإسرائيل ، وأشار إلى تحسن مواقف الدول العربية تجاه حل مسألة اللاجئين ، خاصة وأنهم وافقوا على القرار الذي لم يشير إلا للفقرة 11 من قرار 194 ، ما يعني تراجع الدول العربية عن التمسك بالقرار كاملا كقاعدة لحل المسألة الفلسطينية[3].

- **مشروع همرشولد 1959م**

استوحى داج همرشولد (Dag Hammarskjold)[4] مشروعه من الخطة التي طرحها إيزنهاور على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1958م لحفظ السلام ، وتنمية الشرق الأوسط

---

(1) جريدة فلسطين ، **أمريكا طالبت بحل نهائي لقضية فلسطين** ، العدد (-) 21 تشرين ثاني عام 1959 الصفحة الأولى.

(2) نص القرار رقم 1456 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 9 كانون أول عام 1959م ، على تمديد عمل الأونروا لمدة 3 سنوات بعد انتهاء ولايتها في حزيران 1960 ، وحثت الدول الأعضاء على التبرع للأونروا ، وطالبت لجنة التوفيق بذل الجهود لتأمين تنفيذ الفقره 11 من القرار 194 .
طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 63/1(القرار 1456 – 9 كانون أول 1959).

(3) **FRUS 1958-1960 , VOL.13** , 245-246 (Memorandum of Conversation , Department of State , about US Polices in the NE , Dec. 7 , 1959)

(4) من رجال الاقتصاد والسياسة المشهورين في سويسرا ، تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة من 1953-1961 ، خلفا لـ تريجيف لي ، وامتاز بخبراته على الصعيد الدولي ، حيث أسهم في إنشاء قوات الطوارىء

اقتصادياً ، ورفع مستوى معيشة شعوبه[1]. وقد قام همرشولد بمناقشة مسوّدة مشروعه مع نائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون (Douglas Dillon) قبل عرضها على الجمعية العامة رسمياً في 15 حزيران 1959م ، ونال تأييدها رسمياً[2].

عالج مشروع همرشولد قضية اللاجئين من جميع جوانبها ، وقد تضمن عدداً من العناصر والأسس ، منها : الابتعاد عن معالجة الجانب السياسي للمشكلة ، والإحجام عن طرح حلول محددة لها ، ومحاولة مواصلة معالجتها من خلال برامج الدمج والتطوير والتنمية الاقتصادية للمنطقة ، ما يوفر مناخاً ملائماً لنقل بعض مسؤوليات الأونروا كالصحة والتعليم إلى الدول العربية المعنية تدريجياً ، وذلك لعدم قدرة وقابلية تلك الدول على تحمل كامل المسؤولية عن اللاجئين ، وهذا ما تحفظت عليه وزارة الخارجية ، واعتبرت النقل الجزئي غير كافٍ[3].

أيد همرشولد استمرار الأونروا في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين ، حتى يتم دمجهم في الشرق الأوسط دون أن يحدد الفترة اللازمة لإنجاز عملية الدمج ، وقد تحفظت وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك [4]. ما يؤخذ عليه أنه استخدم مصطلح الدمج (Integration) بديلاً عن حق العودة الوارد في الفقرة 11 من القرار 194 ، وفسّره بدمج اللاجئين في الحياة الإنتاجية في إسرائيل والدول العربية ، ومالَ أيضاً إلى التفسير الإسرائيلي للقرار 194 ، حيث افترض عدم توفر الرغبة

الدولية للسيطرة على النزاعات في العالم ، قُتِل في حادث تحطم طائرة غامض ، أثناء محاولاته إنهاء الصراع الكونجولي .

الأمناء العامون السابقون : www.un.org/ar/sg/formersg/hammarskjold ؛

جريدة الدستور ، **من قتل همرشولد وكيف قتلوه ؟** ، جـ. 2 ، العدد 15108 ، 5 آب 2009 الصفحة19 .

(1) **Public Papers of the Presidents : D. Eisenhower 1958** , 207

(2) **FRUS 1958–1960 , VOL.13** , 174 (Letter from Acting Secretary of State – Dillon , to the Secretary General – Hammarskjold , May 21 , 1959)

(3) **Ibid** , 174 – 175

(4) **Ibid** , 175

من قبل اللاجئين في العيش بسلام مع جيرانهم ، لاحتمال تحولهم إلى طابور خامس بفعل الدعاية العربية ، ما يعني عدم عودة اللاجئين فعلاً إلى إسرائيل[1].

وجاء همرشولد في مشروعه بفكرة جديدة ، حيث أضاف إلى الدول العربية عبء التمويل إلى جانب إسهامها في عملية دمج (توطين) اللاجئين المشتركة ، بحيث تسهم الدول العربية النفطية بنسبة معقولة من مبلغ 1.7 مليار دولار اللازم لعملية دمج اللاجئين في الأردن وسوريا ومصر ولبنان . ولضمان نجاح عملية التنمية العامة ، أوصى بوضع تصور لاحتياجات الاستثمار ومتطلباته في كل دولة ، وتوفير الدعم التقني والمالي والخارجي له[2].

يؤخذ أيضا على همرشولد أنه أعفى إسرائيل من أية التزامات تجاه قضية اللاجئين ، سواء بموافقتها على إعطاء اللاجئين حق الاختيار بين العودة أو التعويضات ، أو بدفع الالتزامات المالية المترتبة عليها ، هذا ، فضلاً عن استنباط أفكاره من مشروع بلاندفورد والموقف الإسرائيلي وتجاهل قرار 194 كمرجعية لحل قضية اللاجئين ، واختزال حل قضية اللاجئين في عملية دمجهم في المجتمعات العربية تمهيداً لتذويب القضية ، وحل الأونروا.

رفضت الدول العربية العرض الذي قدمه همرشولد شفهياً ، إذ رفضت تحمل عبء حل قضية اللاجئين ، وإعفاء الأمم المتحدة من مسؤولياتها ، ورفضت هدف مشروعه النهائي الذي يرمي إلى "دمج اللاجئين في اقتصاديات المنطقة" ، معللة رفضها بعدم مشروعية استخلاص أي استنتاج بشأن الحل النهائي للقضية الفلسطينية بشكل مسبق [3].

---

(1) Http:// unispal .un. org (**Proposal for the Continuation of UN Assistance to Palestine Refugees** , A/4121 , June 15 , 1959)

(2) **Ibid**

(3) جريدة فلسطين ، **العرب رفضوا تحمل مسؤولية الوكالة** ، العدد (-) ، 4 تموز 1959 ، الصفحة الأولى

وبعد عرض المشروع في الجمعية العامة ، قاد السفير السوري المعارضة العربية له واقترح على الدول العربية عقد مؤتمر للرد على المشروع في الجمعية العامة ، والمطالبة بإلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، واستمرار الأونروا بأداء مهماتها ، وإحياء لجنة التوفيق ورفض أحد مقترحات المشروع لتمويل الأونروا من ضريبة سيتم فرضها على السفن التي تعبر قناة السويس ومن إنتاج النفط العربي[1].

عقد اللاجئون الفلسطينيون المؤتمر العربي الفلسطيني في تموز عام1959م في بيروت بعد الإعلان عن مقترحات همرشولد ، وقد ضم ممثلين عن الهيئة العربية العليا ، والاتحاد النسائي العربي ، واللجنة العليا للاجئين الفلسطينيين في لبنان ، وغيرها من اللجان ، وترأسه فايز الصايغ وإميل الغوري ، وأحمد حسين اليماني ، وقد قرر المؤتمر بالإجماع رفض جميع مشاريع التوطين والإسكان ، والتهجير ، وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ، كمشروع همرشولد[2].

- **لجنة التوفيق**

جُمدت لجنة التوفيق من عام 1953م إلى عام 1959م ، بسبب عدم دعم الولايات المتحدة لعملها بعد ما تبين لها عدم جدوى جهودها ، لكنها استمرت في رفع تقاريرها إلى الجمعية العامة وكان من أبرزها التقرير الخامس عشر ، عن فترة عملها بين كانون أول عام 1955م وأيلول عام 1956م الذي أبرزت فيه عجزها عن إحراز أي تقدم في التوفيق بين الأطراف المتنازعة. لكنها

---

(1) **FRUS 1958-1960 , VOL.13** , 194-195 (Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State , Aug. 27, 1959)

(2) صايغ ، فايز ، **مشروع همرشولد** ، 93-94.

أحرزت تقدماً في رفع الحظر عن80% من الأموال المجمدة في البنوك ، وقامت بتسجيل ملكية الأراضي للاجئين التي بلغت مساحتها 4856كم مربعاً ، وقامت بإثباتها[1].

ثم بدأ الاهتمام بإحياء لجنة التوفيق من قبل وزارة الخارجية ومصر ، ودعمت صدور القرار 1456 في 9 كانون أول عام 1959م ، الذي دعا في البند الرابع من لجنة التوفيق إلى بذل مزيد من الجهود لتأمين تنفيذ الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194[2]، ويعزى تبدل موقف وزارة الخارجية من دور لجنة التوفيق إلى عجزها عن إحراز أي تقدم بمفردها.

وخوفاً من تحمل الولايات المتحدة اللوم ، أرادت إشراك الأمم المتحدة في تلك الجهود لكي تتحمل جزءاً من المسؤولية إذا ما فشلت جهودها ، ويحتمل أنها رأت أن تلك المنظمات تحظى بقبول الدول العربية وثقتها. وقد برز هذا التوجه عملياً في مذكرة وضعها مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا ماير أرمين (Myer Armin) ، كان عنوانها : نهج جديد لمشكلة اللاجئين وقد حُددت للجنة التوفيق مراحل عملها كما يلي :-

- المرحلة الأولى : وتبدأ في شهر حزيران عام 1960م ، وفيها تقوم لجنة التوفيق باختيار شخصية مناسبة لقيادتها ، وعقد جلسات سرية مع الدول العربية والحكومة الإسرائيلية لمناقشة مبادئ حل قضية اللاجئين المقترحة ، كضمان إعطاء اللاجئين حق الاختيار الحر بين العودة والتوطين ، وعودة عدد معين من اللاجئين إلى إسرائيل بشكل تدريجي وفق مراحل يتفق عليها[3].

---

(1) المنديل ، توفيق ، **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق** ، 8.

(2) طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 63/1

(3) **FRUS 1958-1960, Vol.13**, 325 (Memorandum from the Director of the office of the UN Political and Security Affairs – Cargo , about New Approach to the Palestine Refugee Problem , May 25 , 1960)

- المرحلة الثانية : وتبدأ في شهر أيلول عام 1960م ، وتعقد فيها اجتماعات على غرار مؤتمر لوزان ، وتجري فيها مفاوضات مكثفة لقضية اللاجئين ، ثم تطرح لجنة التوفيق الخيارات التي يمكن عرضها على اللاجئين في الاستفتاء ، لاستبيان رغبتهم إما بالعودة إلى إسرائيل والعيش فيها كمواطنين يلتزمون بقوانينها ، أو البقاء والتوطن في الدول العربية أو الهجرة إلى خارج الدول العربية. وستبحث اللجنة كيفية تنفيذ الاستفتاء وشروطه وإذا حققت المباحثات التقدم المرجو سيتم بحث مسألة التعويضات .
- المرحلة الثالثة : وتبدأ في تشرين الثاني عام 1960م وتستمر إلى أيار عام 1961م حيث تتم دعوة اللاجئين إلى محطات الاقتراع تحت إشراف لجنة التوفيق . وتنبع أهمية هذه الخطوة من أنها ستبطل أية مطالبات بالعودة بعد إجراء الاستفتاء. ومع بدء هذه المرحلة ، ترفع لجنة التوفيق تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتظهر فيه مدى التقدم الذي أحرزته في مباحثاتها ؛ وتحث الدول الأعضاء على فتح الباب لقبول هجرة اللاجئين إليها ممن لا يرغبون في البقاء والتوطن في الدول العربية ، وتوصي الجمعية العامة بإصدار قرار يتضمن ذلك .
- المرحلة الرابعة : لم يحدد لها تاريخ ، وقد خصصت لبحث آلية عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى إسرائيل ، واقترحت السماح بعودة (24) ألف لاجئ سنوياً تحت رقابة لجنة التوفيق لضمان توطينهم في ظروف عادلة[1].

(1) **FRUS 1958-1960, Vol.13**, 326 (Memorandum from the Director of the office of the UN Political and Security Affairs – Cargo , about New Approach to the Palestine Refugee Problem , May 25 , 1960)

- المرحلة الخامسة : تعمل الدول العربية على القيام بترتيبات لخلق الظروف المناسبة لإعادة توطين اللاجئين من خلال مشاريع دمجهم في الحياة الاقتصادية لتلك الدول وتعطي الأردن اهتماماً خاصاً لمساعدتها على تحسين ظروف اللاجئين الذين توطنوا فيها فعلاً[1].

يعتبر هذا النهج مخالفاً للقرار رقم 194 ، لأنه افترض بشكل مسبق عودة عدد محدود من اللاجئين إلى موطنهم ، ولم يتطرق إلى احتمال اختيار غالبية اللاجئين العودة ، وكأن هناك نيّة مبيّتة لتوطين غالبيتهم في الدول العربية أو غيرها كما تشير الوثيقة إلى وضع مقترحات محددة وعلى الرغم من ذلك ، أرادت الولايات المتحدة أن تظهر وكأنها قبلت مقترحات اللجنة الدولية.

وبعد مضي ستة أشهر على بدء لجنة التوفيق أعمالها ، وجّهت وزارة الخارجية الأمريكية انتقاداً لها ، لأنها ابتعدت عن مهمتها بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائها ، على إثر اقتراح المندوب التركي زيادة عدد أعضائها . وقد عارضت وزارة الخارجية الاقتراح لأنه يتعارض مع توجهاتها ، خاصة وأنه يتيح الفرصة لانضمام دول من الكتلة الشرقية ، ومن جهة أخرى ، رأت أن زيادة عدد أعضاء اللجنة يقلّل من فعاليتها. وهي بذلك تفضل إبقاء اللجنة كما هي ،وبالشروط المرجعية لعملها نفسها[2] ، ولم تحدد إلى أي قرار تستند ، لمرجعية القرار 194 أم للقرار رقم 1456 الذي حدد مرجعية اللجنة في الفقرة 11 من القرار رقم 194 ، ونزع منها صلاحية بحث قضايا التسوية الشاملة كالقدس والحدود ، ويرجح أن ذلك هو المقصود.

---

(1) **FRUS 1958-1960, Vol.13**, 327 (Memorandum from the Director of the office of the UN Political and Security Affairs – Cargo , about New Approach to the Palestine Refugee Problem , May 25 , 1960)

ينظر ملحق رقم – 4 : وثيقة إحياء لجنة التوفيق

(2) **FRUS 1958-1960, VOL.13**, 380 (Telegram from the Department of State to the Mission at the UN , Oct. 19 , 1960)

لم تشهد فترة الستينيات من القرن الماضي سوى مبادرتين لحل الصراع العربي – الاسرائيلي وقضية اللاجئين ، حيث بادر الرئيس كينيدي باستكشاف آفاق التسوية السلمية خاصة بين مصر وإسرائيل ، فبعث برسالة إلى عبد الناصر يوضّح فيها جوهر سياسته تجاه الشرق الأدنى ، والتي ترتكز على دعم استقرار دول المنطقة ، واحترام سيادتها ، والسّعي الدّؤوب للبحث عن حلول للصراع العربي الإسرائيلي [1].

وفي ظل صعوبة التوصّل إلى حل شامل للصراع ، تمنّى أن تكون رغبة طرفي النزاع جادة وصادقة نحو التوصل إلى تسوية إنسانية محترمة . واقترح البدء بحل مشكلة اللاجئين ومشكلة استغلال نهر الأردن وتطويره بشكل منصف ، ومنسجم مع توصيات الجمعية العامة[2]. لأنّ حلّ مشكلة اللاجئين برأيه يعتبر خطوة أساسية لتصفية الصراع العربي الإسرائيلي ، نظرا لتعقيداتها العاطفية العميقة التي ليس من السهل إيجاد حل سريع لها [3]. مبديا استعداده للمساعدة في حلها على أساس مبدأ العودة إلى الوطن ، والتعويض عن الأملاك [4].

وقد رد عبد الناصر برسالة يعبر فيها عن رغبته في حل شامل للصراع في المنطقة بعيدًا عن تجزئة الحل ، أو تجاهل بواعثه ، بما في ذلك تصحيح مسار العلاقات الأمريكية – المصرية وفقًا للمصالح المشتركة [5]. وبهذا الرد رفض عبد الناصر بشكل غير مباشر رغبة كينيدي في

---

(1) **FRUS 1958-1960 , VOL.13** , 111 (Telegram From the Department of State to the Embassy in the , May 11 , 1961)

(2) **Ibid** , 112

(3) سليمان ، ميخائيل (المحرر) ، **فلسطين والسياسة الأمريكية** ، 160

(4) **FRUS 1961-1962 , VOL.17** , 112 (Telegram From the Department of State to the Embassy in the , May 11 , 1961)

(5) سليمان ، ميخائيل (المحرر) ، **فلسطين والسياسة الأمريكية** ، 162

الاعتراف بالأمر الواقع ، وتجاهل قرار التقسيم ، والتسليم بقبول توطين غالبية اللاجئين في الدول العربية .

ومن جهة أخرى ، بحث كينيدي مع بن غوريون مسائل متعلقة بأمن إسرائيل ، وأخرى بالتسوية السلمية . حيث أراد كينيدي أن ينتزع تعهدًا إسرائيليًا قاطعًا حول سلمية برنامجها النّوويّ ، وإبقائه تحت رقابة الولايات المتحدة [1]. ولم يعط بن غوريون موقفًا محددًا من توجه لجنة التوفيق لتعيين مبعوث خاص لحل مشكلة اللاجئين على أساس الخيارات الثلاثة ، إذ اعتبر وجودها غير ضروري ، لأنّ مشكلة اللاجئين قد حلت نفسها بنفسها ، على أساس ان اسرائيل قد استوعبت اللاجئين اليهود من الدول العربية مقابل استيعاب الدول العربية اللاجئين الفلسطينيين . وحل مسالة التعويضات على أساس تعويض اللاجئين العرب مقابل تعويض اللاجئين اليهود [2].

لاحظ كينيدي أنّ مباحثاته مع مصر وإسرائيل قد وصلت إلى طريق مسدود ، فأقدم على الطلب من داغ همرشولد ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، أن يأتمن جوزيف جونسون (Joseph Johnson) [3] على مشكلة اللاجئين [4]. وقد عمد كينيدي الى جعل مهمة جونسون تحت

---

(1) **FRUS 1961-1962 , VOL.17** , 134 - 138 (Memorandum Of Conversation Between Kennedy – Ben Gurion , May 30 , 1961)

(2) **Ibid** , 139 – 141 (Memorandum Of Conversation Between Kennedy – Ben Gurion , May 30 , 1961)

(3) عمل جونسون رئيساً لمؤسسة كارنيجي (Carnegie Endowment for International Peace) ورشحته وزارة الخارجية لمنصب المبعوث الخاص للجنة التوفيق بتكليف رئاسي نظراً لكفاءته وحياديّته . حيث صدر كتاب تكليفه رسميا من لجنة التوفيق بتاريخ 17 آب 1961 ، مبتدئا مهمته من القاهرة في 24 آب .
FRUS 1961-1962 , VOL. 17 , 221-222 (Editorial Notes)

(4) Douglas , Little , **The Making of a Special Relationship** , International Journal of Middle East Studies , Vol.25 , No. 4 , Nov., 1993 , 568

غطاء لجنة التوفيق لسببين هما : شعور الولايات المتحدة بأنّ مقترحاتها غير مرغوب فيها في المنطقة ، وأن أي فشل لمهمته ستتحملها لجنة التوفيق ولن تعد فشلا لسياستها .

قيّمت وزارة الخارجية جولته الاستطلاعية بالإيجابية ، نظراً لاستعداد جميع الأطراف على التعاون مع جونسون ، ولتجنب إحباط مهمّته ، طلبت الوزارة من بعثتها في الجمعية العامة بعدم طرح تقرير جونسون بشكل مفصل في جلسة لمناقشة مصير الأونروا ، وحثتها على القيام بمناورة خاصة مع الدول العربية ، بحيث تقوم الولايات المتحدة بدعم استمرار ولاية الأونروا مقابل مزيد مزيد من التعاون مع جونسون [1]. وقد أثمرت جهود وزارة الخارجية، حيث وافقت الجمعية العامة على تمديد مهمّة جونسون لمدة عام واحد ، وتمديد الأونروا حتى 30 حزيران 1963م ، مع إقرارها المسبق بضرورة استمرار تقديم المساعدات للاجئين لـ 10 سنوات قادمة [2].

وتمهيداً لجولته الثانية في شهر نيسان 1962م ، ناقش جونسون خطة عمله مع وزارة الخارجية ، إذ اعتبر رسالة لجنة التوفيق إلى الحكومات المعنية والقرار 1725 [3] شروطاً مرجعية لبعثته ، وأنه سيسعى إلى الحصول على اتفاق مع الدول المعنية حول قواعد محددة وبسيطة للعمل

---

(1) **FRUS 1961-1962 , VOL.17**, 191 (Telegram From the Department of State to the Mission to the UN , Oct. 12 , 1961)

(2) **Ibid** , 346-347 (Memorandum From Secretary of State – Rusk , to the President Kennedy , Nov. 26 , 1961)

(3) صدر القرار 1725 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 كانون أول 1961م ، حيث طلب إلى لجنة التوفيق مضاعفة جهودها لتأمين تنفيذ الفقرة 11 من القرار 194 ، وحث الحكومات العربية وإسرائيل على التعاون مع اللجنة . وطلبت إليها إنجاز مهمّة حصر قيمة عقارات اللاجئين العرب وتقديرها .
طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 1 / 67-68

مثل : عودة 10 – 20 ألف لاجئ في السنة ، وإنشاء نظام لمعرفة رغبات اللاجئين ، والتمسك بمبادىء الفقرة 11 من قرار 194 [1].

وفي 2 تشرين أول عام1962م ، قدم جونسون مبادرته لحل مشكلة اللاجئين ، والتي تضمنت المبادئ التالية :

1- يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر [2] بين العودة إلى فلسطين والتعويض ، وبمعزل عن أي ضغط أياً كان مصدره .

2- ينبغي على كل لاجىء أن يكون على علم بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا اختار العودة ، وأن يعلم بكمية مبلغ التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذا اختار البقاء حيث هو .

3- يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عام 1947-1948م ، مضافًا إليها الفوائد المستحقة .

4- تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات .

5- من حق إسرائيل أن تجري فحصًا أمنيًا لكل لاجىء يختار العودة إلى أرضه .

---

(1) **FRUS 1961-1962 , VOL. 17** , 526-527 (Memorandum of Conversation about PCC Refugee Initiative , Mar. 14 , 1962)

(2) تم صياغة الأسئلة التي ستطرح على اللاجئين بطريقة لها تأثير نفسي عليهم لكي لا يختاروا العودة وليفضلوا خيار التوطين مع التعويضات ، ومن هذه الأسئلة :

- هل تفضل العودة إلى ما يسمى الآن إسرائيل ، مع أو بدون التمكن من العودة إلى ملكيتك السابقة ؟
- إذا فضلت عدم العودة ، فما هي الدولة التي ترغب في العيش فيها سواء داخل الشرق الأدنى أو خارجها؟
- إذا فضلت العودة ، هل تقبل العيش بسلام مع جيرانك كمقيم (Resident) ملتزم بالقانون الإسرائيلي؟

Bass , Warren , **Support any Friend** , 167

6- يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها .

7- يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرت أنّ فيه تهديدًا لمصالحها الحيوية .

8- يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية ، كما أن التخلي عن المشروع في منتصف الطريق لن يزيد وضع اللاجئين سوءًا أكثر مما كانوا عليه [1].

وقد أُرفقت المبادرة بملحق سريّ اطلعت عليه وزارة الخارجية ، وكان متاحًا لفريق جونسون فقط ، وهو يوضح التطبيق العملي للمبادرة ، حيث أوضحت أنّ الاستبيان سيتبع باجتماعات فردية لمناقشة خيارات اللاجئين ، وإعلامهم بأنهم قد لا يتمكنون جميعاً من العودة إلى مساكنهم الأصلية حتى لو اختاروا ذلك ، بسبب حق إسرائيل في الاعتراض على عودة أي شخص لأسباب أمنية كما سيطلب من اللاجيء التعهد بالعيش بسلام كمقيم (Resident) في إسرائيل [2]. وليس كمواطن (Citizen) يتمتع بكافة الحقوق في وطنه . وهذا يعني عدم تحقيق شرط "إعطاء اللاجئين حق الاختيار الحر" الوارد في الفقرة 11 من القرار 194.

رفضت سوريا مبادرة جونسون بشكل قاطع [3] أما سوريا والأردن ولبنان ، فقد سلمت جونسون رداً مشتركاً ، وأبدت اعتراضها على عدم وجود ضمانات بعودة اللاجئين الذين يرغبون في العودة بغض النظر عن أعدادهم ، وأكدت المذكرة العربية أنّ اعتراضاتها لا تعتبر رفضاً للخطة . ومع ذلك ساوت وزارة الخارجية بين موقف فريقي النزاع ، واعتبرت الاعتراضات

---

(1) حداد ، تريز ، **القرارات والمبادرات** ، 27

(2) **FRUS 1962-1963 , VOL.18** , 42-44 (Memorandum From the Secretary of State to the President Kennedy , Aug. 7 , 1962)

(3) **Ibid** , 171 (Memorandum by Robert Komer from NSC , Oct. 9 , 1962)

اشتراطات مسبقة [1] ، وطلبت من مندوبها في الجمعية العامة بتأييد تقرير لجنة التوفيق الذي أوصى بوقف مهمة جونسون ومن جهة أخرى أرادت الحصول على التزام إسرائيلي بعدم معارضة مبادرة جونسون بشكل علني ، ووقف الاحتكاكات في المناطق الحدودية مقابل مواصلة الولايات المتحدة حل مشكلة اللاجئين على أساس التفاهمات التي توصل إليها السفير الإسرائيلي في واشنطن ، أبراهام هارمان (Avraham Harman) مع مساعد وزير الخارجية تالبوت [2].

تشكل تلك التفاهمات إعادة صياغة لمبادرة جونسون وفق الرؤية الإسرائيلية ، للبحث عن حلول واقعية ومتزامنة محددة بدقة لمشكلة اللاجئين بمعزل عن التسوية العامة ، وتوائم بين العودة وإعادة التوطين والتعويضات . واتفقا على المبادئ التالية لحل مشكلة اللاجئين :

- إعادة توطين غالبية اللاجئين في الدول العربية ، وعودة بعضهم إلى إسرائيل .
- إحكام السيطرة على عملية استفتاء اللاجئين لمنع أي تأثير خارجي .
- الاعتراف بحق السيادة (Sovereign Rights) ومتطلباته الأمنية لكل الأطراف .
- الأخذ النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على تنفيذ العملية بعين الاعتبار.
- اعتراف إسرائيل بادّعاءات التعويضات لمن يتم إعادة توطينهم .
- حق إسرائيل في وضع آلية لفحص من يحق لهم العودة بشكل فردي [3].

---

(1) **FRUS 1962-1963 , VOL.18** , 188-189 (Memorandum by Department of State – Brubeck , about Arab Response to Johnson Plan , Oct. 20 , 1962)

(2) **Ibid** , 248 – 249 (Telegram From the Department of State to the Mission to UN , Nov. 29 , 1962)

(3) **Ibid** , 217-218 (Memorandum From The Secretary of State to President Kennedy , Nov. 12 , 1962)

وبهذه التفاهمات ، تخلصت الولايات المتحدة من مبادرة جونسون ، التي شكلت عبئًا سياسياً عليها ، ومع اقتراب موعد انتخابات الكونغرس في خريف عام 1962م ، خشي كينيدي والحزب الديمقراطي فقدان أصوات المؤيدين لهم في إسرائيل ، ما دفع جونسون إلى الاستقالة مع نهاية عام 1962م ، بعد أن حذّر من إهمال مشكلة اللاجئين [1].

([1]) الشنطي ، انتصار ، **موقف الولايات المتحدة من اللاجئين الفلسطينيين** ، مجلة صامد الاقتصادية ، العدد 119 ، كانون ثاني – آذار 2000 م ، 245

الخاتمة

كان للرئيس الأمريكي ترومان وفريقٍ من مستشاريه دورٌ مهم في تسهيل إنشاء "دولة إسرائيل" من خلال دعمه لقرار التقسيم والاعتراف بها لتثبيت كيانها بضغط من اللوبي الصهيوني ، على الرغم من معارضة وزارة الخارجية الامريكية ووزارة الدفاع . اعتقادا منها أن الاعتراف الأمريكي المتسرّع بإسرائيل سيلحق الضرر بالمصالح الامريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وسيدفع العرب الى التحالف مع السوفييت في مواجهة الغرب .

بعد أن اطمأنّ ترومان إلى حصول إسرائيل على الاعتراف الواقعي والقانوني في الأمم المتحدة التفت إلى حل مشكلة اللاجئين عن طريق الأمم المتحدة ، كوسيلة للتهرّب من تحمل المسؤولية المباشرة عن قضيتهم ، عن طريق إشراك الأمم المتحدة في تحمل المسؤولية عن تلك القضية وذلك من خلال دعم إدارته لجهود برنادوت ، وكذلك دعمت إنشاء لجنة التوفيق الدولية لفلسطين وضمنت أن يكون لها الدور الريادي في لجانها كبعثة المسح الاقتصادي للحفاظ على مصالحها وحماية إسرائيل .

كان لوزارة الخارجية الأمريكية دورا كبيرا في توجيه جهود الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين سواء عن طريق الأونروا أو لجنة التوفيق ، حيث نجد أن بلاندفورد قد أعد مشروعه لحل مشكلة اللاجئين بالتعاون مع وزارة الخارجية ، وفقا لتوصيات بعثة المسح الاقتصادي . وقد أنهى بالمر – ممثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق – مباحثات باريس بتعليمات من وزارة الخارجية .

ارسل الكونغرس عدة بعثات استقصائية عن قضية اللاجئين خلال فترة الرئيس إيزنهاور للتخلص من العبء الاقتصادي الذي شكلته تلك القضية على الولايات المتحدة ، اذا ما استمرت

على حالها دون حل ، فكانت توصياتها تميل إلى تحميل الدول العربية مسؤولية إعادة توطين اللاجئين كحل واقعي من وجهة نظرهم المنحازة لموقف إسرائيل ، وإنهاء دور الأونروا بشكل تدريجي .

حصل تغير تكتيكي في سياسة الولايات المتحدة تجاه التسوية الشاملة ، وحل قضية اللاجئين في فترة إيزنهاور ، حيث أخذت إدارته على عاتقها القيام بمبادرات لحل مشكلة اللاجئين ، فطرحت مبادراتٍ ومشاريعَ متعددةً كمشروع جونستون للاستغلال الموحّد لنهر الأردن ، ومشروع ألفا ، وتصريح دلاس ، ومبادرة إيزنهاور . وهذا لا يعني تغير القاعدة الأساسية التي سارت عليها إدارة ترومان ، وهي أنّ "مشكلة" اللاجئين مشكلة إنسانية يمكن حلها من خلال التنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان العربية ، وعودة عدد محدود منهم إلى إسرائيل .

لم تؤيّدْ وزارة الخارجية الأمريكية إنهاء دور الأونروا ، اعتقادا منها أن استمرارها يحمي المصالح الأمريكية من خلال : مقاومة تغلغل الشيوعية ، وضمان الاستقرار النسبي في الشرق الأوسط ، ومع ذلك ، فقد استخدمت مسألة تمديد ولاية الأونروا ، واستمرار الولايات المتحدة في دعمها كورقة مساومة في التفاوض مع الدول العربية للحصول على تنازلات معينة في قضية اللاجئين .

لم يكن للجنة التوفيق أيُّ دور فاعل خلال فترة إيزنهاور ، بينما استمرت الأونروا في أداء دورها كهيئة دولية لتقديم الإغاثة ، وتوفير فرص العمل والتشغيل وبرامج دمج اللاجئين . وهذا يفسر سبب انشاؤها منذ عهد ترومان ، لكي لا تطبق المواثيق الدولية الخاصة باللاجئين ، التي تلزم بالسماح بعودة اللاجئين واحترام حقوقهم .

خففت الولايات المتحدة الأمريكية مع انتهاء فترة ولاية أيزنهاور في مطلع عام 1961 اهتمامها بطرح مبادرات ومشاريع لحل قضية اللاجئين ، ولم تشهد فترة حكم كينيدي وجونسون سوى مبادرة المبعوث الرئاسي جوزيف جونسون التي استمرت لعامين (1961-1962) ، والتي انتهت بالفشل بسبب الاتفاق السري الذي عرف باسم اتفاق تالبوت – هارمان ، والتي أقرّت فيها الولايات المتحدة بضرورة توطين معظم اللاجئين في الدول العربية ، وعودة بعضهم إلى إسرائيل كما اختزل جونسون بعد نهاية حرب حزيران 1967 حل قضية اللاجئين بعبارة مبهمة لا تستند إلى أية مرجعية قانونية ، وهي " يجب تحقيق حل لمأساة اللاجئين لدواعٍ إنسانية وتحقيقًا للعدالة " .

وانطلاقًا من هذا الفهم للدور الأمريكي ، نجد أنّ الولايات المتحدة قد صنّفت قضية اللاجئين كمشكلة يسبب استمرارها في عدم الاستقرار السياسي ، وتهديد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط حيث أصرّت على تطبيق حق العودة بصورة انتقائية ، فمن حيث **العدد** فقد تراجعت عن مطلبها بعودة 250 ألف إلى 100 ألف لاجئ ، ولم تتمسك بالضغط على إسرائيل لتنفيذ ذلك ، بل اعتبرت مسألة عودة اللاجئين غير قائمة في نهاية فترة ترومان أو إنها أصبحت متعذرة بسبب مواقف طرفي النزاع حسب رأي وزارة الخارجية . أما من حيث **الفئات** ، فقد أعطت إسرائيل الحق في رفض كل من لا ترغب في عودته لدواع أمنية ، وفضلت عودة المزارعين ، لأن ذلك يصبّ في مصلحة إسرائيل الاقتصادية .

وبعد عرض أهم النتائج في هذا البحث ، خلص الباحث إلى عدة استنتاجات حول سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية اللاجئين وهي :

تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية مباشرة عن نشوء قضية اللاجئين – حتى وإن لم تسهم فيها مباشرة – لان دعمها لقرار التقسيم والاعتراف بإسرائيل سينتج بالضرورة عمليات ترحيل قسرية

للفلسطينيين . وهذا لا يعفي الدولة المنتدَبة والأمم المتحدة من المسؤولية عن كل ما ترتّب على تصريح بلفور وقرار التقسيم .

عقد اللاجئون الفلسطينيون عدة مؤتمرات في بيروت ورام الله وعمان (1955- 1959) كان هدفها رفض مشاريع التوطين ، وكان لها دور مؤثر في إفشال تلك المخططات . لكنها لم تأخذ طابعاً منظمًا ، ولعل ذلك يعود إلى : تشتّت الفلسطينيين وقياداتهم ، وعدم دعم الدول العربية لتشكيل جهة موحدة تمثلهم جميعاً ما أعطى الولايات المتحدة فرصة عدم الاعتراف بقضية اللاجئين كقضية سياسية ، وإنكار الهوية والكيان الفلسطيني .

أسهمت الولايات المتحدة في صياغة القرارات الدولية ومبادرات حل مشكلة اللاجئين بنصوص مبهمة وفضفاضة ، كقرار 194 ، وبروتوكول لوزان ، وذلك بهدف إعطائها تفسيرات متعددة يمكن من خلالها فرض الرؤية الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين وفقًا لمصالحها وبما يضمن أمن إسرائيل مما مكن إسرائيلَ من التهرب من الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية كقرار 194 .

تعاملت الولايات المتحدة مع قضية اللاجئين من خلال مسارين :

أ- أنها مشكلة ذات طابع إنساني بحت ، يتم حلها من خلال مشاريع التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط كمشاريع جونستون ، وجوزيف جونسون ، وبلاندفورد.

ب- أنها مشكلة ذات طابع سياسي واقتصادي ، يتم حلها بالمزج بين التسوية السلمية الشاملة ، والتنمية الاقتصادية ، كجهود دلاس ، ومشروع أندرسون (خطة ألفا) .

كان العامل المشترك بين المسارين هو إنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة مستقلة . وكان ذلك نابعاً من الفهم القاصر للبعد الديني والقومي أو الانكار المتعمد

لارتباط الشعب الفلسطيني بأرضه ، لذا نجد أنّ أكثر الوثائق تتحدث عن "اللاجئين العرب من فلسطين" – ولم تعطيهم صفة الشعب – الذين يمكن توطينهم ودمجهم في البلاد العربية الأخرى .

لم تنجح الولايات المتحدة في حل قضية اللاجئين لعدة عوامل :

- عوامل خاصة في نظرة الولايات المتحدة لإسرائيل ، فبعد انشائها وتثبيت كيانها ، عملت على حمايتها من خلال البيان الثلاثي عام 1950م ، والذي جرى التأكيد عليه أكثر من مرة . ثم تمكين إسرائيل عسكريًا واقتصاديًا خاصة في فترة كينيدي وجونسون . لذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للضغط على إسرائيل فعليًا من أجل إلزامها بعودة حتى 100 ألف لاجئ .

- كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على التمويه ، فقد أخفت الهدف الرئيس من تشجيعها لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، والتي كانت تهدف فعليا إلى خلق فرص لتوطين اللاجئين فيها ، وخاصة سوريا ، والأردن ، ومصر والعراق .

- قامت السياسة الأمريكية على تفريغ حق الاختيار الحر للاجئين بين العودة أو التوطين ، من خلال تحديد سقف لعدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة ، واستخدامها لعوامل نفسية لدفعهم على رفض العودة ، كالتوضيحات التي ستطرح في الاستبيان . ما حدا بالدول العربية والفلسطينيين إلى رفض تلك المشاريع والمقترحات .

- الظروف السياسية التي شهدتها البلدان العربية ، كالانقلابات والثورات ، والعدوان الثلاثي على مصر والوحدة المصرية السورية ، إذ رأت الولايات المتحدة في تلك الظروف خطرًا على مصالحها في المنطقة ، ما أدّى إلى تراجع جهودها نحو حل قضية اللاجئين ، وتركيزها على إعادة ترتيب أولويّاتها ، ودعم إسرائيل وعدم الضغط عليها لإبداء تنازلات في مسائل الصراع .

- كان للسياسة الإسرائيلية منذ مباحثات لوزان وانتهاءً بمبادرة جونسون ، دور في إفشال كل المشاريع التي طرحت لحل " مشكلة اللاجئين" ، وكانت دائماً تراهن على عاملين اثنين : عامل الوقت ، لإطالة أمد المباحثات وتمييع المشكلة ، وعامل آخر يتعلق بطبيعة مقترحاتها ، التي غالبًا ما كانت تطرح ما يرفضه العرب لإظهار العرب على أنهم العقبة أمام حل مشكلة اللاجئين ، وتحميلهم المسؤولية ، حتى وصل بها الأمر إلى طرح مقايضة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضاتهم بمن اسمتهم اللاجئين اليهود من الدول العربية .

- لم تنجح الدول العربية في إقناع الولايات المتحدة بالرؤية العربية لحل قضية اللاجئين ، وذلك لعدم قدرتها على استغلال التنافس الأمريكي السوفيتي على منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك عدم استغلالها للمزايا التي تتمتع بها المنطقة العربية . وقد أخفقت الدول العربية في فهم طريقة صنع القرار في الولايات المتحدة ، وبقيت تتعامل مع الادارة الأمريكية من خلال علاقاتها بالرؤساء عبر وزارة الخارجية أو السفارات .

وقد أدّت هذه النظرة العربية الضيّقة ، لطبيعة الصراع على أرض فلسطين إلى تأخر الدول العربية في اتخاذ القرار للدفاع عن فلسطين حتى أواخر عام 1947م ، ولم تواجه الخطر الديموغرافي (السكاني) ، الذي شكلته الهجرة اليهودية بتدعيم الوجود العربي في فلسطين بهجرات عربية مكافئة الى فلسطين ، والإعلان عن قيام دولة فلسطينية أسوة ببقية الكيانات العربية القائمة .

الملاحـق

1- جدول مراحل الطرد وإحصاء اللاجئين عام 1948-1949

2- قرار 194

3- مذكرة وزارة الخارجية – تقدير موقف " المسألة الفلسطينية " 1951

4- وثيقة إحياء لجنة التوفيق

ملحق 1

جدول مراحل الطرد وإحصاء اللاجئين عام 1948–1949

1- من شهر شباط حتى الأسبوع الثالث من شهر نيسان [1]

العدد	المدن والقرى
5000	طبريـــا
10000	بيسان وبعض القرى والقبائل المجاورة – عدد قليل من منطقة القسطل (6 نيسان)
10000	دير ياسين وصوبا وأم اللوز والقسطل وقرى مجاورة (10 نيسان)
15000	ساريس وقالونية وبيت نقوبا وقرى صغيرة على طرق القدس – الرملة
20000	قرى حواسة (حيفا) وعيلوط (الناصرة) وناصر الدين (طبريا) وغيرها من القرى في التابعة لـ : القدس ويافا وطبريا

2- من 23 نيسان حتى 15 أيار

العدد	المدن والقرى
300000	حيفا ويافا والقدس الجديدة وصفد وكثير من القرى المجاورة لمناطق احتشاد اليهود

3- بعد 15 أيار حتى 11 حزيران

العدد	المدن والقرى
80000	بيسان وقراها جنوب طبريا ، وعكا وقراها الشمالية الساحلية * ([2])

4- من 11 حزيران حتى 8 تموز (الهدنة الأولى)

العدد	المدن والقرى
15000	قرى بير عدس ، فجة ، المغار ، مسكة ، بيت دجن ، الحولة ، السومرية ، المنشية ، صبارين ، البطيمات ، قرى سهل مرج بن عامر ** ([3])

5- من 9 تموز حتى 18 تموز (فترة استئناف القتال)

العدد	المدن والقرى
150000	اللد والرملة ، الناصرة ، الجليل الأدنى *

6- من 18 تموز حتى 15 تشرين أول (اتفاقية الهدنة الثانية)

العدد	المدن والقرى
60000	قرى جنوب طبريا ، جنوب حيفا ، النقب ، يبنة ، شمالي أسدود *

7- من 15 تشرين أول 1948 حتى توقيع اتفاقيات الهدنة ([4]) في رودس (شتاء 1949)

العدد	المدن والقرى
175000	بئر السبع ، أسدود ، المجدل ، بعض قرى قضاء الخليل ، الجليل الأعلى *

9- بعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار بسبب حوادث الغدر والعدوان والاضطهاد والإكراه

العدد	المدن والقرى
100000	العوجا ، الفالوجة ، عسلوج ، أم الرشراش ، قرى وادي عارة *

المجموع الكلي

940000	المجموع الكلي لعدد اللاجئين من شباط 1948 – بعد توقيع اتفاقيات الهدنة

([1]) جامعة الدول العربية ، **اللاجئون الفلسطينيون بيانات وإحصاءات** ، 13-14

([2]) الخالدي ، وليد ، **كي لا ننسى** ، 740-743 (المعلومات المشار إليها بالرمز *)

([3]) موريس ، بني ، **طرد الفلسطينيين** ، 154-155 (المعلومات المشار إليها بالرمز **)

([4]) وقعت الدول العربية على اتفاقيات الهدنة عام 1949 ، حيث بدأتها مصر في 24 شباط ، وتلتها لبنان في 23 آذار ، ثم الأردن في 3 نيسان ، وأكملت بتوقيع سوريا في 20 تموز .

الخالدي ، وليد ، **كي لا ننسى** ، 743

ملحق 2

قرار 194 - الدورة الثالثة – بتاريخ 11 كانون اول 1948 [1]

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

1- تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

2- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام - بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم - بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم (186) (د أ - 2) الصادر في 14 أيار سنة 1948.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام - بناءً على طلب مجلس الأمن - بأية مهمة تكلها حاليًا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناءً على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

3- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة - مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية - اقتراحًا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فورًا حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تُجرى إما مباشرةً أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقًا للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

(1) طعمه ، جورج (المحرر) ، **قرارات الأمم المتحدة** ، 1 / 18-19

8- تقرر أنه نظرًا إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقًا أبو ديس وأبعدها جنوبًا بيت لحم وأبعدها غربًا عين كارم - بما فيها المنطقة المبنية في موتسا - وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس . إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً. تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فورًا بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي . من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقًا لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ، وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عددًا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعًا إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

15- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار بـ 35 صوتًا مع القرار مقابل 15 ضده وامتناع 8

ملحق 3

مذكرة وزارة الخارجية – تقدير موقف " المسألة الفلسطينية " 1951[1]

If on the other hand, as we have reason yet to hope, the conference takes a few steps forward, however slight, it will be in greatest measure attributable to you.

We will, of course, be in continual communication with you whichever course the conference may take, but I would like to reiterate that we stand ready to render such guidance and assistance as we can. We do feel, however, that the Department should not intervene here with the parties on behalf of the Commission, since it is our desire that such negotiations as they may be take place between the parties through the Commission in Paris and not here in Washington.

Sincerely yours, JOHN D. HICKERSON

IO Files

Department of State Position Paper[1]

SECRET [WASHINGTON,] October 12, 1951.

SD/A/C.1/373

THE PALESTINE QUESTION

THE PROBLEM

To determine the position of the United States on the various aspects of the Palestine question which will be considered at the Sixth General Assembly, i.e., the report of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) and the report of the Palestine Conciliation Commission (PCC).

RECOMMENDATIONS

A. With regard to the report of the PCC:

1. The United States should initiate or support General Assembly action leading to the abolition of the PCC if the Commission's report so recommends, or if the present conference at Paris indicates little or no chance of success.

2. The United States should initiate or support GA action commending the PCC and the parties at the Paris conference for their progress, if the PCC so reports, and urge the parties to continue (or renew) their efforts under the aegis of the PCC in order to achieve a settlement of the Palestine problem.

---

[1] Prepared as a position paper for the U.S. Delegation at the Sixth Regular Session of the United Nations General Assembly. The Report of the Palestine Conciliation Commission (U.N. Doc. A/1985) was considered by the Assembly at the 33d to 41st meetings of the *Ad Hoc* Political Committee between January 7 and 15, 1952. The question of assistance to Palestine refugees was considered by the *Ad Hoc* Political Committee at its 42d to 47th meetings from January 16 to 22. The Report of the Committee (U.N. Doc. A/2070) was considered by the General Assembly at its 364th and 365th plenary meetings on January 26, 1952.

FRUS 1951 , VOL.5 , 892–896 (1)

3. The United States should urge, if mutually agreeable to the PCC and the Director and Advisory Commission of UNRWA, that the General Assembly assign to UNRWA all aspects of the refugee problem including the reintegration program, renewing arrangements for the settlement of compensation claims, the protection of refugee rights, and the authority bestowed on the PCC under General Assembly resolution 194 (III) of 11 December 1948, relating to the facilitation of the economic development of the area.

4. In the event the abolition of the PCC is agreed upon, the United States should urge that the General Assembly:

(*a*) Assign the functions of the PCC relating to the final settlement of all questions outstanding between the Arab States on the one hand and Israel on the other to the Chief of Staff of the Truce Supervision Organization who for the purpose of carrying out such assignment would be designated UN Agent General for Palestine;

(*b*) Make him answerable to the Security Council for the purpose of reporting to that body and receiving such directives from it as it might give;

(*c*) Recommend to the Security Council that it continue to watch closely the Palestine question;

(*d*) Request the Security Council to submit a special report on the activities of the Agent General for Palestine.

B. With regard to questions relating to the report of UNRWA, it is recommended that the United States Delegation:

1. Support the recommendations of UNRWA for relief and reintegration programs along the lines set forth in Section B of the attached draft resolution;

2. Indicate that the United States is prepared to pledge, subject to Congressional approval, up to $——— million.

C. With regard to General Assembly action on both reports, the United States Delegation should urge that the items be considered together in one of the Political Committees and that they be dealt with in a single consolidated resolution, co-sponsored, if possible, by the Member States represented on the PCC and the Advisory Committee of UNRWA (France, Turkey, and the UK).

DISCUSSION

A. *The PCC Report:*

1. The report of the PCC will probably be the source of controversy. While the exact nature of the report cannot as yet be indicated *it would seem wise to assume that the PCC in its report will indicate failure in its efforts to reach some degree of settlement of the issues outstanding between the Arab States and Israel.* In so indicating, it will quite possibly point out: (*a*) that its very terms of reference made negotiating virtually impossible since the Arab States have refused to sit down at the same table for the purpose of negotiating with the

551-898 O - 82 - 59

Israelis; (*b*) that the Israelis for their part have indicated a basic hostility to the mediating initiative of the Commission; (*c*) that for negotiating reasons the Arab States continue to use the settlement of the refugee question, particularly the issue of repatriation, as a pretext for their failure to reach a political settlement with Israel, while Israel for its part has little if any intention of repatriating any Arab refugees, although Israel might pay substantial compensation for the property of refugees who are not repatriated; (*d*) that even with the matter of refugees out of the way there is no present likelihood that the Arab States collectively wish to reach an ultimate peace settlement with Israel, and Israel, for its part, evidences no basic willingness to compromise in the interests of a possible peace settlement with any single one of its neighbors. The report would summarize the situation as it exists today as being one which can only be resolved through indication by the Arab States and Israel of good faith and of a willingness to make concessions and to face existing realities, such as the following:

a. Repatriation of Arab refugees to Israel is a dead issue.
b. Substantial territorial readjustments are entirely unlikely.
c. Israel must give concrete indications to the neighboring Arab States of its willingness to pay substantial compensation to Arab refugees and make such substantial political and economic concessions as will indicate to the Arab States that Israel truly desires to live at peace with them and will not remain a threat to their individual and collective security. The report might conclude that the PCC feels that it is no longer qualified both by the terms of its reference and by its own prestige to continue to act as the United Nations body for carrying out these obligations. Whether or not, however, the PCC did recommend its own dissolution, the General Assembly would be confronted with a record of failure about which its Members would undoubtedly feel impelled to consider remedial steps.

2. Faced with a report of this kind, the Members of the General Assembly may be willing to accede to the suggestion that the PCC be dissolved but they will desire that some instrumentality should exist for carrying on the United Nation's obligation to achieve a settlement of the Palestine problem.

3. If the General Assembly abolishes the PCC it must decide what is to be done with the assigned functions of the commission. These functions are: (*a*) working out arrangements relating to repatriation or resettlement and compensation of Arab refugees; (*b*) negotiation of all political problems remaining in the way of a final peace settlement of the area.

It would seem feasible that with regard to (*a*) these functions of the PCC could be transferred to the UNRWA. The refugee office of the PCC, together with records and personnel required by the UNRWA, could be transferred to the UNRWA on the assumption that the budg-

etary allotment for this office could be made available to the UNRWA. Such a transfer would have the following advantages:

a. It would be the most effective step possible to remove the problem of refugees from future political negotiations and it would treat the problem in the context of an economic and social problem involving legal and economic rights of individuals;

b. It would remove the current confusion now apparent in the Palestine area over two United Nations agencies associated with the Arab refugee problem;

c. Handling refugee reintegration and compensation might be more efficient and at the same time this administrative arrangement might enable the agency to use the negotiation and payment of compensation as a means of assisting reintegration. The functions relating to the protection of Arab refugees rights and property could also be transferred to UNRWA. There are no fundamental or budgetary problems connected with this transfer.

In view of the present inability to foretell the extent of the PCC's success or failure at its Paris conference; the administrative and political problems entailed in a transfer of these functions from PCC to UNRWA; and the fact that both the PCC and the UNRWA Director, Mr. Blandford, are expected to be in Paris for part of the General Assembly session it would seem logical for the Commission Members and Mr. Blandford to consult together and agree upon the nature and extent of the transfer of functions which ought to be made. For the reasons cited we would favor such transfer as might be agreeable to the PCC and the Director and Advisory Committee of UNRWA.

4. As for the remaining functions, i.e., those relating to the political negotiation of a final peace settlement for the area, it is believed that the General Assembly could assign these functions to an Agent General for Palestine. We believe that this position should be held by the present Chief of Staff of the UN Truce Supervision Organization, Lt. General William E. Riley. In our opinion the consolidation of functions would reduce the apparent proliferation of UN efforts in the Palestine area. General Riley's prestige, experience, and negotiating ability make him ideally suited for this function.

5. The terms of reference of the Agent General for Palestine would be indicated for him by the General Assembly resolution establishing the position. The General Assembly could also make him directly answerable to the Security Council for the purpose of reporting to that body and receiving directives from it. By making the Agent General for Palestine answerable to the Security Council, the General Assembly would be assuring itself that the parties would be under much greater continual political obligation to settle their difficulties than is the case today where the PCC, as an agency of the General Assembly, finds itself able to report to its parent body only on an annual basis.

It has been our experience that the Palestine question is one of the very few cases in which the Security Council has been able to function continually through a majority vote without Soviet objection. It is suggested that the Council should continue to demonstrate and exercise its authority through this procedure of answerability. Another attraction to this set-up is that changed circumstances during the course of the negotiations possibly leading to a settlement can produce situations where the Council could promptly clarify and expand the functions as the situation dictated. Under present conditions the PCC has had to labor under the difficulties of receiving instructions and terms of reference only annually, at best.

6. It is, of course, possible that the PCC may be able to submit a report, as a result of the present conference in Paris, which would indicate some degree of progress toward the final settlement of the Palestine problem. If this were the case there would be little likelihood that the Commission could or would be replaced by a new method of negotiation and settlement such as the suggested Agent General for Palestine. Accordingly the Delegation should be prepared to indicate its initiative or support for a resolution urging the Commission and the parties to continue or renew their efforts to reach a final settlement of the Palestine problem. (An alternative draft covering this possibility is included in Part A of the attached draft resolution.) Such resolution, however, could well contain the provisions set forth in paragraph 3 above concerning the PCC's present functions relating to refugees.

B. *Report of UNRWA.*

7. The report and recommendations of UNRWA have not yet been submitted. It may be anticipated, however, that the report will recommend a three-year reintegration and relief program in amounts approximating those set forth in the attached resolution.

8. During the spring and summer months the Director and Advisory Commission have taken advantage of the somewhat more cooperative attitude displayed by the Arab Governments with regard to the reintegration program which was authorized by the General Assembly in resolution 393(V) of December 2, 1950. In these conversations the Arab Governments have indicated that they would be prepared to proceed with reintegration projects provided that the refugees did not surrender their right to repatriation or their rights to compensation. They further indicated that in proceeding to cooperate in the program they must be assured by the major contributors that the latter were prepared to see the program through. During the past two months Mr. Blandford, who succeeded General Kennedy as Director, has been pressing ahead with discussions with the Arab Governments, and has virtually completed negotiations with the

ملحق 4

وثيقة إحياء لجنة التوفيق [1]

147. Memorandum From the Director of the Office of United Nations Political and Security Affairs (Cargo) to the Assistant Secretary of State for International Organization Affairs (Wilcox) [1]

Washington, May 25, 1960.

- SUBJECT
- New Approach to the Palestine Refugee Problem; Report on May 24 Meeting in Assistant Secretary Jones' Office

Attachment[3]3. Confidential. Drafted by Meyer on May 24.

1. Sounding Sortie—June 1960

a. Ascertain in Ankara availability of Ambassador Kural or other qualified Turk emissary.

b. Hold secret session of PCC providing emissary with whatever credentials and instructions are needed.

c. Emissary to visit Tel Aviv to discuss on most secret basis with Ben Gurion and Mrs. Meir optional repatriation plan, emphasizing PCC assurances that no mass influx of refugees or serious security threat need be feared.

d. Visit Arab host country capitals to discuss with leaders on most secret basis proposed optional repatriation plan, emphasizing that principle of repatriation will be upheld but that realistically implementation would have to be on a phased and optional basis.

e. In both Israel and Arab capitals recall UNGA resolution of last November and note that PCC will be required to report what it has done. Such report would, of course, include a discussion of the attitudes of the governments directly concerned.

2. Lausanne-type Conclave—September 1960

a. PCC to invite Arabs and Israel to send representatives to a meeting to consider the refugee problem.

b. Outline to the conferees basic elements of the problem, including particularly pertinent UN directives. Obtain conferees views.

---

http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v13/d147 (1)

c. Set forth PCC thesis that refugees should be allowed to choose:

1) repatriation as law-abiding citizens of Israel, 2) settlement in an Arab country,

3) or settlement in a non-Arab country.

Restitution or compensation will be considered in each case as appropriate.

d. Announce that PCC intends to conduct a refugee referendum. Describe how it works and accept suggestions for improvement.

3. Refugee Referendum—October 1960-May 1961

a. Invite refugees to come to PCC-sponsored rehabilitation stations.

b. In private let refugees express their preferences re 2c above.

c. At same time, obtain important information concerning each refugee, both as to his pre-1948 and his post-1948 status.

d. Let the impression be given that without this voluntary application at rehabilitation stations refugees can expect no claim in the future as to repatriation or compensation.

4. Report to XVth UNGA—November 1960

a. Review PCC initiatives since the preceding UNGA.

b. Obtain UNGA support for approach being taken by PCC.

c. Urge member governments to open their doors to refugees who might wish to settle in non-Arab countries.

d. Incorporate above in a resolution.

5. Phased Repatriation

a. Establish priorities for those wishing to become law-abiding citizens of Israel.

b. Arrange with Israel Government the machinery for permitting refugees at a rate of about 24,000 per year to return to Israel and become useful citizens.

c. Arrange appropriate PCC supervision to assure refugees obtain a fair break.

6. Resettlement

a. Arrange with Arab host countries and subsidize projects for making refugees productive citizens in the Arab countries.

b. Make appropriate arrangements with non-Arab countries willing to take refugees

المصادر والمراجع

أولا- المصادر باللغة العربية

- أيوب ، سمير ، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني** ، صامد للطباعة والنشر والتوزيع ، ط.1 ، بيروت ، 1985 ، (1- 4) .
- جامعة الدول العربية ، **اللاجئون الفلسطينيون : بيانات وإحصاءات** ، دار الهنا للطباعة والنشر ، ط.1 ، القاهرة ، د.ت .
- جامعة الدول العربية ، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين : المجموعة الأولى 1915-1946** ، جريدة الصباح ، ط.1 ، القاهرة ، 1946 .
- جامعة الدول العربية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين 1945-1961** ، دار القاهرة للطباعة ، ط.1 ، القاهرة ، 1961 .
- حداد ، تريز ، **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947 – 1994** ، مطابع صوت الشعب ، د.ط ، عمان ، 1988 .
- الحكومة البريطانية ، **تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية** ، ترجمة فاضل حسين ، مطبعة الرابطة ، ط.1 ، بغداد ، 1956 .
- السماري ، فهد (المحرر) ، **وثائق المملكة العربية السعودية التاريخية : القضية الفلسطينية 1929 -1953** ، دارة الملك عبد العزيز ، ط.1 ، الرياض ، 2001 .
- طعمه ، جورج (المحرر) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي 1947 –** 1974 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.3 ، بيروت ، 1993.
- العودات ، حسين ، **وثائق فلسطين : مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 – 1987** ، دائرة الثقافة – م.ت.ف ، ط.1 ، دمشق ، 1987 .

ثانيا- المصادر باللغة الانجليزية

أ- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

- **Foreign Relations of the United States 1945 : The Near East and Africa** , VOL.8 ,U.S Government Printing office , Washington , 1969 .
- **Foreign Relations of the United States 1947 : The Near East and Africa** , VOL.5 ,U.S Government Printing office , Washington , 1971 .
- **Foreign Relations of the United States 1948 : The Near East and South Asia and Africa** , VOL.5 , Part 2 ,U.S Government Printing office , Washington , 1976 .
- **Foreign Relations of the United States 1949 : The Near East and South Asia and Africa** , VOL.6 , U.S Government Printing office , Washington , 1977 .
- **Foreign Relations of the United States 1950 : The Near East and South Asia and Africa** , VOL.5 ,U.S Government Printing office , Washington , 1976 .
- **Foreign Relations of the United States 1951 : The Near East and Africa** , VOL.5 ,U.S Government Printing office , Washington , 1982 .
- **Foreign Relations of the United States 1952-1954 : The Near East and Middle East** , VOL.9 , Part 1 ,U.S Government Printing office , Washington , 1986 .

- **Foreign Relations of the United States 1955-1957 : Arab-Israeli Dispute 1955** , VOL.14 ,U.S Government Printing office , Washington , 1989 .
- **Foreign Relations of the United States 1955-1957 : Arab-Israeli Dispute 1956** , VOL.15 ,U.S Government Printing office , Washington , 1989 .
- **Foreign Relations of the United States 1955-1957 : Arab-Israeli Dispute 1957** , VOL.17 ,U.S Government Printing office , Washington , 1990.
- **Foreign Relations of the United States 1955-1957 : Arab-Israeli Dispute , United Arab Republic , North Africa** , VOL.13 ,U.S Government Printing office , Washington , 1992.
- **Foreign Relations of the United States 1961-1963 : Near East 1961-1962** , VOL.17 ,U.S Government Printing office , Washington , 1994 .

  (http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v17/d96)
- **Foreign Relations of the United States 1961-1963 : Near East 1962-1963** , VOL.18 ,U.S Government Printing office , Washington , 1995 .

  (http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v18)

ب- وثائق الكونغرس

- **Palestine refugee , Hearing Before The Committee of Foreign affairs : House of representatives** , 81 Congress, Second Session on S.J Res.153 , Feb. 16-17 , 1950 , US Government Printing Office , Washington , 1950 .
- **The Palestine Refugee Program** , Hearings Before The Subcommittee on the NEA and Africa , of the Committee on Foreign Relations U.S Senate , 83 Congress – 1st. session, May 21-25, 1953 , US Government Printing Office , Washington , 1953 .
- Smith and (others), **Report of the Special Study Mission to the Near East : The Arab Refugees and other Problems in the NE** , Feb. 8 , 1954 , US Government Printing Office , Washington , 1954 .
- Gellner , Charles , **The Palestine problem** , Public Affairs Bulletin No.50 , Washington D.C , 1947.

ج- وثائق الأمم المتحدة

- Doc. A/Ac.21/SR.26 , Record of the 26 meeting of the UNPC , Jan.26 , 1948
- Doc. A/c.1/394 , UK Draft Resolution , Nov.18 , 1948.
- Doc. A/c.1/397 , Rev.1 , US Amendments , Nov.25 , 1948.
- Doc. A/c.1/398 , Guatemala Revised Amendment , Nov.27 , 1948 .

- Doc. A/Ac.25/w.7 , Observations on some of the Problems Relating to Palestine Refugees , Mar.28 , 1949 .
- Doc. A/Ac.25/6 , Final Report of the UN Economic Survey Mission for the ME , Dec.28 , 1949 .
- Doc. A/1367/ Rev.1 , General Progress Report , Oct.23 , 1950.
- Doc. A/1905/Add.1 , Special Report of the Director of UNRWA , June 30 , 1951.
- Doc. A/2216/Add.1 , Supplement to the 12th. Progress Report , Nov.24 ,1952 .
- Doc. A/4121 , Proposal for Continuation of the UN Assistance to Palestine Refugees , June 15 , 1959 .

جميع الوثائق السابقة من موقع الأمم المتحدة الخاص بوثائق القضية الفلسطينية :

(The United Nations Information System on the Question of Palestine -UNISPAL-)

http://unispal.un.org/unispal.nsf/vDateDoc?OpenView

- United Nations Charter . (www.un.org/ar/Document/Charter)

د- مصادر أخرى

- Abdul Hadi , Mahdi (Edit.) , **Documents on Palestine 1948 – 1973** , Passia Publication , 1st. edition , Jerusalem , 2007 , (1-8)
- Reid , Warren (Edit.) , **Public Papers of the Presidents of the United States : Harry S. Truman 1948** , U.S Government Printing office , Washington , 1964 .
- Reid , Warren (Edit.) , **Public Papers of the Presidents of the United States : Harry S. Truman 1949** , U.S Government Printing office , Washington , 1964 .
- Reid , Warren (Edit.) , **Public Papers of the Presidents of the United States : Deight D. Eisenhower 1953** , U.S Government Printing office , Washington , Undated .
- Reid , Warren (Edit.) , **Public Papers of the Presidents of the United States : Deight D. Eisenhower 1957** , U.S Government Printing office , Washington , 1960 .
- Truman , Harry , **Memoirs : Years of Trial and Hope VOL.2** , Doubleday and Company INC , 1st. Edition , New York , 1956.
- UNRWA , **Survey Report Northwest Sinai Project** , Cairo , July 1955 . (http://unispal.un.org/ - Visited on Mar.15 , 2012) .
- Israel Office Information , Israel and Arab Refugees : A survey of the Problem and its Solution 1951 , New York , 1951 .
(www.us.archive.org – Visited on Sept. 9 , 2012) .

ثالثا – أ- المذكرات باللغة العربية

- ابراهيم ، رشيد الحاج ، **الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.1 ، بيروت ، 2005 .
- بيغين ، مناحم ، **التمرد** ، د. مترجم ، دار الفكر ، د.ط ، بيروت ، 1978 .
- التل ، عبد الله ، **كارثة فلسطين** ، دار الهدى ، ط.2 ، كفر قرع ، 1990 .
- الحسيني ، محمد أمين ، **مذكرات محمد أمين الحسيني** ، إعداد عبد الكريم العمر ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط.1 ، دمشق ، 1999 .
- خضر ، هشام (محرر ومترجم) ، **مذكرات آيزنهاور** ، مكتبة النافذة ، ط.1 ، القاهرة ، 2010 .
- شاريت ، موشيه ، **يوميات شخصية** ، ترجمة أحمد خليفة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.1 ، بيروت ، 1996 .

ب- المذكرات باللغة الانجليزية

- Acheson , Dean , **Present at the Creation : My Years in the State Department** , Norton & Company Inc , 1st Edition , New York , 1969 .
- Eytan , Walter , **The First Ten Years** , Simon and Schuster INC., , 1st Edition , New York , 1958 .
- McDonald , James , **My Mission in Israel 1948-1951** , Simon and Schuster , 1st Edition , New York , 1951 .
- McGhee , George , **Envoy to the Middle World** , Harper & Row Publishers , 1st Edition , New York , 1969 .

رابعا- المصادر والمراجع باللغة العربية

- أبو جابر ، كامل ، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، د.ط ، القاهرة ، 1971 .
- أبو ستة ، سلمان ، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن** ، المؤسسة العربية للدرات والنشر ، ط1 ، بيروت ، 2001 .
- أبو كشك ، عبد الكريم ، **الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط 1948-1982** ، ترجمة محمد عايش ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – جامعة اليرموك ، ط.1 ، إربد ، 1991 .
- إلويتز ، لاري ، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية** ، ترجمة جابر عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط.1 ، القاهرة ، 1996 .
- الأمم المتحدة ، **حق الشعب الفلسطيني في العودة** ، منشورات الأمم المتحدة ، ط.1 ، نيويورك ، 1978 .
- الأمم المتحدة ، **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها** ، منشورات الأمم المتحدة ، ط.1 ، نيويورك ، 1978 ، (1-3) .
- أوليبه ، جان ، **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948-1951** ، ترجمة نصير مروّه ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 ، بيروت ، 1991 .
- بابه ، إيلان ، **التطهير العرقي في فلسطين** ، ترجمة أحمد خلقة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.1 ، بيروت ، 2007 .
- بالمبو ، ميخائيل ، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948** ، ترجمة زينب شرف الدين ، دار الحمراء للطباعة والنشر ، ط.1 ، بيروت ، 1990 .
- بشور ، أمل ، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر** ، جروس برس ، ط.1 ، طرابلس – لبنان، د.ت
- تايلور ، آلان ، **مدخل إلى إسرائيل** ، ترجمة شكري النديم ، دار مكتبة الحياة ، د.ط ، بيروت ، 1969 .
- جريس ، صبري ، **تاريخ الصهيونية** ، مركز الأبحاث : منظمة التحرير الفلسطينية ، د.ط ، نيقوسيا ، 1986 ، (1-2) .

- الحسن ، يوسف ، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.4 ، بيروت ، 2005 .
- الحلاق ، حسان ، **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية** ، منشورات روائع مجدلاوي ، د.ط ، عمان ، 1998 .
- الخالدي ، وليد ، **كي لا ننسى** ، ترجمة حسني زينة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.1 ، بيروت ، 1997 .
- الرشيد ، مها ، **مصر والولايات المتحدة الأمريكية 1957 – 1967** ، الأوائل للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 2005 .
- روبنبرغ ، تشيريل ، اسرائيل ومصلحة أمريكا القومية ، ترجمة هنري مطر ، دار الكرمل للنشر ، ط1 ، عمان ، 1989 .
- الزرو ، نواف ، **اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر ، ط.1 ، عمان ، 2000 .
- زريق ، إيليا ، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.2 ، بيروت ، 1998.
- ستيفن ريتشارد ، **الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية 1942 – 1947** ، ترجمة جورج واكيم ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط.1 ، بيروت ، 1967 .
- سلامة ، غسان (المحرر) ، **السياسة الأمريكية والعرب** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، د.ط ، بيروت ، 1982 .
- سليمان ، ميخائيل (المحرر) ، **فلسطين والسياسة الأمريكية : من ويلسون إلى كلينتون** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1996 .
- سيدهم ، ادوارد ، **مشكلة اللاجئين العرب** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ط ، القاهرة ، د. ت .
- صايغ ، فايز ، **مشروع همرشولد وقضية اللاجئين** ، دار الفجر الجديد للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت ، 1959 .

- صنبر ، إلياس ، **فلسطين 1948 : التغييب** ، ترجمة كاظم جهاد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط.1 ، بيروت ، 1987 .
- طربين ، أحمد ، **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار 1939 – 1947** ، مطبعة الجيلاوي ، د.ط ، القاهرة ، 1972
- العارف ، عارف ، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود** ، دار الهدى ، د. ط ، كفر قرع ، د. ت ، (1-6).
- عبد الهادي ، مهدي ، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974** ، المكتبة العصرية ، ط.1 ، بيروت ، 1975 .
- عريقات ، صائب ، **الأويك والنزاع العربي الاسرائيلي** ، البيادر ، ط.1 ، القدس ، 1987 .
- العقاد ، صلاح ، **المشرق العربي المعاصر** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ط ، القاهرة ، 1983 .
- غنيم ، عادل ، **قضية اللاجئين** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ط1 ، القاهرة ، 1962 .
- فرسخ ، عوني ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، بيروت ، 2008 .
- فؤاد ، حمزة ، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين 1949 – 1967 ، ترجمة طلال حمزة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط.1 ، بيروت ، 1968 .
- قدري ، قيس ، **الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية 1939 – 1948** ، مركز الأبحاث : منظمة التحرير الفلسطينية ، ط.1 ، بيروت ، 1982 .
- كتن ، هنري ، **قضية فلسطين** ، ترجمة رشدي الأشهب ، مطبوعات وزارة الثقافة الفلسطينية ، ط.1 ، رام الله ، 1999 .
- كنان ، جورج ، **الدبلوماسية الأمريكية** ، ترجمة عبد الاله الملاح ، دار دمشق ، ط1 ، دمشق ، 1988
- ليش ، ديفيد (المحرر) ، **الشرق الأوسط والولايات المتحدة** ، ترجمة أحمد محمود ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط1 ، 2005 .

- ليلينتال ، ألفريد ، **ثمن إسرائيل** ، ترجمة ياسر هواري ، دار الآفاق الجديدة ، ط.1 ، بيروت ، 2002 .
- محافظة ، محمد ، **العلاقات الأردنية الفلسطينية 1939 – 1951** ، دار الفرقان ، ط.1 ، عمان ، 1983 .
- محمد ، فاضل ، **الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين** ، وزارة الثقافة والإرشاد ، ط.1 ، بغداد ، 1964 .
- محمد علي ، علي ، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ط ، القاهرة ، د.ت .
- مصالحة ، نور ، **إسرائيل وسياسة النفي** ، ترجمة عزات الغزاوي ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار) ، ط.1 ، رام الله ، 2003 .
- مصطفى ، أحمد ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، د.ط ، الكويت ، 1978 .

  – **بريطانيا وفلسطين 1945 – 1949** ، دار الشروق ، ط.1 ، القاهرة ، 1986 .
- المنديل ، توفيق ، **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بِشأن فلسطين** ، منشورات جامعة الدول العربية ، د.ط ، القاهرة ، 1973 .
- منصور ، ممدوح ، **الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط** ، مكتبة مدبولي ، ط.1 ، القاهرة ، 1997 .
- موريس ، بني ، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين** ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، ط.1 ، عمان ، 1993 .
- هرتزل ، ثيودور ، **الدولة اليهودية** ، د.ط ، د.م ، د.ت .
- هلال ، علي الدين ، **أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، بيروت ، 1989 .
- الهور ، منير (وزميله) ، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 – 1985** ، دار الجليل للنشر ، ط.2 ، عمان ، 1986 .

- هيكل ، محمد حسنين ، **ملفات السويس** ، وكالة الأهرام للتوزيع ، ط.1 ، القاهرة ، د.ت
- الهيئة العربية العليا لفلسطين ، **اللاجئون الفلسطينيون ضحايا الاستعمار والصهيونية** ، مكتب الهيئة العربية العليا ، ط.1 ، القاهرة ، 1955 .

خامسا– الرسائل الجامعية

- حمدان ، محمد ، **سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948 – 1956** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، د.ط ، عمان ، 2006 .
- الخلف ، جميل ، **دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيام دولة إسرائيل 1897 – 1948** ، جامعة اليرموك ، د.ط ، الاردن ، 2005 (غير منشورة) .

سادسا – الموسوعات والمعاجم

- زيتون ، وضاح ، المعجم السياسي ، دار اسامة للنشر ، ط1 ، عمان ، 2006 .
- المسيري ، عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ، دار الشروق ، ط1 ، القاهرة ، 1999 ، (1-7)

سابعا– الدوريات

أ– الدوريات باللغة العربية

- حمادة ، معتصم ، **قراءة في القوة القانونية والإلزامية للقرار 194** ، مجلة تسامح ، العدد 19 ، كانون أول 2007 ، (99 – 105).
- شطناوي ، عبد الرحيم ، **قراءة في الوثائق الأمريكية : السياسة الأمريكية تجاه فلسطين والشرق الأوسط 1947-1950** ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 183 ، حزيران 1988 ، (71-82).
- الشنطي ، انتصار ، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين** ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 119 ، كانون ثاني – آذار 2000 ، (237-257) .

- صافي ، خالد ، **اللاجئون الفلسطينيون** ، المجلة الباحثة في قضايا اللاجئين ، العدد 4 ، شتاء 2007م (32- 41).
- الصوباني ، صلاح ، **تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفي فلسطين التاريخية** ، مجلة تسامح ، العدد 19 ، كانون أول 2007 ، (69 – 79) .
- عبد الكريم ، ابراهيم ، **اللاجئون الفلسطينيون في الفكر الصهيوني** ، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين ، العدد 4 ، شتاء 2007 ، (8-16) .
- غازيت ، شلومو ، **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين** ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 5 ، شتاء 1995 ، (227 – 248).
- القاضي ، ليلى ، **تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948-1972** ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 22 ، حزيران 1973 ، (84- 123).
- الموعد ، حمد ، **الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين** ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 106 ، تشرين أول – كانون أول 1996 ، (215 – 229) .
- ياسين ، عبد القادر ، **اسقاط مشروع سيناء** ، مجلة حق العودة ، العدد 12 ، تموز 2005 ، (10) .

ب-الدوريات باللغة الإنجليزية

- Douglas , Little , **The Making of a Special Relationship : The United States and Israel 1957-1968** , International Journal of Middle East Studies , Vol.25 , No. 4 , Nov., 1993 , (563-585) .

ج- الصحف

- جريدة الأهرام ، العدد 23668 ، 15 أيلول 1951
- جريدة الأهرام ، العدد 23687 ، 16 أيلول 1951
- جريدة الأهرام ، العدد 0343 ، 27 آب 1955

- جريدة الأهرام ، العدد 25109 ، 29 آب 1955
- جريدة الأهرام ، العدد 25537 ، 30 تشرين أول 1956
- جريدة الأهرام ، العدد 26177 ، 14 آب 1958

(موقع أرشيف جريدة الأهرام : http://digital.ahram.org.eg/youmy/ – تمت زيارة الموقع خلال شهري نيسان وأيار 2013)

- جريدة الدفاع ، العدد 4057 ، 4 تموز 1949
- جريدة فلسطين ، العدد 284 – 7206 ، 18 شباط 1950
- جريدة فلسطين ، (د. ع) ، 21 تموز 1955
- جريدة فلسطين ، (د. ع) ، 4 تموز 1959
- جريدة فلسطين ، (د. ع) ، 21 تشرين ثاني 1959

(من ارشيف – مايكروفلم – الجامعة الاردنية وجامعة بيت لحم)

- جريدة الدستور ، العدد 15108 ، 5 آب 2009

(www.addustour.com . تم زيارة الموقع في شهر تشرين أول 2012)

- The New York Times , 1923 –Current Files , July 5 , 1957

(من أرشيف جامعة إكسترا)

ثامنا– المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Bass , Warren , **Support any Friend** , Oxford University Press , New York , 2004 .
- Christison , Kathleen , **Perception of Palestine** , University of California Press , 1st Edition , California , 2001 .
- Jansen , Michael , **The United States and The Palestinian People** , The Institute For Palestine Studies , 1st Edition , Beirut , 1970 .

- Magnus , Ralph (Edit) , **Documents on the Middle East** , American Enterprise Institute , 1st Edition, Washington , 1949 .
- Mayer , Michael , **Presidential Profiles : The Eisenhower Years** , Facts On File Inc., , New York , 2010.
- Neff , Donald , **Fallen Pillars : US Policy Towards Palestine and Israel Since 1945** , Institute For Palestine Studies , 1st Edition , Washington D.C., 1995 .
- Radosh , Allis (other) , **A safe Haven** , Harper Perennial , 1st Edition , New York , 2010.
- Sayegh , Fayez , **The Palestine Refugees** , Amara Press , 1st Edition , Washington D.C., 1952.
- Speiser , E. , **The United States and the Near East** , Harvard University Press ,2nd Edition, Cambridge – Massachusetts , 1950 .
- Tillman , Seth , **The United States in the Middle East : Interest and Obstacles** , Indiana University press , 1st Edition , Bloomington , 1982
- Uebelhor , Tracy , **Presidential Profiles : The Truman Years** , Facts On File Inc., , New York , 2006 .

Abstract

The issue of refugees is considered as one of the important axes of Palestine issue, because it represents a great value in terms of form and substance. Palestinian refugees form 60% of the total Palestinian people inside and outside Palestine, whether they live in camps or integrated in the societies they live in. Refugees issue also takes legal and international dimensions according to 194 resolution, although Israel refuses to recognize or implement it.

Refugees issue forms the core of conflict on the land of Palestine. This what Israel has done since its establishment till today, its policy based on the expulsion of population and preventing them from return since 1948. This policy is still continuing today in Jerusalem, Al-Jalille and Negev area – Prafer scheme 2013 - . This kind of war aimed at changing the demography situation in Palestine, in order to create a new fact on the ground, and impose the Jewish majority in Palestine.

Israel is taking advantage of all conditions to implement its policy, it takes advantage of time, and US support in Security Council and Arab inaction for the Claim seriously to implement the international resolutions on Palestine.

There is no doubt that the study of international attitudes to refugee issue is worth deep studying, especially the attitude of the countries which has its influence in the UN and international polices. This study sheds light on the policy of the US since 1948-1961. Because it's worked on acquisition of international committees tasks and directed it to conform with its interests, when it tried to solve refugees issue.

For a deeper understanding of that policy, it was necessary to shed lights on the US growing interests in ME after World War II and its adoption of Zionist project in Palestine. The US support of partition of Palestine and the recognition of Israel was the beginning of the interdependence of its interests with Israelis existence and security. This support was accompanied with disregard of Palestinian people rights in self – determination. So US adopted display in which 100 thousand return back and resettlement of majority in the Arab countries.

US administrations, since the time of Truman to Johnson used to pursue two parallel tracks to resolve refugee issue ; the first track was directed by Presidents, and Department of State, like the proposals of Truman, Dulles and Rusk. The Second track was through the UN such as Bernadotte efforts, PCC, Johnston and Joseph Johnson. All these initiatives are based on repatriating limited number of refugees and paying compensations for the rest , and resettle them in Arab countries or elsewhere.

All these attempts collapsed, Because US insisted not on supporting the right of return for all refugees, even if they are given the free right of choice. Also the US didn't make any serious pressure on Israel even to let 100 Thousand refugees to return.